

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي:

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر (أكاديمي)

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية ونقود

عنوان المذكرة

علاقة البنك المركزي بالحكومة
حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2014)

من إعداد الطالبة: سهام غزي

تاريخ المناقشة: 2016/05/26

أمام اللجنة المكونة من:

- علي عيشاوي، أستاذ مساعد..... جامعة محمد بوضياف..... رئيسا
- محمد صلاح، أستاذ محاضر..... جامعة محمد بوضياف..... مشرفا و مقرر
- نورالدين قدوري، أستاذ محاضر..... جامعة محمد بوضياف..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015



فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

I	شكر
II	إهداء
III	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
أ	مقدمة

الفصل الأول: تحليل العوامل المحددة للإقتراض الحكومي من البنك المركزي

08	تمهيد
09	المبحث الأول: البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية
09	- المطلب الأول: ماهية البنك المركزي
09	أولاً: نشأة البنوك المركزية
12	ثانياً: مفهوم وخصائص البنك المركزي
14	ثالثاً: أوجه الاختلاف بين البنك المركزي والبنوك التجارية
15	- المطلب الثاني: ماهية السياسة النقدية
16	أولاً: مفهوم السياسة النقدية
17	ثانياً: أهداف وأدوات السياسة النقدية
24	ثالثاً: إدارة السياسة النقدية
32	المبحث الثاني: العلاقة المالية لاقتراض الحكومة من البنك المركزي
32	- المطلب الأول: وظائف البنك المركزي ذات العلاقة بالحكومة
32	أولاً: إصدار العملة وإدارة احتياطيات الدولة
36	ثانياً: البنك المركزي مؤسسة الحكومة المالية
38	- المطلب الثاني: محددات العلاقة المالية بين البنك المركزي والحكومة
39	أولاً: الاقتراض الحكومي من البنك المركزي

- 42.....ثانيا: العوامل المفسرة للجوء الدولة للاقتراض من البنك المركزي
- ثالثا: مفهوم استقلالية البنك المركزي وأهم العوامل المؤثرة فيها وأثرها على السياسة النقدية.....
- 45.....
- 52..... خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014.

- 54.....تمهيد
- المبحث الأول: تحليل علاقة الحكومة ببنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض والأمرية 11/03.....
- 55.....
- 55..... - المطلب الأول: تعريف ومضمون قانون النقد والقرض 10/90.....
- 55..... أولا: تعريف قانون النقد والقرض.....
- 56..... ثانيا: مضمون قانون النقد والقرض.....
- 58..... - المطلب الثاني: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض 10/90.....
- 58..... أولا: أهداف قانون النقد والقرض.....
- 59..... ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض.....
- 62..... - المطلب الثالث: واقع استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 11/03.....
- 65..... المبحث الثاني: حالة تطور الدين العام للحكومة وعلاقته ببنك الجزائر.....
- 65..... - المطلب الأول: حالة الاقتراض الحكومي في الجزائر.....
- 65..... أولا: الدين العام قبل 1990 م.....
- 67..... ثانيا: الدين العام في ظل الإصلاحات الاقتصادية.....
- 74..... ثالثا: الدين العام في ظل برامج التنمية.....
- 80..... - المطلب الثاني: القروض الموجهة للحكومة.....
- 88..... - المطلب الثالث: حدود اقتراض الحكومة من بنك الجزائر.....
- 89..... أولا: حدود الاقتراض في ظل قانون النقد و القرض.....

92.....	ثانيا: حدود الاقتراض في ظل الأمرية 11/03
97.....	ثالثا: تطور هيكل الالتزامات للخزينة.....
99.....	رابعا: عمليات المزايدة على سندات الخزينة للفترة (1996-2000).....
	خامسا: تطور المبالغ المعروضة و المكتتب بها على مستوى السوق الأولية لقيم
101.....	الخزينة.....
104.....	خلاصة الفصل الثاني.....
106	خاتمة عامة
111.....	قائمة المصادر والمراجع.....

فهرس

الأشكال والجداول

فهرس الجدول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مدى استقلالية البنوك المركزية في أكبر ثماني دول من خلال معايير محددة	45
1-2	مقارنة بين القانون رقم (10/90) والأمر رقم (11-03) والمتعلقين بالنقد والقرض	64
2-2	تشكيل الديون الجزائرية	66
3-2	هيكل الدين العمومي الداخلي (90-99) الجزائرية.	68
4-2	هيكل الديون الداخلية (%) للفترة (1990-2000) الجزائرية.	71
5-2	تطور الدين الداخلي (1990-2000) الجزائرية.	73
6-2	الدين العمومي الداخلي للإدارة المركزية للفترة (2004-2009) الجزائرية.	75
7-2	الدين العمومي الداخلي للإدارة المركزية للفترة (2010-2014) الجزائرية.	76
8-2	جدول مبسط لميزانيتي البنك المركزي والقطاع المصرفي في الجزائر.	81
2-9	الميزانية الموحدة للنظام المصرفي في الجزائر.	81
10-2	تطور الكتلة النقدية ومقالاتها في الجزائر " 1990-2014 "	83
11-2	مقارنة بين القروض الموجهة للقطاع العام والقروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (2000-2014) الجزائرية.	86
12-2	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق القانون 10/90	89
13-2	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 11/03	93
14-2	درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض 10-90 والأمر 11/03 المعدل له.	96
15-2	تطور هيكل الالتزامات النقدية لخزينة الدولة الجزائرية (90-98).	97
16-2	عمليات المزايدة على سندات لخزينة الدولة الجزائرية (96-2000).	100
17-2	تطور المبالغ المعروضة والمكنتب بها على مستوى السوق الأولية لقيم الخزينة للفترة (1995-2000) " السندات ذات الاستحقاق 13،26 و 52 أسبوع".	102

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
19	المربع السحري لأهداف السياسة الاقتصادية (لكالدور).	1-1
23	تأثير عملية السوق المفتوحة على عرض النقد	2-1
27	إدارة السياسة النقدية	3-1
61	الجهاز المصرفي والمالي الجزائري بعد قانون النقد والقرض	1-2
66	الديون الجزائرية خلال الثمانينيات	2-2
73	تطور الدين الداخلي 1990-2000 في الجزائر	3-2
76	الدين العمومي الداخلي للإدارة المركزية للفترة 2004-2014	4-2
84	تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر 1990-2014 في الجزائر	5-2
87	مقارنة بين القروض الموجهة للقطاع العام و القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر	6-2
96	درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد و القرض 90-10 والأمرية 03-11 المعدلة له	7-2
98	تطور هيكل الالتزامات النقدية لخزينة الدولة الجزائرية 1990-1998	8-2

تمهيد

أدت الصدمات الاقتصادية التي شهدتها العالم إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية كالتضخم، العجز عن سداد خدمات الديون... وغيرها، فرغم الدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، إلا أن استقلاليته باتت تشكل هاجس في تحقيق السياسة النقدية، وقد حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها، حيث ظهر اتجاه يطالب بضرورة استقلال البنك المركزي عن الحكومة استنادا إلى أن الحكومة لا تتصف بالرشد الاقتصادي، وأن خضوع البنك المركزي لسلطة الحكومة سوف يخضع سلوك البنك المركزي للضغوط الحزبية التي قد تضر المصلحة الاقتصادية العامة، كما قد يؤدي إلى جعل البنك أداة طبع للحصول على ما تحتاجه من نقود لتغطية العجز في ميزانيتها، وذلك بالاقتران مباشرة من البنك المركزي مما يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد.

وقد اتبعت الجزائر العديد من السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة النقدي، وهنا تظهر أهمية بنك الجزائر في النشاط الاقتصادي بشكل عام والنشاط المصرفي بشكل خاص، فهو يعتبر عصب الجهاز المصرفي وعموده الفقري فضلا عن الدور الهام الذي تلعبه الحكومة في توجيه الاقتصاد وتنشيطه من خلال السياسات الاقتصادية التي تنفذها، كما تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال توجيه القطاع العام بما فيه قطاع الأعمال، وقد تسبب اتساع التدخل الحكومي إلى تنامي احتياجاتها (الحكومة) للموارد المالية لتغطية نفقاتها الائتمانية المتزايدة خاصة في ظل البرامج التنموية، ومن أجل ضمان حصولها على الموارد محليا اتجهت الحكومات نحو توسيع علاقاتها الإدارية والقانونية

بالبنوك المركزية كي تستطيع التأثير على مهام هذه البنوك بالشكل الذي يسهل حصولها على التمويل.

تلجأ الحكومة للاقتراض من البنك المركزي وهذا لتفادي المديونية الخارجية، ولكن من جهة أخرى فإن للاقتراض الحكومي آثار سلبية على الاقتصاد لكن بالمقارنة بينه وبين المديونية فإنه يعد أقل ضرراً للاقتصاد.

التساؤل الرئيسي:

من خلال العرض السابق لموضوع الدراسة يمكننا طرح إشكالية بحثنا التي يمكن صياغتها كما يلي:

ما هو اتجاه العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة؟

وللإجابة عن التساؤل الرئيسي نطرح بعض الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

1- ما طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والحكومة؟

2- ما هي العوامل المحددة للجوء الحكومة للاقتراض من البنك المركزي؟

3- ما هي مقومات استقلالية بنك الجزائر للحد من الاقتراض الحكومي المبالغ فيه في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات الفرعية فإننا ندرج الفرضيات التالية:

- 1- البنك المركزي يمتاز باستقلالية شبه تامة عن الحكومة؛
- 2- أهم عوامل لجوء الحكومة للاقتراض من البنك المركزي وضع وضعف المدخرات الوطنية بالإضافة إلى عدم استقرار الموارد المالية للحكومة في الأجل القصير؛
- 3- طبيعة العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة هي علاقة غير مستقرة على المدى البعيد وذلك راجع إلى عدم استقرار الموارد المالية التي تعتمد عليها الحكومة الجزائرية في تمويل ميزانيتها ومشاريعها التنموية.

أهمية الدراسة

تكون من خلال الأبعاد التالية:

- **بعد اقتصادي:** يكمن حول طبيعة العلاقة النظرية والعملية لعلاقة البنك المركزي بالحكومة؛
- **بعد سياسي:** أهمية البرامج التمويلية وعدم كفاية الموارد المالية، والبنك الجزائري كخيار استراتيجي عن المديونية الخارجية بقرار سياسي.

أهداف الدراسة

وفي إنجازي لهذا البحث ركزت على الهدف التالي:

- إبراز العلاقة الرئيسية بين البنك الجزائري والحكومة من أجل ضمان استقرار الأسعار كهدف رئيسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أسباب اختيار الدراسة

تم اختيار الموضوع لعدة أسباب منها:

- أسباب ذاتية: الأوضاع الراهنة التي يعيشها الاقتصادي الجزائري خاصة عند تدهور أسعار المحروقات؛
- أسباب موضوعية: محاولة توضيح وفهم طبيعة الجدل القائم حول مدى استقلالية البنك المركزي بالحكومة.

منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة الدراسة المتمحورة حول علاقة البنك المركزي بالحكومة ومن أجل الإجابة عن الأسئلة المطروحة وعلى اختبار الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي باعتباره ملائم لوصف الحقائق من خلال تعرضنا إلى تعريف البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية والمنهج التطوري لدراسة تطور طبيعة العلاقة بين البنك المركزي والحكومة وكذا المنهج التحليلي لتحليل طبيعة العلاقة المالية لاقتراض الحكومة من البنك المركزي من خلال القوانين.

حدود الدراسة

حدت الدراسة في إطارين الزماني والمكاني، بالنسبة للإطار المكاني فقد تم حصر الموضوع في علاقة البنك المركزي بالحكومة للاقتصاد الجزائري وواقع استقلالية هذا البنك، أما بالنسبة للإطار الزمني الذي يمتد من سنة 1990 إلى غاية سنة 2014 حسبما توفر لدينا من معطيات.

صعوبات الدراسة

واجهت بعض الصعوبات في إعداد هذا البحث نذكر منها:

1- قلة الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالموضوع؛

2- اختلاف الإحصائيات (الأرقام) من تقرير إلى تقرير.

الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع:

- دراسة عفراء هادي سعيد، بعنوان البنك المركزي والاقتراض الحكومي، أطروحة دكتوراه (2004)، والنتيجة الأساسية التي توصلت إليها هي أن توجه الدولة للاقتراض من البنوك المركزية أو قيام هذه البنوك بزيادة مساهمتها من الدين العام لا يؤدي مباشرة إلى إصدار نقدي جديد في الحال، فقد تستهدف سداد جزء من قروضها من المصارف التجارية، وفي مثل هذه الحالة لا تؤدي عملية الاقتراض إلى خلق عملية جديدة إلا في حالة قيام الحكومة باتفاق القرض لأن هذا الاتفاق يزيد من حجم العملة في التداول؛
- دراسة جداني ميمي، بعنوان انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية (2005)، مذكرة الماجستير، والنتيجة الأساسية التي توصلت

إليها هي أن استقلالية السياسة النقدية تتبع إلى حد كبير من الاستقلالية القانونية للبنك المركزي، إذ أن علاقة هذا الأخير بالسلطات التنفيذية هي التي تحدد درجة استقلاليته؛

- دراسة باسم محمد تركي العواد، بعنوان تحليل العوامل المحددة لسياسة الاقتراض العام " مصر حالة دراسية 2007" أطروحة دكتوراه، والنتيجة الأساسية التي توصل إليها هي أن أهم أسباب زيادة الاقتراض العام المحلي في مصر هو العجز في الموازنة العامة للدولة وتبعية السياسة المالية للسياسة النقدية حيث أدى وجود سيولة متزايدة في الأسواق المالية المحلية إلى توسع الحكومة في إصدار أدون الخزنة للمحافظة على سعر الصرف وتحقيق أهداف السياسة النقدية وليس لسد العجز في الموازنة فضلا عن اقتراض الحكومة المصرية من بنك الاستثمار القومي المصري في ترشيد النفقات حيث تزايد النفقات عن الإيرادات وفشل الحكومة المصرية في ترشيد النفقات بسبب التزاماتها الاجتماعية الضرورية وعجزها عن تنمية الموارد المالية.

تقسيمات الدراسة

من أجل الإلمام بموضوعنا قسمنا بحثنا إلى فصلين ، حيث تناولنا في الفصل الأول محددات العلاقة بين البنك المركزي والحكومة من جانب الوظائف المالية بالضبط العوامل الأساسية التي من شأنها تحدد حدود الاقتراض الحكومي من البنك المركزي حيث تطرقنا إلى ماهية البنك المركزي، كما تناولنا فيه ممارسة البنك المركزي للسياسة النقدية، لننتقل في المبحث الثاني إلى تحديد وتحليل مفصل للعوامل التي تكون سببا للجوء الحكومة للاقتراض الحكومي.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى تحليل علاقة بنك الجزائر بالحكومة حيث تناولنا فيه مبحثين: المبحث الأول ارتأينا فيه تحليل علاقة الحكومة ببنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض 10/90 والأمرية 11/03، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى حالة تطور الدين العام للحكومة وعلاقته ببنك الجزائر.

ونختم دراستنا بخاتمة عامة تضم ملخصا عن الموضوع وأهم النتائج المتوصل إليها والتي تكون مرفقة بجملة من التوجيهات والتوصيات العملية.

تحتل البنوك المركزية موقعا متميزا في النظام المصرفي والنقدي للدول على مختلف نظمها وتوجهاتها الاقتصادية، إذ تعد البنوك المركزية بمثابة العمود الفقري للقطاع المصرفي ولها أثر في الأسواق المالية والنشاط الاقتصادي عموما.

حيث لا تسعى لتحقيق الربح بل تهدف إلى التأثير في سير النشاط الاقتصادي ووضع السياسة النقدية بما يتلاءم والأهداف الاقتصادية العامة للدولة. وكذلك العمل على استقرار الجهاز المصرفي من خلال رسم السياسة الائتمانية والإشراف على البنوك الأخرى.

كانت الوظيفة التقليدية للبنوك المركزية تنحصر في إصدار النقود الورقية لكن مع اتساع النشاط الاقتصادي وما رافقه من تطور المؤسسات المصرفية وأشكال ووظائف النقود القانونية، تنوعت وتعددت وظائف البنوك المركزية، إذ أصبحت هذه البنوك تقوم بالعديد من الوظائف، وهذا ما سيتم التطرق إليه لاحقا، حيث خصصنا هذا الفصل:

- لدراسة البنك المركزي، فتناولنا ماهية البنك المركزي من خلال التطرق إلى مفهوم البنك المركزي وأهم خصائصه وأوجه الاختلاف بينه وبين البنوك التجارية، كما تناولنا فيه ممارسة البنك المركزي للسياسة النقدية من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها والإستراتيجية المتبعة من طرف البنك المركزي في ممارسته لهذه السياسة؛
- لدراسة وظائف البنك المركزي التي لها علاقة بالحكومة إضافة إلى محددات العلاقة بينهما، فتناولنا وظائف البنك المركزي ذات العلاقة بالحكومة من خلال التطرق إلى وظيفة إصدار العملة وإدارة احتياطات الدولة، والبنك المركزي بمثابة مؤسسة الحكومة المالية، كما تناولنا فيه محددات العلاقة المالية بين البنك المركزي والحكومة من خلال التطرق إلى تعريف الدين العام، مكوناته ووسائل الاقتراض من البنك المركزي وأهم العوامل المفسرة للجوء الدولة للاقتراض من البنك المركزي، وأخيرا تطرقنا إلى مفهوم استقلالية البنك المركزي وأهم العوامل المؤثرة فيها وأثرها على السياسة النقدية.

المبحث الأول: البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية

يعد البنك المركزي حجر الأساس للنظام المصرفي والنظام المالي عامة، ويعتبر النظام المالي أهم وظيفة له وهي التمويل والتي نجم عنها تغيرات تاريخية من الكبح المالي إلى التحرير المالي، وفي كثير من الحالات كانت الحكومات تلجأ للاقتراض من البنك المركزي بطريقة تعد غير ملائمة للاقتصاد في المقابل تعد من أهون الحلول للحكومات بدل الاستدانة الخارجية، من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعريف بالبنوك المركزية وكيفية إدارتها للسياسات النقدية.

المطلب الأول: ماهية البنك المركزي

يحتل البنك المركزي موقع أساسي في النظام النقدي والمصرفي لأنه يتولى مهمة تنظيم الجانب النقدي والمصرفي وتوجيهه والرقابة والإشراف عليه، إضافة إلى مساهمته الذاتية في عمل هذا النظام، نظراً لأهمية هذا الجانب في اقتصاديات كافة الدول في الوقت الحاضر. في هذا المطلب يتم استعراض فيه لنشأة البنوك المركزية ومفهوم وخصائص البنك المركزي وأوجه الاختلاف بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

أولاً: نشأة البنوك المركزية

في كثير من الدول نجد أن البنك المركزي نشأ نتيجة تطور إحدى البنوك التجارية التي كانت تقوم بأعمال البنوك التجارية العادية، ثم أضيفت لها وظائف أخرى أهمها احتكار إصدار الأوراق النقدية، وتطورت وظائفها حتى توفرت لها خصائص البنوك المركزية، ولهذا فإن نشأة البنوك المركزية جاءت متأخرة عن نشأة البنوك التجارية ففي عام 1656م انشأ بنك السويد المسمى **Sveriges Riksbank** الذي يعد من أقدم البنوك تأسيساً والذي قام بوظائف البنك المركزي، قامت الحكومة السويدية بمنحه امتياز إصدار النقد، تأسس عام 1656م كبنك خاص وأعيد تنظيمه كبنك تابع للدولة سنة 1668م وتطور هذا البنك حتى أصبح بنكا مركزياً، تمتع باحتكار النقود الورقية، وتؤكد هذا الاحتكار بقانون صدر عام 1809م، ولكن منذ عام 1830م تأسست مجموعة من البنوك التي أعطت نفسها حق إصدار النقود الورقية وحصلت على السلطة القانونية اللازمة لهذا الحق في الإصدار، وفي عام 1898م أصبح هذا البنك تابع للدولة، يقوم الملك بتعيين محافظه وتنتخب السلطة التشريعية مديرية الستة، وقد نجح البنك في

الاحتفاظ بقدر كبير من الاستقلال في كل ما يتعلق بالسياسة النقدية وإدارتها، كما نجح في قيادة النظام المالي السويدي. (1) وللغرض ذاته تم تأسيس بنك إنجلترا عام 1694م وهو شركة خاصة أنشأت بمرسوم ملكي لغرض منح التمويل لخزانة الملك في حربه مع لويس الرابع عشر وذلك مقابل منحه حق الإصدار، وكان بنك إنجلترا أول بنك له خبرة في فن الصيرفة المركزية. وأصبح بنك إنجلترا محتكراً جزئياً لإصدار النقود، فقد كان مسموحاً للمؤسسات المصرفية المكونة من 6 أشخاص إصدار النقود الورقية، وبموجب القانون الصادر عام 1833م أصبحت النقود الورقية الصادرة من قبل بنك إنجلترا هي العملة القانونية الوحيدة، وتم في عام 1844 وضع قيود على إصدار النقود واتخذت الإجراءات لسحب هذه النقود.

لقد كانت وظيفة الإصدار الجزئي ووظيفة بنك إنجلترا كمصرف للحكومة ووكيلها هي وظائف مارسها البنك المذكور بشكل أفضل من البنوك الأخرى، وأصبحت سمعة خاصة في حياته، وقد اكتشفت البنوك في إنجلترا حتى ق18 أن هناك فائدة للاحتفاظ بجزء من احتياطياتها لدى بنك إنجلترا، وذلك لتمتع أوراقه بالثقة وتوسع حجم التداول بحيث أصبح تدريجياً بنك الحكومة ووكيلها وأصبح قيماً على احتياجات البنوك التجارية عندما انتشرت البنوك كشركات مساهمة عام 1826م، كما أصبح قيماً على احتياطيات البلاد من الذهب، وفي عام 1845م زاد مركز بنك إنجلترا عندما تبنى وظيفة الدائن والمدين في بنك إنجلترا.

كما استخدم بنك إنجلترا سعر الفائدة كوسيلة للتأثير على ائتمان البنوك التجارية وحل الأزمات المالية مما أعطى له سمعة واحترام من قبل البنوك الأخرى. (2)

استمر الوضع على هذه الحال إلى القرن التاسع عشر حيث تم إنشاء بنوك مركزية في بعض الدول الغربية: بنك فرنسا 1800م، فنلندا 1811م، هولندا 1914م، النمسا 1817م، الدنمرك 1818م، بلجيكا 1850م، روسيا 1860م، اليابان 1882م، وفي بداية القرن العشرين تم البنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913م، وفي سنة 1934م تأسس بنك كندا.

وتجدر الإشارة إلى البنوك المركزية في بداية نشأتها كانت في معظمها عبارة عن مؤسسات خاصة كما أنها لم تكن منفردة بوظيفة الإصدار، ناهيك عن وظيفة الإشراف على

¹ - محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 159.

² - هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2014، ص ص : 182، 183.

البنوك ووضع السياسة النقدية، حيث كانت تقوم بعملية الإصدار مؤسسات خاصة، فبنك فرنسا مثلا تأسس في 26 يناير 1936م، غير أن التأميم الفعلي له كان في سنة 1945م، ونفس الأمر بالنسبة إلى بنك إنجلترا الذي تم تأميمه في سنة 1946م وبنك هولندا في سنة 1948م. ومن ناحية أخرى عندما أنشئ بنك فرنسا كانت هناك ثلاث مؤسسات أخرى تنافسه في عملية الإصدار.

ولم يحتكر وظيفة الإصدار إلا في سنة 1848م، وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان هناك 7355 بنك خاصا يقوم بعملية الإصدار (البنكنوت) في سنة 1912م، أي قبل عام من تأسيس بنك الاحتياطي الفيدرالي. (1)

وهكذا بدأت تنتشر البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم ثم تأسس الإتحاد الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية كبنك مركزي عام 1934م ويرجع الفضل في انتشار البنوك والتشجيع على انتشارها إلى المؤتمر العالمي للعمل المصرفي الذي انعقد عام 1920م في بروكسل، حيث أوصى في تقريره الختامي بضرورة إنشاء بنك مركزي على مستوى كل دولة لا يوجد بها مثل هذه المؤسسة وذلك بهدف تنظيم وتسهيل التعاون النقدي والمالي الدوليين فضلا عن تحقيق الاستقرار في نظامها النقدي الداخلي. (2)

أما في الدول النامية فقد ظهرت فيها البنوك المركزية متأخرة تدريجيا، بسبب خضوعها للسيطرة الاستعمارية، والتي كانت تسيطر على النظام النقدي فيها، وقد نشأت البنوك المركزية في هذه الدول بعد حصولها على استقلالها السياسي، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي، وكان الهدف من انتشارها هو التخلص من مظاهر التخلف، وتحقيق التنمية الاقتصادية فيها من خلال تحريك المدخرات في المجتمع، وزيادة التكوين الرأسمالي، وتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد نقدي وتطوير الجهاز المصرفي بما يتفق مع أهداف التنمية إضافة إلى تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار. (3)

¹ - رحيب حسين، الاقتصاد المصرفي، "مفاهيم، تحاليل، تقنيات"، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008م، ص ص: 66، 67.

² - محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003م، ص: 89.

³ - عبد الله الطاهر وآخرون، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004م، ص ص: 302، 303.

ومن الملاحظ أن تطور إنشاء البنوك المركزية لم يكن بوتيرة متجانسة، فمن بنكين سنة 1700م إلى 18 بنك في سنة 1900م إلى 161م بنك في سنة 1990م إلى 172م بنك حالياً، أي أن حوالي 90% من البنوك المركزية تأسست في القرن العشرين.⁽¹⁾

ثانياً: مفهوم وخصائص البنك المركزي

يطلق على البنك المركزي لقب "بنك الدولة" و "بنك البنوك" بسبب الدور الذي يقوم به في خدمة الحكومة وخدمة البنوك العاملة في الجهاز المصرفي، إضافة إلى تمتعه بجملة من المواصفات تتمثل أهمها في خدمة مصلحة الاقتصاد العام دون العمل على تحقيق أدنى ربح وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

2-1- مفهوم البنك المركزي

نظراً للمكانة التي يتميز بها البنك المركزي كونه المؤسسة الوحيدة التي تقوم بالإصدار النقدي وتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، دفع بالاقتصاديين إلى وضع عدة تعاريف من بينها: **التعريف الأول:** هو مؤسسة مصرفية يمثل الدولة في تنفيذ سياساتها النقدية، من خلال الإلمام بممارسة مجموعة وظائف غرضها الإسهام في تعجيل النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعاشي لإثراء ذلك الاقتصاد والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال معالجة الأزمات المالية والاقتصادية والمحافظة على استقرار العملة الوطنية.⁽²⁾

التعريف الثاني: يتفق الاقتصاديون على أن البنك المركزي هو مؤسسة مصرفية هدفها الرقابة على كمية النقود واستعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية. وقد جرى وضع هذه السياسة من قبل البنك نفسه، أوفي أغلب الأحيان يجري فرضها عليه من قبل الدولة، فهو إذا المؤسسة المختصة بالصيرفة المركزية.⁽³⁾

التعريف الثالث: هو تلك المؤسسة التي تقف على قمة النظام المصرفي في الدولة، والتي تتولى إصدار أوراق النقد والرقابة على المصارف الأخرى والرقابة على الائتمان وتنظيمه لخدمة المصلحة العامة.⁽⁴⁾

¹- رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

²- حمزة الزبيدي، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000، ص: 20.

³- محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص: 56.

⁴- عبد المنعم السيد علي، دنزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 128.

التعريف الرابع: يعرف بأنه مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة ومسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة، وباختصار: يأتي البنك المركزي على رأس المؤسسة المصرفية في البلاد، وعلاوة على ذلك ماعدا بعض الاستثناءات - يجب أن لا يقوم البنك المركزي بتلك الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية في تعاملها مع أفراد المجتمع. (1)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج: أن البنك المركزي هو عبارة عن تلك المؤسسة التي تقف على قمة الجهاز المصرفي في الدولة والتي تتولى إصدار أوراق النقد والرقابة على المصارف الأخرى والرقابة على الائتمان، فالبنك المركزي لا يسعى من وراء نشاطه إلى تحقيق ربح تجاري وإنما يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، والتي تتحدد على شكل أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها مثل: النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، المحافظة على سعر صرف العملة.

2-2- خصائص البنك المركزي

من بين المؤسسات النقدية والمالية الأخرى تتميز مؤسسة الإصدار النقدي بالعديد من الخصائص والمميزات التي تجعل منها مؤسسة منفردة بالأدوار والوظائف، ويترتب عليها دورا مهما في تحقيق الاستقرار في السوق النقدية ودعم متطلبات الاستقرار الاقتصادي ولعل من أبرز هذه الخصائص ما يلي:

- مؤسسة مستقلة بذاتها، مكانتها على هرم الجهاز البنكي تعمل بلا هوادة لصالح الدولة وليس للصالح الخاص؛
- هو المسؤول بشكل منفرد على صياغة السياسة النقدية الرشيدة وعلى إدارة شؤون النقد والائتمان بما يستجيب لقرارات وسياسات الحكومة التي ترغب هذه الأخيرة في تنفيذها وضمان نجاحها؛
- هو المسؤول على رقابة عمل مختلف البنوك التجارية والمؤسسات المالية التي تنطوي تحت لواء الجهاز البنكي؛ (2)

¹ - سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، 2015، ص ص : 12، 13.

² - فضيل فارس، التقنيات البنكية، محاضرات البنوك التجارية وتطبيقات، مطبعة أموساك رشيد، الجزائر، 2013م، ص: 38 .

- البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، لا تتعامل مع الأفراد والقطاع الخاص وإنما يتعامل مع مؤسسات الحكومة والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى، ويعتبر المؤسسة الوحيدة التي تحتكر سلطة إصدار العملة؛⁽¹⁾
- مبدأ الوحدة : في العادة يوجد لكل دولة بنك مركزي واحد بإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يمثل البنك المركزي فيها اتحاد مكون من 12 بنكا فيدرالي، يدار ويشرف على هذا الإتحاد من قبل مكتب مركزي لحكام النظام، يتواجد في العاصمة واشنطن؛
- مؤسسة غير ربحية: فالبنك المركزي لا يسعى من وراء نشاطه إلى تحقيق ربح تجاري، وإنما يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، والتي تتحدد على شكل أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها مثل: النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي المحافظة على سعر صرف العملة؛⁽²⁾
- هناك علاقة وثيقة بين البنك المركزي والحكومة في كونه الموجه العام للاقتصاد؛
- يقوم البنك المركزي بإصدار النقود القانونية، وهي النقود المقبولة قبولا عاما، ولها قوة إبراء الديون، وتتميز بسيولتها التامة؛
- يعد البنك المركزي ملكا للدولة ومستشارها المالي، لذلك يطلق عليه اسم بنك الدولة.

ثالثا: أوجه الاختلاف بين البنك المركزي والبنوك التجارية

- بالرغم من وجود بعض الخصائص المتشابهة بين البنك المركزي والبنوك التجارية مثل: أنها مؤسسة نقدية تتعامل بالنقود بصورة أو بأخرى، فالبنوك المركزية تصدر النقود الأساسية الرسمية، ولها تأثير على كمية نقود الودائع، فالبنوك التجارية تولد نقود الودائع، وتؤثر على كمية عرض النقود المتداولة في المجتمع، إلا أن هناك نقاط اختلاف عديدة نذكر منها:
- 1- يقع البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي، وهو المسؤول عن الشؤون النقدية في المجتمع، ومؤثر أساسي في كمية عرض النقود في الاقتصاد، بينما البنوك التجارية هي إحدى مكونات النظام المصرفي، وخاضعة للبنك المركزي في الإشراف والمراقبة؛
 - 2- البنك المركزي يحتكر إصدار العملة الوطنية الرسمية، وتمنع البنوك التجارية من ذلك؛

¹ - طاهر فاضل البياتي وآخرون، النقود والبنوك والتمويلات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص 187 .

² - عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 301 .

3- يحتفظ البنك المركزي بالاحتياطات من العملات الأجنبية حتى يضمن استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية أما البنوك التجارية تتعامل مع النقد الأجنبي باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الربحية المتاحة أمامها، وتخضع في ذلك لإرشادات وتوجيهات البنك المركزي؛

4- البنك المركزي مؤسسة وحيدة في الاقتصاد، وهو لا ينافس في عمله البنوك التجارية، في حين أن عدد البنوك التجارية كبير، وتتنافس فيما بينها بالخدمات التي تقدمها لأفراد المجتمع والشركات؛ (1)

5- البنك المركزي لا يهدف إلى تحقيق الربح، وإنما هدفه تحقيق المصلحة العامة، في حين يتمثل دافع البنك التجاري في تحقيق أعلى الأرباح الممكنة؛

6- يطلق على البنك المركزي بنك الدولة نظرا للعلاقة الوثيقة بينه وبين الحكومة، فهو بنك الدولة ومستشارها في مسائل السياسة النقدية والنشاطات الأخرى؛

7- البنك المركزي لا يتعامل مباشرة مع أفراد المجتمع، وإنما بشكل غير مباشر من خلال تعامله مع البنوك التجارية والسوق النقدية والمالية.

فالبنك المركزي لا يتقبل ودائع الأفراد، في حين تعتبر وظيفة قبول الودائع وتقديم القروض إلى الجمهور من أهم وظائف البنوك التجارية. (2)

المطلب الثاني: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية جزءا هاما في السياسة الاقتصادية الكلية التي من خلالها يتم التأثير على المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو النمو والاستقرار الاقتصادي، إذ تستخدم السياسة النقدية أدواتها للتأثير في عرض النقد وهذا بدوره يؤثر على بعض المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج والاستثمار والادخار ومستوى الاستخدام بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وارتفاع مستوى الناتج القومي الإجمالي.

في هذا المطلب سيتم استعراض مفهوم السياسة النقدية وأهداف وأدوات السياسة النقدية وأخيرا إستراتيجية البنك المركزي في ممارسة هذه السياسة.

¹ - عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:317.

² - ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد نقود وبنوك و دورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

أعطى المفكرون الاقتصاديون تعاريف متعددة ومقاربة للسياسة النقدية ومن بين هذه تعاريف نذكر:

التعريف الأول: السياسة النقدية هي استخدام عرض النقد لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، فإذا كانت السلطات النقدية ترغب في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والعمالة فإنها تفعل ذلك عن طريق زيادة العرض الاسمي للنقود، وإذا رغبت في تخفيض الطلب الكلي، فإنها تلجأ إلى تخفيض هذا العرض. (1)

التعريف الثاني: هي الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومي نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار "أسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة، أسعار صرف العملة الوطنية" وذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة. (2)

التعريف الثالث: هي كل ما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومنتزعة. (3)

التعريف الرابع: السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في دولة ما بقصد تحقيق الاستقرار، وهذه السياسة هدفها التحكم في السيولة العامة في جميع الأصول النقدية والمالية والتي تستخدم مباشرة في الوفاء بالديون الناشئة عن المعاملات. (4)

إن هذه التعاريف تلتقي في العناصر المكونة للسياسة النقدية وهي الإجراءات المتخذة للهيئة المصدرة لهذه الإجراءات والأهداف النهائية المرجو تحقيقها ولذلك نرى أن السياسة النقدية هي مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية وخاصة البنك المركزي لتحقيق أهدافها الاقتصادية النهائية والوسيطه عن طريق مراقبة وتنظيم السيولة النقدية واستعمالاتها في خدمة السياسات الاقتصادية الكلية.

¹ - Michel R.E dginand, Macroeconomics, theory and policy, p:270.

² - أحمد فريد مصطفى وآخرون، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، الإسكندرية، مصر، ص: 39.

³ - رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص: 175.

⁴ - مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 305.

ثانياً: أهداف وأدوات السياسة النقدية

تلعب السياسة النقدية دوراً محورياً في التأثير على النشاطات الاقتصادية، حيث تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية العامة، التي تختلف باختلاف مستوى التطور الاقتصادي، بحيث يعتمد البنك المركزي في تنفيذه لهذه السياسة باعتباره المسؤول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية على مجموعة من الوسائل والأدوات لتحقيق الأهداف المنشودة وبحسب الظروف الاقتصادية من تضخم أو كساد، سنتطرق في هذا المطلب إلى أهداف وأدوات السياسة النقدية.

2-1- أهداف السياسة النقدية (الأهداف النهائية)

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف نهائية عديدة تمس جوانب مختلفة سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية، وفي هذا الإطار يرى الكثير من الاقتصاديين أن هدف السياسة النقدية في الدول النامية يعتريه الكثير من الغموض والضبابية من جانب إمكانية التحقيق، فنجد الدول العربية في تشريعاتها تنص على أهداف السياسة النقدية كالآتي:

- تشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة؛
- تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم؛
- ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة؛
- إيجاد سوق مالي نقدي ومالي متطور؛
- دعم السياسة الاقتصادية للدولة. (1)

وبصفة عامة فأهداف السياسة النقدية تتمثل فيما يلي:

- 1/ **استقرار سعر العملة:** الهدف من مراقبة الائتمان المصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية، وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره الضار على قيمة العملة الوطنية، وبنفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالمحافظة على حجم مناسب من الاحتياطات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية. (2)
- 2/ **استقرار مستوى الأسعار:** تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، وتتنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة

¹ - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م، ص ص: 133، 134.

² - هيل عجمي جميل الجناي، رمزي ياسين يسع أرسلان: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 260.

والعنفية في المستوى العام للأسعار، نظرا لأن أي تغيرات في مستويات الأسعار هي من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود، وبالتالي آثار ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي على الأداء الاقتصادي. (1)

3/ زيادة معدل النمو الاقتصادي:

توجد علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى التوظيف، فالنمو الاقتصادي يتحقق بارتفاع مستوى استخدام وارتفاع مستوى كفاءة الموارد الاقتصادية، ولما كان العمل هو أحد هذه الموارد فإن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي يتضمن إلى حد كبير ارتفاع مستوى التوظيف.

وتسعى الإدارة الاقتصادية دائما إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مستخدمة في سبيل ذلك السياسات الاقتصادية المختلفة، متضمنة السياسة النقدية، وقد تستهدف السياسة الاقتصادية تشجيع النمو الاقتصادي على نحو مباشر من خلال تشجيع الشركات على الاستثمار أو تشجيع الأفراد على الادخار بغرض توفير المزيد من الموارد النقدية للشركات الراغبة في الاستثمار، ويعد هذا هو الهدف الرئيسي لما يعرف بسياسات جانب العرض Supply Side Poliaés، وهي تلك السياسات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقديم مزايا ضريبية للشركات لتشجيعها على الاستثمار في الآلات والمعدات وكذلك تقديم مزايا ضريبية للأفراد لتشجيعهم على المزيد من الادخار. (2)

4/ الحد من البطالة (تحقيق العمالة الكاملة)

ويعتبر هذا الهدف مهما لسببين، السبب الأول يتمثل في أن معدل البطالة المرتفع بسبب مشاكل اجتماعية، فتصبح العائلات تواجه مشاكل مالية حقيقية والسبب الثاني يتمثل في أن معدل البطالة مرتفع يضيع للاقتصاد عناصر إنتاج تتمثل في اليد العاملة غير المستغلة، والتي تعتبر مورد اقتصادي هام.

ولمحااربة البطالة وتحقيق هدف التشغيل الكامل يجب أن تمس إجراءات السياسة النقدية تنشيط الاقتصاد لزيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة، إلى جانب تنشيط الطلب الفعال.

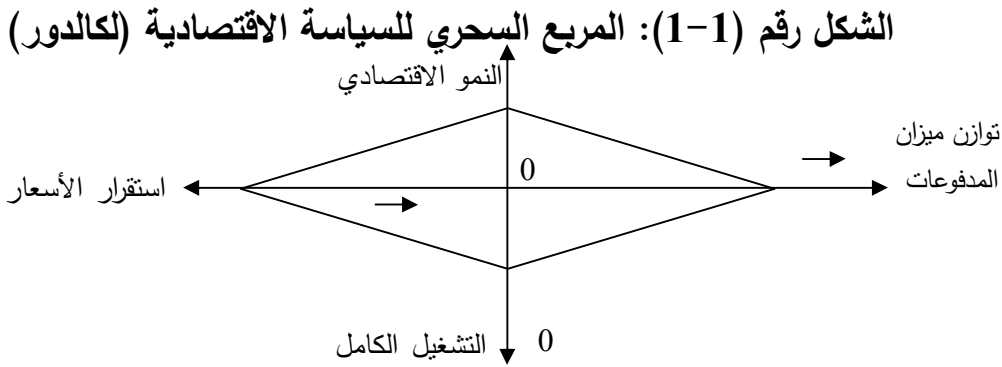
¹ - العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م، ص: 114.

² - محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية (اختيار محفظة الأوراق المالية سعر الفائدة في سوق النقد، سعر الفائدة في أسواق

السندات، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013م، ص: 327.

5/ تحسين ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو سجل تدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين والبلدان الأخرى خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة. يكون هذا الميزان في صالح البلد عندما تكون إيراداته أكبر من نفقاته للعالم الخارجي وتسعى كل الدول إلى جعل هذا الميزان لصالحها بهدف المحافظة على مخزونها الذهبي واحتياطياتها من العملة الصعبة، ففي حدوث عجز في ميزان المدفوعات، يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، الذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض الذي ينجم عنه تقليل حدة الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الطلب على السلع الأجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات. (1) ومن خلال هذه الأهداف يمكن القول أن الأهداف النهائية للسياسة النقدية تمثل أقطاب المربع السحري كالدور.



المصدر: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 34 .

2-2- أدوات السياسة النقدية

يعتمد البنك المركزي في تنفيذه للسياسة النقدية باعتباره المسؤول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية على مجموعة من الوسائل والأدوات لتحقيق الأهداف المنشودة وبحسب الظروف

¹ - بناي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة الماجستير، فرع اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2009 ص: 106، 107.

الاقتصادية السائدة من تضخم أو كساد، سنتطرق في هذا المطلب إلى أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة.

أ- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

تتمثل أدوات السياسة النقدية المباشرة في تأطير الائتمان وتنظيم القروض الاستهلاكية، تخصيص التمويل وأخيرا الإقناع الأدبي.

1- تأطير الائتمان

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام. كالا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة. (1)

2/ تنظيم القروض الاستهلاكية

وذلك بوضع حد أقصى من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية وذلك للأموال التي تستخدمها هذه الأخيرة في شراء السلع الاستهلاكية أو بتحديد مدة قصوى للمبيعات المؤجلة من أجل تخفيض عدد الأقساط والرفع من قيمة القسط.

3/ تخصيص التمويل

وذلك من خلال ضمان البنك المركزي للتوزيع الهادف للأموال المقرضة وتوجيهها وفق خطة الدولة التي تحدد الأولويات كتوجيه الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي والصناعي. (2)

4/ الإقناع الأدبي

يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية بالإقناع الأدبي كي تتصرف بالاتجاه الذي يرغبه، فإذا افترضنا أن البنوك التجارية تتوسع في منح الائتمان وأن البنك المركزي يرى أن المصلحة العامة تقتضي ألا تتوسع البنوك التجارية في ذلك، فيكون بمقدار

¹ - قدي عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

² - مفيد اللوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007، ص: 65.

والبنك المركزي أن يطلب من البنوك التجارية تقليل منح الائتمان، دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء كمي معين كرفع سعر الخصم، أو رفع نسب الاحتياطي القانوني. (1)

وإذا كان التأثير الأدبي في الظاهر مجرد التوجيه فإن فاعليته عمليا أبعد من ذلك بكثير، حيث أن التوجيه يصدر من جهة لها سلطات واسعة على المصارف التجارية فهو مصرف المصارف والملجأ الأخير للإقراض، ولا يتصور أن يقف أحد هذه المصارف معارضا لسياسة المصرف المركزي والحكم على سياسته بالفشل مهما كان حجم موارده المالية. (2)

ب- الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية

تتمثل هذه الأدوات في سياسة معدل إعادة الخصم وسياسة الاحتياطي الإجباري وأخيرا سياسة السوق المفتوحة.

أ/ سياسة معدل إعادة الخصم

يعتبر من أقدم الأدوات التي لجأ إليها البنك المركزي في التأثير على السيولة والائتمان، حيث استعملت في سنة 1839م (3)، ويقصد بسعر الخصم سعر الفائدة الذي يقبضه البنك المركزي على القروض التي يمنحها للبنوك التجارية أو على الأوراق التجارية التي تقدمها هذه البنوك لإعادة خصمها لديه، وذلك بغرض توفير قدر مناسب من السيولة لهذه البنوك سواء لمواجهة أزمة سيولة مرتقبة خلال فترة معينة أو لزيادة الطلب على سحب ودائعها. (4)

وتستطيع المصارف التجارية أن تقترض من المصرف المركزي إذا وجدت أن احتياطياتها النقدية منخفضة وبذلك يكون بإمكانها زيادة هذه الاحتياطيات الفائضة أو تغطية متطلبات الاحتياطي النقدي إذا كانت احتياطياتها القانونية غير مستوفاة، وهي تستطيع أن تفعل ذلك إذا أعادت خصم بعض ما يتوفر لديها من موجودات في شكل أوراق مالية أو تجارية كالكمبيالات والسندات وحوالات الخزينة وغيرها. (5)

¹ - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص: 46، 47.

² - نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص: 218.

³ - بلعزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

⁴ - أحمد فريد مصطفى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 54، 55.

⁵ - نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 81.

ب/ معدل الاحتياطي القانوني

الاحتياطي القانوني : هو ما يحتفظ به البنك من نقد في الصندوق أو يودعه لدى البنك المركزي مقابل التزامه اتجاه طرف ثالث. (1)

يستطيع البنك المركزي أن يرفع من النسب القانونية للاحتياطي النقدي المقابل لأنواع الودائع المختلفة مما يؤدي إلى ربط جانب من الموارد النقدية المتاحة للبنوك التجارية في شكل احتياطي نقدي، مما يقلل من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق النقد المصرفي، وذلك عند رغبة البنك المركزي تطبيق سياسة نقدية وائتمانية انكماشية والعكس في حالة رغبة البنك المركزي تطبيق سياسة نقدية وائتمانية توسعية. (2)

ج/ سياسة السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع وشراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة بهدف التأثير في عرض النقود حسب متطلبات الظروف الاقتصادية، ولهذا فإن البنوك المركزية تحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مثل : الأوراق المالية ذات القيم المضمونة أو أوراق الرهن العقاري، سندات الإنتاج الصناعي، سندات القرض العام، وتعد سياسة السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد السوق، (3) حيث يكون البنك المركزي قادرا تماما على التحكم بحجم التغيير المرغوب في عرض النقود مهما كان مقدار هذا التغيير صغيرا أو كبيرا، فإذا أراد البنك المركزي مثلا أن يزيد من عرض النقود بمقدار معين فإنه يقوم بعملية شراء أوراق مالية حكومية تساوي هذا المبلغ، وبالتالي يستطيع التأثير على الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية بنفس القدر، وهذه الميزة لا تتوفر في الأدوات الأخرى، كما يمكن للبنك المركزي بسهولة تصحيح أي أخطاء تمت أثناء تنفيذ هذه السياسة. (4)

¹- إسماعيل محمد عيسى، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 190.

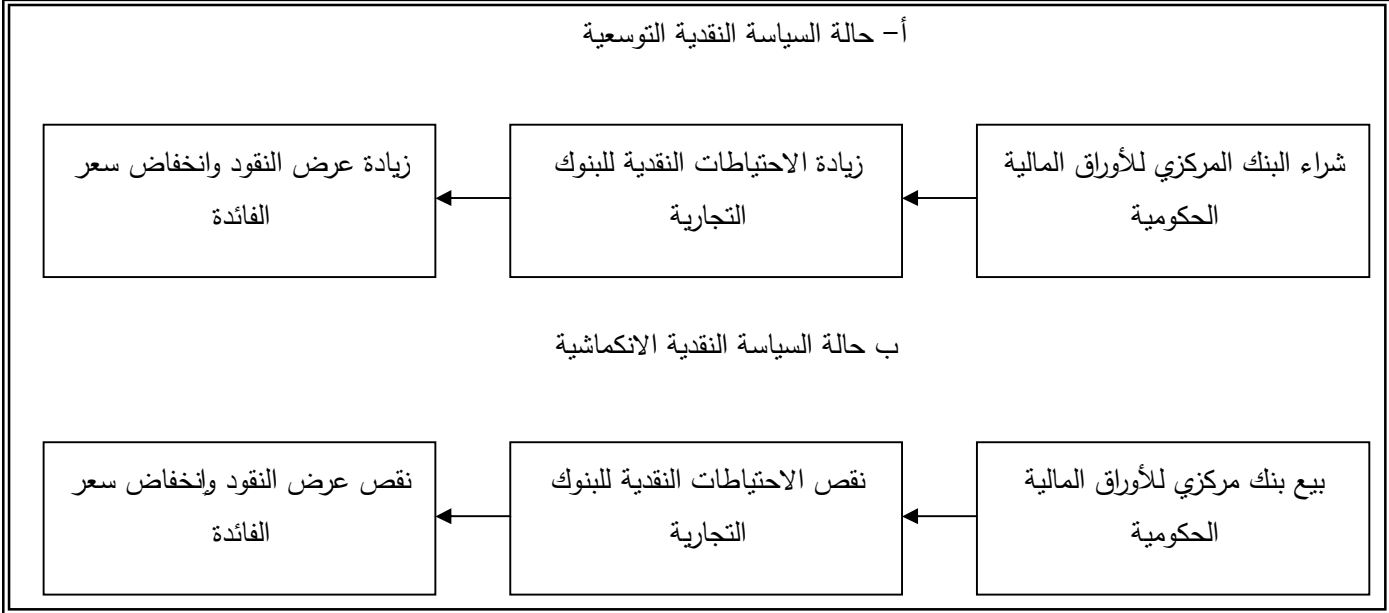
²- محمد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 181 .

³- هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010، ص:43.

⁴- محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002م، ص :202.

ويمكن تلخيص تأثير هذه الأداة في المخطط التالي:

الشكل رقم (1-2): رسم تخطيطي يوضح تأثير عمليات السوق المفتوحة على عرض النقد وسعر الفائدة



المصدر: محمد سعيد السمهوري، مرجع نفسه، ص: 202.

ثالثاً: إدارة السياسة النقدية

لقد أستخدم البنك المركزي عدة إستراتيجيات تطورت بمرور الوقت، حيث كان يعتمد على الإستراتيجية غير الكاملة ثم انتقل إلى إستراتيجية حديثة تعتمد على تحديد الأهداف الأولية والوسيطة.

3-1- الإستراتيجية السابقة للسياسة النقدية

لقد عرف البنك المركزي إستراتيجيات غير الكاملة منذ نشأته، فالإستراتيجية الكاملة تتطلب معرفة كاملة بحلقات السلسلة الموصلة إلى الأهداف النهائية عن طريق التنسيق بين الأهداف الأولية والوسيطة والأدوات المناسبة لها، كما يمكن رقابتها وتصحيح انحرافاتها والتنبؤ عليها بالمشورات، وهذا ما يميزها عن الإستراتيجية غير الكاملة، والتي كان البنك المركزي

يتبعها حتى بداية الستينات من القرن العشرين، والتي تتمثل في نظرية القرض التجاري، مبدأ الاحتياطات الحرة وأسعار الفائدة كأهداف وسيطية. (1)

1- نظرية القرض التجاري

تمثل إحدى الاستراتيجيات القديمة التي تبناها البنك المركزي وهو اتجاه تقليدي في سياسة الإقراض المصرفي، يقتضي بأن يقتصر البنوك التجارية على تقديم قروض تسدد نفسها أي تقتصر على القروض قصيرة الأجل، وتكون متناسبة مع حاجات التجار وتشمل فقط الأوراق التجارية كالكميالة وفتح الإعتمادات والسندات وذلك حتى تتحول السلع النهائية إلى نقود بعد بيعها إلى المستهلك ثم تستخدم حصيلة البيع في تسديد القرض وفوائده. (2)

2/ مبدأ الاحتياطات الحرة

تم استخدام هذا المفهوم كدليل للسياسة النقدية خلال الخمسينات وبداية الستينات ولكنه لم يؤدي دوره كما ينبغي لأنه لم يتمتع بمواصفات لم تؤهله لأن يكون مؤشرا هاما من بينها: - لم تستطيع أن تقوم مقام دور الهدف الأولي، لأن العلاقة بينها وبين الأفراد أكبر من العلاقة بينها وبين البنك المركزي بمعنى أن البنك لم يستطيع أن يسيطر عليها كلية، حيث يعاني هذا المبدأ من عدة تأثيرات تجعله عديم الفعالية منها: المعلومات عن الاحتياطات الحرة غير السليمة نتيجة لتغيرات تسويق الأسهم والعملة المتداولة وعوامل أخرى، كما أن مبدأ الاحتياطات الحرة بعيدة نسبيا عن أهداف السياسة النقدية النهائية وبالتالي فإن هذا المبدأ يعرض لعدة انتقادات من قبل الاقتصاديين وعليه لا يمكن بناء إستراتيجية كاملة بالاعتماد على مفهوم الاحتياطات الحرة كبداية أساسية في السياسة النقدية.

3/ أسعار الفائدة

استخدمت السياسة النقدية أسعار الفائدة كهدف وسيط أو مؤشر، وكان الهدف من استعمال الاحتياطات الحرة في الخمسينات والستينات هو التأثير على هذا الهدف إما بالارتفاع أو بالانخفاض، وفي الواقع إن أسعار الفائدة لا تتمتع بمواصفات المؤشر الجيد للسياسة النقدية من عدة نواحي هي:

¹- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987م، ص: 300.

²- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (حالة الجزائر 1990-2000)، أطروحة الدكتوراه، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2003 ص: 108.

- تتأثر أسعار الفائدة بالتوقعات التضخمية وبالطلب وعرض الائتمان، وبالتالي لا تقع تحت سيطرة البنوك المركزية فقط؛

- تتميز أسعار الفائدة بصعوبة معرفة وقياس الفروقات بين أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية وعدم ضمان تحقيق سعر فائدة معين لأهداف معينة، وذلك لأنه عرضة لآثار قوية أخرى لا تتصل بالسياسات، فسر الفائدة المناسب للاستثمار قد يكون سعر الفائدة الجاري أو سعر الفائدة الحقيقي المتوقع يتلاءم مع الطلب؛

- الارتباط بين تغيرات الأسعار وأسعار الفائدة قصيرة الأجل خاصة، كما نلاحظ أيضا أن أسعار الفائدة المنخفضة تشجع الاستثمار وأن أسعار الفائدة المرتفعة تقيد الاستثمار.(1)

3-2- الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية

يواجه البنك المركزي مشكلة تتمثل في أنه يرغب في تحقيق أهداف معينة مثل استقرار الأسعار مع مستوى مرتفع للعمالة، ولكن البنك المركزي قد لا يستطيع مباشرة أن يؤثر على تلك الأهداف بمعنى لا يمكنه تحقيق تلك الأهداف مباشرة، ومن ثم فإن البنك المركزي يحدد أدوات يستخدمها (عمليات السوق المفتوحة، تغيرات سعر الخصم، تغير الاحتياطات المطلوبة) لكي يؤثر على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة بعد فترة زمنية (2).

وإذا ما انتظر البنك المركزي لكي يرى النتيجة في صورة استقرار الأسعار ومستوى الأسعار ومستوى العمالة المرتفع بعد مرور هذه الفترة، فقد يقضي الانتظار لرؤية النتيجة إلى جعل البنك المركزي يتأخر في اتخاذ الإجراءات التصحيحية على سياسته إذ أن الأخطاء قد لا تكون قابلة للتعديل.

ومن هنا يتبع البنك المركزي إستراتيجية مختلفة لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه، وخطة البنك المركزي تسيير على النحو التالي: بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة، ومستوى الأسعار، فإنه يختار مجموعة من المتغيرات لكي يستهدف أحداث تغير في تلك المتغيرات، وتسمى تلك الإستهدافات "بالأهداف الوسيطة" التي تتمثل بمتغيرات نقدية كلية مثل M1 أو M2 أو سعر الفائدة (قصير الأجل، طويل الأجل) والتي لها أثر مباشر على البطالة أو مستوى الأسعار وحتى إذا ما كانت

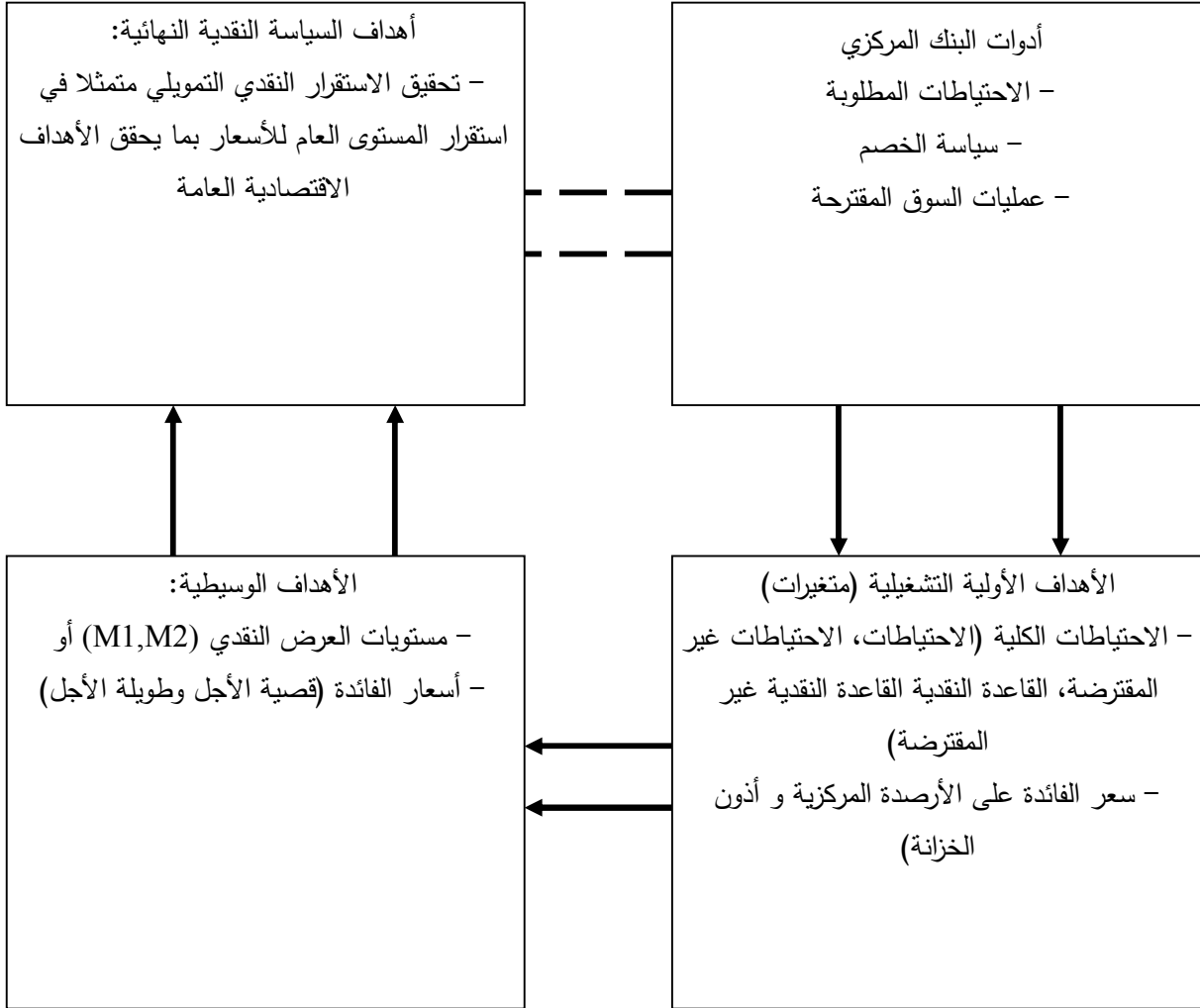
¹- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر (2000، 2009)، مذكرة الماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 03، 2011، ص ص: 36، 37.

²- بلعوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص: 117 .

الأهداف الوسيطة لا تتأثر مباشرة بأدوات السياسة النقدية للبنك المركزي، فإن البنك المركزي يختار مجموعة أخرى من المتغيرات لكي تكون هي المتغيرات المستهدفة لإحداث تغير فيها، وتسمى تلك المجموعة من المتغيرات "الأهداف العاملة" أو "الأهداف الأولية" مثل الاحتياطات الكلية (الاحتياطات غير المقترضة، القاعدة النقدية أو القاعدة غير المقترضة) أو أسعار الفائدة (سعر الفائدة على الأرصدة المركزية، سعر فائدة أدوات الخزنة) وهي متغيرات شديدة الاستجابة لأدوات السياسة النقدية، حيث أن الاحتياطات غير المقترضة هي الاحتياطات الكلية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصصة)، سعر فائدة الأرصدة الكلية المركزية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك. ويتبع البنك المركزي هذه الإستراتيجية لأنه من السهل على البنك المركزي أن يحقق الهدف النهائي المطلوب من خلال التأثير على الأهداف الوسيطة بدلا من التأثير على الهدف النهائي مباشرة، فمن خلال استخدام الأهداف الوسيطة والأهداف العاملة يمكن للبنك المركزي أن يقيم بسرعة ما إذا كانت سياسة تسيير في الطريق الصحيح أم لا بدلا من الانتظار لكي يرى النتيجة النهائية لسياسته على العمالة أو مستوى الأسعار. (1)

¹ - أحمد أبو الفتوح علي الناقفة، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص ص: 246، 247.

الشكل (1-3): إدارة السياسة النقدية



المصدر: أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية، تطبيقية لحالات مختارة من البلدان العربية)، مصر، 2007، ص: 509.

3-3- الأهداف الأولية والوسيطية للسياسة النقدية

لا يستطيع البنك المركزي التأثير على الأهداف النهائية مباشرة، ولذلك يستهدف متغيرات تؤثر على هذه الأهداف والمتمثلة في الأهداف الأولية والوسيطية.

1/ الأهداف الأولية

نظراً لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية استلزم الأمر تحديد أهداف عملية وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها هذه الأهداف العملية تسمى بالأهداف الأولية، وهي عبارة عن متغيرات تستخدم للتأثير على

الأهداف الوسيطة وتتكون من مجموعتين الأولى تسمى بمجاميع الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع البنوك واحتياطي الودائع الخاصة.

أما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد مثل معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصدة المركزية وهو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك. (1)

2/ الأهداف الوسيطة

تعتبر هذه الأهداف عن تلك التغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

- وجود علاقة بينها وبين الأهداف النهائية؛
- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

أ/ المجمعات النقدية

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، وهي تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، يرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، كما تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو السيولات. وهنا يجب أن نتناول طلب وعرض النقود.

1/ الطلب على النقود

من أجل تحديد المستوى الملائم للكتلة النقدية، لابد من تحديد المستوى المرغوب من المقبوضات للاحتفاظ به بدلالة أهداف التضخم والنمو، كما ينتج الطلب على النقود من الحاجة إلى الحصول على مقبوضات نقدية سواء للقيام بالمشتريات العادية أو لتكوين الاحتياطات، كما أن كينز يميز بين ثلاثة دوافع للطلب على النقد منها: دافع الاحتياط، دافع المضاربة، إذا يتكون الطلب الإجمالي على النقد من "الطلب الإجمالي على النقد = الطلب للقيام بالمعاملات + الطلب بدافع الاحتياط + الطلب بدافع المضاربة

¹ - رشيد إدريس، بوبكر مصطفى، تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جماعة سكيكدة،

2/ عرض النقود: يرتكز هذا المفهوم حول عملية تحليل الكتلة النقدية عن طريق تحليل ثلاثة أنواع من الحسابات.

- **المسح أو الوضع النقدي:** هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية المتأثرة بسلوك السلطات النقدية والمؤثرة بدورها في المجمعات الاقتصادية الأخرى، ويتم بدمج بيانات الميزانية العمومية للبنوك التجارية مع الميزانية العمومية للسلطات النقدية وتوحيدها؛

- **حساب البنك المركزي:** يظهر أنشطة البنك المركزي حيث تتضمن الخصوم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة، أما الأصول فتتضمن حساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة والبنوك التجارية؛

- **حسابات البنوك التجارية:** تتضمن ملاحظات لأنشطة المؤسسات التي تشمل عنصر الودائع المؤثرة في تكوين عرض النقد.

ب/ سعر الفائدة

تتخذ السلطة من معدل الفائدة الحقيقي هدفا وسيطيا لها، إلا أنها تطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة وقصيرة المدى والنقود، والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية هو أن أسعار الفائدة تتضمن مشكل الوقوع في التضخم مما يفقد أسعار الفائدة الحقيقية أهميتها كمؤشر.

كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق.

ج/ سعر الصرف

يستخدم كهدف للسياسة النقدية، وذلك لأن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتمويل والحرص على استقرار صرف عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف، مما يدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف واستعمال ما لديها من احتياطات

محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها دون ضمان النجاح وهذه التكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف. (1)

المبحث الثاني: العلاقة المالية لاقتراض الحكومة من البنك المركزي

كانت الوظيفة التقليدية للبنوك المركزية تنحصر في إصدار النقود الورقية لكن مع اتساع النشاط الاقتصادي وما رافقه من تطور المؤسسات المصرفية وأشكال ووظائف النقود القانونية، تنوعت وتعددت وظائف البنوك المركزية، إذ أصبحت هذه البنوك تقوم بالعديد من الوظائف، وهذا ما سيتم التطرق إليه لاحقاً.

حيث خصصنا هذا المبحث لدراسة وظائف البنك المركزي التي لها علاقة بالحكومة إضافة إلى محددات العلاقة بينهما، لذا قمنا بتقسيمه إلى مطلبين في حين تناولنا في المطلب الأول وظائف البنك المركزي ذات العلاقة بالحكومة من خلال التطرق إلى وظيفة إصدار العملة وإدارة احتياطات الدولة، والبنك المركزي بمثابة مؤسسة الحكومة المالية، أما المطلب الثاني فتناولنا فيه محددات العلاقة المالية بين البنك المركزي والحكومة من خلال التطرق إلى تعريف الدين العام، مكوناته ووسائل الاقتراض من البنك المركزي وأهم العوامل المفسرة للجوء الدولة للاقتراض من البنك المركزي، وأخيراً تطرقنا إلى مفهوم استقلالية البنك المركزي وأهم العوامل المؤثرة فيها وأثرها على السياسة النقدية.

المطلب الأول: وظائف البنك المركزي ذات العلاقة بالحكومة

ارتبط حق إصدار النقود في معظم الدول تقريباً بنشأة البنوك المركزية إذ أن هذه المهمة تقتصر عليها دون غيرها من المؤسسات الأخرى، لهذا فإن البنك المركزي يعد مصرفاً حكومياً يخضع للإشراف والتوجيه الحكومي وبحسب القوانين التي تنظم علاقته بالدولة استناداً إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلد، ففي هذا المبحث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى وظيفة إصدار العملة وإدارة احتياطات الدولة أما المطلب الثاني البنك المركزي مؤسسة الحكومة المالية.

أولاً: إصدار العملة وإدارة احتياطات الدولة

تعتبر إدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية إحدى وظائف البنوك المركزية وهي وظيفة وثيقة الصلة بوظيفة إصدار العملة حيث تعتبر مشتقة تلقائياً من هذه الوظيفة ومن كونه قيم على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية.

1-1- إصدار العملة

يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر، فامتياز إصدار الأوراق النقدية في كل مكان مرتبط في الغالب بنشوء وتطور البنوك المركزية، ففي واقع الحال كانت هذه البنوك حتى أوائل القرن العشرين تدعى بنوك إصدار، فأصدار الأوراق وأنواع النقود الأخرى كان دائما محصورا بالدولة. (1)

فترتب من جراء هذا: (2)

- زيادة ثقة جمهور المتعاملين في أوراق النقد المصدرة؛
- تمكين البنك المركزي من التأثير في حجم الائتمان عن طريق زيادة أو نقصان حجم الاحتياطي النقدي الذي تلتزم به البنوك التجارية مقابل الودائع؛
- تقديم ضمان أكبر ضد الإفراط في إصدار أوراق النقد الذي ينتج فيما لو أعطي حق الإصدار الأكثر من بنك.

يوجد في الفكر الاقتصادي مدرستان فيما يتعلق بأسس إصدار النقود: المدرسة الأولى تعتمد الأساس المصرفي والمدرسة الثانية تعتمد أساس العملة أو الأساس النقدي، يرى رواد المدرسة الأولى بأن الأساس النقدي يؤدي إلى عدم استخدام الطاقة الإنتاجية بسبب عدم مرونة كمية النقد المصدرة تبعاً لكمية الذهب المتاحة، حيث أنها تمهل الحجم الأمثل للنقد المصدر الذي يجب أن يختلف باختلاف الحالة الاقتصادية، فعندما يكون مستوى النشاط الاقتصادي عالياً كما هي الحال في أوقات الرواج، يزداد طلب الأفراد على الاقتراض من المصارف.

أما بالنسبة للمدرسة الثانية وهي مدرسة الأساس النقدي فإنها ترى أن إصدار النقد يجب أن يكون محدوداً باحتياطات الذهب التي في بحوزة البنك المركزي، ومن رواد هذه المدرسة كل من (روبرت بيل ولورد أوير ستون) حيث يرى هؤلاء الرواد أن السبب الرئيسي في اختيار الأساس النقدي هو إمكانية التحويل الكامل للعملة المصدرة إلى ذهب.

لقد واجهت أفكار هذه المدرسة انتقادات حادة من قبل اقتصاديين ومصدر هذه الانتقادات هو العيوب التي ينطوي عليها هذا الأساس، حيث يلاحظ أن الأساس النقدي لا يأخذ

¹ - ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص: 247.

² - سلمان أبو دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص: 94.

في الحسابان الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة (مثل حالة الركود أو حالة التضخم) ومتطلبات التجارة الخارجية والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك لا تأخذ هذه المدرسة في الحساب قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان. (1)

وتختلف هذه القيود باختلاف نظم الإصدار، ومن أهم نظم الإصدار (إصدار النقود)

ما يلي:

1- نظام الغطاء الذهبي الكامل: في هذه الحالة يتم تغطية الأوراق النقدية برصيد ذهبي بنسبة 100%، ففي نظام السبائك الذهبية كان يحتفظ بجزء من العملة في التداول على شكل أوراق نقدية قابلة للاستبدال بالذهب، وفي هذه الحالة تصبح الأوراق النقدية أوراقا نائبة عن الذهب. (2)

2- نظام الإصدار الجزئي الوثيق: في ظل هذا النظام يسمح البنك المركزي أن يصدر بالإضافة إلى الأوراق المغطاة بنسبة 100% ذهباً قدره آخر معيناً من النقود بدون رصيد ذهبي، إذ يتم استخدام سندات حكومية كغطاء لمقدار ثابت من الأوراق النقدية. (3)

3- نظام الغطاء النسبي: يتميز هذا النظام بدرجة عالية من المرونة حيث أنه يؤدي إلى تلبية احتياجات النشاط الاقتصادي إلى حد كبير، وفي نفس الوقت يضع حدوداً لعدم الإشراف بدرجة كبيرة في إصدار النقد وبالتالي يؤدي ذلك إلى ثقة الجمهور في النقود، وعلى الرغم من هذه المزايا النسبية التي يتمتع بها هذا النظام إلا أنه يحتوي على بعض العيوب منها تقييد الإصدار إلى حد ما باحتياطات الذهب الموجودة لدى البنك المركزي، وعدم إمكانية تحويل جميع النقد المصدر إلى ذهب... الخ.

4- نظام الحد الأقصى للإصدار: ويتضمن هذا النظام التخلي عن ضرورة وجود علاقة ثابتة وأساسية بين أوراق النقد المصدرة وبين الاحتياطات الذهبية. (4)

5- نظام الإصدار الحر: وقد حرر هذا النظام الذي تأخذ به العديد من الدول في الوقت الحاضر مقدرة السلطات النقدية في الإصدار تماماً ليس فقط من القيد الكمي للذهب بل من أي قيد قانوني وبذلك حقق أقصى درجات المرونة لنظام الإصدار. (1)

¹- يسرا السامرائي وآخرون، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص: 35، 36.

²- ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 248.

³- مرجع نفسه، ص: 249.

⁴- يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص: 38، 39.

وأخيرا يمكن القول أن علاقة البنك المركزي بالحكومة في زيادة الإصدار النقدي هي أنه في حالة حصول عجز حكومي وذلك عندما تزيد نفقات الحكومة عن إيراداتها تلجأ الحكومة للاقتراض من البنك المركزي أو من البنوك التجارية، فإذا اقتضت الحكومة من البنك المركزي أو قامت الحكومة بإصدار سندات وبيعها للبنك المركزي، فإن البنك المركزي سيقوم بإصدار نقود جديدة لصالح الحكومة، وينعكس ذلك في زيادة استثمارات البنك المركزي من السندات الحكومية في جانب الموجودات وزيادة الودائع الحكومية لدى البنك المركزي في جانب المطلوبات، وسواء قام البنك المركزي بتقديم سلف للحكومة أو قام بشراء السندات الحكومية فتكون هناك كمية إضافية من النقود التي سيتم خلقها من قبل البنك المركزي، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد والسيولة المحلية فالبنك المركزي يبادل الدين على الحكومة بصورة شراء السندات الحكومية مقابل خلق دين على نفسه لصالح الحكومة بصورة ودائع جارية للحكومة وهذه المبادلة تنطوي على تحويل الدين إلى نقد. (2)

1-2- إدارة احتياطات الدولة

جاءت هذه الوظيفة عندما عرفت إدارة بنك إنجلترا أن ودائع المصارف أقل ثباتا من ودائع الأشخاص العاديين، لذا اضطر البنك إلى أن يحتفظ اعتبارا من مطلع القرن التاسع عشر باحتياطي ذهب أكبر من ذلك الذي تحتفظ به المصارف الأخرى (3)، فالبنك المركزي هو الجهة التي تحتفظ عندها الدولة بالاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية، وكذلك الاحتياطات غير النقدية بهدف استثمارها من ناحية والتأكد، من ناحية أخرى من كفايتها لسداد قيمة الاحتياجات من الواردات. (4)

لقد أصبح البنك المركزي في العديد من البلدان بنكا مركزيا للتحويل، إذ يحصل على الفائض من العملات الأجنبية عندما يكون الميزان الحسابي (المدفوعات) لصالح البلد، ويسد النقص الواجب مواجهته عندما يكون الميزان في غير صالح البلد، ومنذ التخلي عن قاعدة الذهب أخذت البنوك المركزية تلعب دورا مهما في تنظيم احتياطات البلد من العملات الأجنبية

¹- صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص: 150.

²- هيل عجمي الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص: 191.

³- يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

⁴- محمد سعيد السهموري، مرجع سبق ذكره، ص: 194.

ومراقبة عمليات التمويل الخارجي، وساعدت الموجودات الأجنبية لدى البنوك المركزية من تلافي الهزات التي يمكن أن تتعرض لها عملاتها الوطنية، كما استخدمت كوسيلة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف. (1)

وقد تعززت هذه المشاركة تحت تأثير بعض العوامل وهي: (2)

- رغبة الحكومة التي لا تملك كميات مناسبة من الذهب في تكوين احتياطي ملائم من العملات الأجنبية لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها؛
- الاقتصاد في استعمال الذهب دولياً؛
- إعطاء مرونة أكبر للإصدار النقدي الورقي؛
- التزام الدول بموجب قانون صندوق النقد الدولي بالتدخل في أسواق الصرف الدولية للحفاظ على القيمة الخارجية لعملاتها عن طريق بيع وشراء العملات الأجنبية ورغبة صندوق النقد الدولي في معالجة النقص في السيولة الدولية أي وسائل الدفع الموضوعة تحت تصرف الدول لتسديد معاملاتها الدولية، والتي تشتمل على الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للدول في نطاق التعاون المتبادل بين البنوك المركزية.

ثانياً: البنك المركزي مؤسسة الحكومة المالية

المقصود بذلك أن الحكومة تتعامل مع البنك المركزي كما يتعامل الأفراد العاديين مع البنوك التجارية فيحتفظ لها بإيراداتها وينظم عملية الصرف على إنفاقها من خلال حسابات جارية يمكن السحب منها، وإذا أرادت (أي حكومة) طرح السندات للاكتتاب العام فيقوم بتنظيم عملية الإصدار ويتوسط في دفع الفوائد المستحقة لحصة السندات ويسدد الأقساط وقت السداد، ويقرض الحكومة مؤقتاً إذا كان هناك عجز في الموازنة العامة للدولة. (3)

يقوم البنك المركزي في معظم البلدان بدور مصرف الحكومة ومستشارها المالي، وقد قامت البنوك المركزية القديمة بهذا الدور بمجرد حصولها على امتياز إصدار أوراق النقد. (4)

¹- ضياء مجيد، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

²- يسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

³- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، دار الجامعية طبع، نشر، توزيع، شركة جلال للطباعة، مصر،

2000، ص ص: 351، 352.

⁴- محمد زكي شافي، مقدمة في النقود والبنوك، ط7، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1952، ص: 291.

فالبنك المركزي يؤدي عدد من الخدمات النقدية والمصرفية لأجهزة الدول المختلفة يمكن إيجازها في الآتي:

- إصدار القروض العامة وتنظيم الاكتتاب فيها وكذلك إدارة الدين العام وإصداره والقيام بخدمته واستهلاكه؛
- تقديم النصح والمشورة للحكومة؛⁽¹⁾
- الاحتفاظ بحسابات الحكومة، وذلك بإيداع إيراداتها طرفه وتنظيم مدفوعاتها عن طريقه.
- يقوم المصرف المركزي بإقراض الحكومة عند الضرورة، وهذا الإقراض يتم عن طريق إصدار جديد؛
- يتولى معاملات الحكومة مع الخارج، فيقوم بمسك حسابات الاتفاقيات المعقودة مع الخارج، ويحتفظ برصيد العملات الأجنبية، ويتم عن طريقه التحويلات إلى الخارج؛⁽²⁾
- تقديم سلف قصيرة الأجل في حالات العجز الموسمي أو المؤقت للميزانية وقروضا استثنائية في حالات الضرورة الملحة كالحروب والأزمات، فقد نص قانون البنوك والائتمان لعام 1957 على أنه "لا يجوز أن يقدم البنك قروضا للحكومة لتغطية ما يكون في الميزانية العامة من عجز موسمي بشرط ألا تزيد قيمة هذه القروض على 10% من متوسط إيرادات الميزانية العامة في خلال السنوات الثلاثة السابقة، وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد لثلاثة أشهر أخرى، وهكذا على أن تؤدي خلال اثني عشر شهرا على الأكثر من تاريخ تقديمها".⁽³⁾

وفي إطار علاقة البنك المركزي بالحكومة ومدى تدخلها في قراراته، وذلك تحت بند البنك المركزي بين التبعية والاستقلال عن الحكومة وذلك من منطلق أهمية دور البنك المركزي في النشاط الاقتصادي بإنفراده بإصدار النقد أو تأثيره في الحجم الكلي للنقود ومسؤوليته نحو تصميم وتطبيق سياسة نقدية تتسجم مع السياسة المالية بصفة عامة بالإضافة إلى دور البنك المركزي في توفير المناخ النقدي المناسب للنمو الاقتصادي، ظهر اتجاه يطالب بضرورة استقلال البنك المركزي عن الحكومة استنادا إلى أن الحكومة لا تتصف بالرشد الاقتصادي، وأن خضوع البنك المركزي لسلطة الحكومة سوف يخضع سلوك البنك المركزي

¹ - أحمد عبد العزيز الشرفاوي، برنامج المحاسبة المالية "المدخل في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، المستوى الثالث، جامعة المنوفية، ص: 136.

² - عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص: 228.

³ - ميرا ندا زغلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنها، التعليم المفتوح، 2009، ص: 229.

للمآرب الحزبية التي قد تضر بالمصلحة الاقتصادية العامة، كما قد يؤدي خضوع البنك المركزي لسلطة الحكومة إلى جعل البنك أداة طبع للحصول على ما تحتاجه من نقود لتغطية العجز في ميزانيتها، وذلك بالإقراض مباشرة من البنك المركزي مما يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد. (1)

وفي الأخير يمكن أن نخلص إلى أنه رغم أهمية الدور الذي تلعبه وظيفة البنك المركزي كبنك الحكومة إلا أن التطورات الحديثة في دور مهام البنوك المركزية أدى إلى تراجع أهمية هذه الوظيفة إلى الحد الذي يفرغها من أي مضمون. (2)

المطلب الثاني: محددات العلاقة المالية بين البنك المركزي والحكومة

تعد الفجوة المالية للحكومة بالإضافة إلى ضعف التسيير في مواردها أهم العوامل التي تفتح المجال للحكومة للاقتراض من البنك المركزي، وعليه تعد المنظومة القانونية من أهم العوامل المحددة لاستقلالية البنك المركزي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب من خلال التطرق إلى الاقتراض الحكومي من البنك المركزي (الدين العام، مكوناته، ووسائل الاقتراض من البنك المركزي) ثم العوامل المفسرة للجوء الدولة للاقتراض من البنك المركزي وأخيراً مفهوم استقلالية البنك المركزي وأهم العوامل المؤثرة فيها وأثرها على السياسة النقدية.

أولاً: الاقتراض الحكومي من البنك المركزي (الدين العام، مكونات و وسائل الاقتراض)

يعتبر الدين العام إحدى الوسائل لتمويل الخدمات العامة التي برزت مع ظهور المفهوم الحديث للمالية العامة، حيث يتكون من الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي وهذا ما سنراه، إضافة إلى وسائل الاقتراض المباشرة وغير المباشرة.

1-1- تعريف الدين العام

يعرف بأنه رصيد السندات الحكومية غير المسددة وهو ناتج عجوزات الموازنة الحكومية في الماضي والحاضر (أعباؤه وكيفية تمويله). (3)

1- أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 283.

2- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص: 121.

3- إسماعيل محمد عيسى، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، دار البازوري، الأردن، 2012، ص: 164.

1-2- مكونات الدين العام

تسهم معرفة مصادر تمويل نفقات الدولة بدور فعال في تحديد مكونات الدين العام، وبسبب تنوع هذه المصادر (الداخلية والخارجية) فقد تنوعت مكونات الدين، واختلفت أهميتها النسبية من دولة لأخرى حسب درجة تطورها الاقتصادي، ويمكن تقسيم الدين العام إلى قسمين:

أ/ الدين العام الداخلي

هو ذلك القرض الذي تحصل عليه الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم سواء كانوا مواطنين أو أجانب⁽¹⁾، وللدين الداخلي مزايا عديدة نذكر من بينها: (2)

- أن للدولة هنا حرية كبيرة في تحديد شروط القرض ومنح الامتيازات وتوزيعها لتشجيع أكبر عدد من المكتتبين أو لتشجيع فئة معينة بالذات للاكتتاب في القرض؛
 - كذلك فإن معرفة الدولة معرفة دقيقة للأوضاع الداخلية يمكنها من استغلال كافة الاعتبارات الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في إنجاح القرض.
- ويتم تحديد طرق تمويل الدين العام المحلي حسب مصادره الآتية: (3)

- **الاقتراض من الجهاز المصرفي:** ويمثل الاقتراض من البنك المركزي والمصارف التجارية.
- **الاقتراض من خارج القطاع المصرفي:** أي من الجمهور والمؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية مثل بنوك الاستثمار وصناديق الإنماء وشركات التأمين وصناديق التقاعد ومؤسسات الضمان الاجتماعي، ومن سواها من المؤسسات المالية وذلك من خلال قيام الحكومة بطرح سندات وأذون الخزانة، ويمثل الاقتراض من البنك المركزي بشكل خاص والاقتراض من الجهاز المصرفي عموماً مصدراً مهماً للدين العام.

ب/ الدين العام الخارجي

هو ذلك القرض الذي تحصل عليه الدولة من الحكومات الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج، وكذلك القروض التي تحصل عليها الدولة من

¹- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص: 336 .

²- مرجع نفسه، ص: 336.

³- عفراء هادي سعيد، البنك المركزي والاقتراض الحكومي، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العراق، 2004، ص: 54 .

الهيئات الدولية مثل البنك الدولي للتنمية والتعمير، وصندوق النقد الدولي، والهيئة الدولية للتنمية. (1)

وتلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج لسببين: إما لعدم كفاية المدخرات القومية لتمويل النفقات العامة، أو لحاجتها إلى العملات الأجنبية كي يتسنى لها استيراد ما تحتاج إليه من الآلات والمهمات لمشروعات التنمية الاقتصادية، فالاقتراض الخارجي إذن يمكن الدولة المقترضة من زيادة مواردها الاقتصادية.

وتتميز هذه القروض أيضا بمرونة شروطها كطول آجالها وانخفاض أسعار فائدتها إلى الصفر أحيانا وقبول الوفاء كليا أو جزئيا بالعملة أو بالسلع الوطنية وتأجيل سداد الأقساط في حالة الضرورة. (2)

1-3- وسائل الاقتراض الحكومي من البنك المركزي

إن وسائل الاقتراض الحكومي من البنك المركزي تتم من خلال عملية السحب على المكشوف وهو ما يعرف بالاقتراض المباشر فضلا عن لجوء الحكومة إلى إصدار السندات الحكومية وأذون الخزينة والذي يعرف بوسائل الاقتراض غير المباشرة.

1- وسائل الاقتراض المباشرة

من بين الوسائل المهمة للاقتراض الحكومي من البنك المركزي السحب على المكشوف الذي تلجأ إليه الحكومة للحصول من البنك المركزي على الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها، باعتباره بنك الدولة ووكيلها ومستشارها المالي، إذ تعد هذه الوسيلة من بين الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في تسوية العجز المالي الحكومي، كما وتعد أرخص أنواع الاقتراض الحكومي. (3)

تعد عملية السحب على المكشوف بمثابة قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة.

1- حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص: 333.

2- المرجع نفسه، ص: 334.

3- عفراء هادي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 55 .

يستعمل المكشوف لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة، أو لتجنب بعض الصعوبات الناجمة عن عدم الانتظام في توريد سلعة معينة مثلا، وذلك بشراء كميات كبيرة منها ما دامت متوفرة حاليا. (1)

2- وسائل الاقتراض غير المباشرة

وذلك من خلال إصدار السندات الحكومية بأنواعها إضافة إلى أذون الخزينة وفيما يلي استعراض لهذه الوسائل:

أ- **السندات الحكومية قصيرة الأجل:** تحتاج الخزينة إلى نوعين من الأموال: الأموال طويلة الأجل لتمويل عملياتها الخاصة بالتجهيز، وأموال قصيرة الأجل لتمويل نفقاتها العادية أو الجارية، وتلجأ الخزينة إلى إصدار سندات قصيرة الأجل لتمويل احتياجات السلطات العمومية فيما يخص نفقاتها الجارية، وذلك عندما يتأخر تحصيل الإيرادات الضريبية نظرا لطابعها المتقطع في الزمن، وعدم القدرة على الانتظار لإستعجالية النفقات.

والسندات الحكومية قصيرة الأجل تشبه إلى حد كبير سند الصندوق والاختلاف الأساسي الموجود بينهما هو في الجهات التي تصدرها، وكذلك في كون السندات الحكومية مضمونة من طرف الدولة، ويتم تداول هذه السندات من يد إلى يد واستعمالها في التبادل وضمان القروض عندما تكون محررة كاملها، أي سندات غير اسمية. (2)

ب- **السندات الحكومية متوسطة الأجل:** وهي عبارة عن وعود بالدفع وتكون مدة استحقاقها من سنة إلى سبع سنوات وعادة ما تصدر هذه الأوراق بقيمتها الاسمية مع اشتراط دفع فائدة سنوية. (3)

ج- **السندات الحكومية طويلة الأجل:** وتسمى سندات الخزينة وتزيد مدة استحقاقها عن عشر سنوات وتحمل سعر فائدة أعلى من الأوراق القصيرة والمتوسطة الأجل، وهي أيضا قابلة للتسويق وفئاتها تكون أقل من فئات أذون الخزينة أو شهادات الخزينة. (4)

د- **أذون الخزنة:** وهي أدوات دين غالبا ما تصدرها الحكومة (عن طريق البنك المركزي) بهدف تمويل العجز في ميزانيتها الجارية (زيادة نفقاتها الجارية عن الإيرادات الجارية)

¹- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص:59.

²- الطاهر لطرش، مرجع نفسه، ص: 36.

³- عبد المنعم السيد علي وآخرون، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 111 .

⁴- باسم محمد تركي العواد، تحليل العوامل المحددة لسياسة الاقتراض العام، "مصر حالة دراسية"، مذكرة الماجستير، جامعة بغداد، 2007، ص: 41.

أو لسد حاجاتها المؤقتة والطارئة من السيولة النقدية، وتصدر هذه الأوراق في فئات مختلفة من ناحية القيمة النقدية الاسمية، وتتراوح الفترة الزمنية لاستحقاقها بين ثلاثة أشهر وسنة، ولا تقوم الحكومة عادة بدفع أي فوائد على هذا النوع من الأوراق المالية قصيرة الأجل، وبدلاً من ذلك يتم بيعها مخصومة. (1)

ثانياً: العوامل المفسرة للجوء الدولة للاقتراض من البنك المركزي

تتعدد العوامل الدافعة بالدولة إلى تفضيل الاقتراض من البنك المركزي على بقية المصادر التمويلية الأخرى (الداخلية والخارجية) لمواجهة التزايد في إنفاقها العام، حيث تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1- تنامي ظاهرة التضخم المرتبطة بالاقتراض من القطاع غير المصرفي

إن لجوء الدولة إلى الاقتراض من غير القطاع المصرفي الذي يعد دالة لتطوير أسواق المال ومدى الطلب العام على السندات الحكومية فضلاً عن مشتريات السندات المعتمدة في السوق يتوقف بالدرجة الأساسية على كمية الإدخارات التي يحتفظ بها القطاع الخاص وعلى تطور واكتمال الأسواق المالية في البلد ودرجة الوعي المصرفي والنقدي الذي يتمتع به الجمهور فضلاً عن درجة الاستقرار السياسي والاجتماعي السائد في ذلك البلد، وعلى الرغم من خلو عملية الاقتراض من الجمهور والمؤسسات المالية من التأثيرات التوسعية التي ترافق عادة وسائل الاقتراض الأخرى على عرض النقد في التداول وتفاقم التضخم إلا أن هذه العملية لها آثار وفي مقدمتها تنامي ظاهرة (المزاحمة) إذ أن لجوء الدولة إلى الاقتراض عن طريق إصدار السندات الحكومية وأذون الخزانة وطرحها في السوق المالية وإلى الأفراد ومؤسسات الأعمال فإنه لا يتسبب في إحداث تغير في عرض النقد ومن ثم آثار تضخمية في الوقت الذي يحقق الجمهور والمؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية زيادة في صافي موجوداتها المالية، وإن هذا التمويل النقدي قد يكون على حساب مزاحمة أنشطة القطاع الخاص الإنتاجية.

وعليه فإن مخاطر هذا النوع من الإقراض وفقاً لأفكار النقديين تتمثل في تحجيم إمكانية تمويل الاستثمار الإنتاجي الخاص من خلال إتباع سياسة نقدية متشددة ستؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة والتأثير على استثمارات القطاع الخاص بمقدار مساوي للإنفاق الحكومي الذي

1- محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

يزيح استثمارات القطاع الخاص خارج الطلب الكلي، وتراجعها في الأمد الطويل مما يؤدي إلى محو الأثر التوسعي المباشر الذي يمارسه عجز الموازنة على مستوى الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقف بدوره على مدى استجابة الطلب على النقود للتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة ومنحنى توازن السوق النقدية⁽¹⁾.

2- اشتدادا ثقل أعباء الاقتراض الخارجي

يترتب على الاستدانة من مصادر التمويل الخارجية، لاستكمال وسد النقص الحاصل في مصادر التمويل الداخلي أعباء مالية عديدة على المدى البعيد يمكن تلخيصها بالآتي:

أ/ تفاقم خدمة مدفوعات الدين الخارجي

تتمتع القروض الخارجية بميزات عديدة، إلا أنها لا تخلو من عيوب جوهرية، فهي أولا ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها، فقروض الحكومات الأجنبية تلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية دورا هاما في إمكانية الحصول عليها، كما وأن أعباء وتكاليف هذه الديون تنمو بشكل متوازي وطردي مع تزايد حجمها ممثلة في المدفوعات الجارية (الفوائد) والمدفوعات الرأسمالية (الأقساط).

وترهق هذه المدفوعات اقتصاديات البلدان المقترضة وبشكل خاص النامية، وتزداد آثار هذه الأعباء في ظل ظروف تراجع حصيلة الصادرات وتفاقم أزمة النقد الأجنبي.⁽²⁾

ب/ تدهور وانخفاض القدرة على الاستيراد في الدول التي تعاني من عجز في موازنتها بسبب استنزاف الاحتياطات النقدية الأجنبية

تمتد آثار تدهور الطاقة الاستيرادية إلى تعريض الخطط الاقتصادية الإنمائية للدول المدينة لأخطار عديدة تتمثل في ما تواجهه من اختناقات وتعرضها لضغوط خارجية تحد من حرية المخطط السياسي في اعتماد القرار الاقتصادي المستقل.

وتتضح أبعاد هذه المشكلة أكثر في اقتصاديات البلدان التي يطلق عليها (اقتصاديات حساسة للإستيرادات)، التي تعتمد في تطوير مستويات الإنتاج والاستخدام والاستثمار والاستهلاك والنمو فيها على قدرتها الاستيرادية، لذلك فإن الخطط الإنمائية لهذه البلدان تتوقف

¹ - باسم محمد تركي العواد، مرجع سبق ذكره، ص 50.

² - حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 335.

على قدرة حكوماتها على تقليل درجة هذه الحساسية للاستيراد، وتحجيم الدور الذي تلعبه القروض الخارجية على المتغيرات الأساسية في الاقتصاد القومي. (1)

ج/ اشتداد تدهور ميزان المدفوعات وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية

مع تنامي حجم الديون الخارجية تصبح أعباء خدمتها أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن العجز الحاصل في ميزان المدفوعات (2)، فعند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الطلب على العملات الأجنبية فإن الدولة سوف تضطر لاستخدام ما لديها من أرصدة للعملات الأجنبية والذهب أو تحاول الحصول على قروض لتسوية الفارق مؤديا إلى ارتفاع التزاماتها نحو الدول الأخرى.

اختلال ميزان المدفوعات يؤثر بصورة كبيرة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية وبهذا تلجأ الحكومات على تخفيض قيمة عملتها الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية. (3)

3/ عدم اكتمال الأسواق المالية وضعف المدخرات الوطنية

إن الافتقار إلى الأسواق المالية والنقدية المتطورة وضعف الثقة بالحكومات المحلية وانتشار ظاهرة الاكتناز وقلة طلبات المصارف التجارية على الإدخارات وخوف الجمهور من انخفاض قيمة النقود بين وقت الاكتتاب وموعد السداد وطبيعة سعر الفائدة في البلدان النامية وأثره على عملية الاقتراض كل ذلك من شأنه أن يؤدي بالقطاع الخاص إلى الاستثمار في مجالات أخرى لذلك إن اعتماد الدول النامية على الاقتراض من البنك المركزي لتمويل نفقاتها وسد العجز في الموازنة العامة أدى ذلك إلى تزايد معدلات التضخم بصورة واضحة في معظم البلدان النامية. (4)

ثالثا: مفهوم استقلالية البنك المركزي وأهم العوامل المؤثرة فيها، وأثرها على السياسة النقدية

إن التدخل السياسي في عمليات تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه يزيد من حدة الأزمات المالية، فالنظام المالي لا يكون قويا بقدر قوة ممارساته في مجال التنظيم والإدارة

¹ - عفراء هادي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

² - مرجع نفسه، ص: 98.

³ - سليمان شيباني، سعر الصرف و محدداته في الجزائر (1963-2006)، مذكرة الماجستير، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2009، ص

74.

⁴ - باسم محمد تركي العواد، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

والسلامة المالية لمؤسساته، وكفاءة البنية الأساسية لأسواقه، هذا ما يدفعنا إلى التطرق إلى عدة مفاهيم لاستقلالية البنك المركزي، إضافة إلى أهم العوامل المؤثرة في تلك الاستقلالية وأثرها على السياسة النقدية.

3-1- مفهوم استقلالية البنك المركزي

رغم الدور الكبير الذي يمارسه البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، إلا أن استقلالية البنك المركزي تعد من أهم وأكثر المواضيع التي حظيت بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية منها، لذلك يمكن لنا أن نغطي مجموعة من المفاهيم لتلك الاستقلالية.

التعريف الأول: يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي القومي المستمر، المتمثل في تعيين نوع من القواعد للسياسة النقدية يتحتم إتباعها حتى وإن كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عند إدارته للسياسة النقدية إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له استقلالاً عنها. (1)

التعريف الثاني: ويعني منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من جهة، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسته النقدية. (2)

التعريف الثالث: الاستقلالية بمفهومها القانوني تعني "حجم السلطات الممنوحة للبنك المركزي في صياغة السياسة النقدية وإدارتها ومن ثم مدى إمكانية مسائلة البنك المركزي عن تحقيق والإبقاء على استقرار الأسعار وذلك في ضوء النظام الأساسي للبنك المركزي والدستور". (3)

إن التحليل يقودنا إلى التفريق بين الاستقلالية في تحديد الأهداف والاستقلالية في تحديد الأدوات، فالبنك يتمتع باستقلالية في تحديد أهدافه إذا تمتع البنك بحرية إدارة السياسة النقدية دون تحديد دقيق للأهداف، كما يمكن أن تكون له استقلالية إذا لم تكن الأهداف الخاصة بالأسعار محددة رقمياً أما استقلالية البنك في تحديد الأدوات فإنها يمكن أن تحقق عندما تكون

¹ - عباس قويدر وإبراهيمي عبد الله ، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات-، جامعة الأغواط، ص: 57.

² - زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص: 222.

³ - منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي "واقع وتحديات"، جامعة الشلف، ص: 424.

له السلطة والحرية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه، والعكس يجعله غير مستقل وكذلك عندما يلتزم بتمويل عجز الميزانية. (1)

جدول رقم (1-1): مدى استقلالية البنوك المركزية في أكبر ثماني دول من خلال معايير

محددة

الدول	المهام والأهداف	صلاحيات قاطعة وكاملة في المجال النقدي	وسائل السياسة النقدية	استقلالية الميزانية
الولايات المتحدة الأمريكية	متعددة	مقسمة	نعم	نعم
ألمانيا	واحد	نعم	نعم	نعم
اليابان	متعددة	مقسمة	مقسمة	لا
المملكة المتحدة	لا	لا	مقسمة	لا
بلجيكا	لا	لا	مقسمة	لا
إيطاليا	لا	لا	نعم	نعم
هولندا	واحد	مقسمة	نعم	لا
فرنسا	لا	لا	مقسمة	نعم

المصدر: شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر،

2001، ص: 97.

3-2- العوامل المؤثرة في استقلالية البنك المركزي

تتباين درجة استقلالية البنك المركزي تباينا ملحوظا من دولة لأخرى، ويعني ذلك وجود مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمؤسسية تؤثر في درجة الاستقلالية، وتعرف هذه العوامل بمحددات استقلالية البنك المركزي.

ويمكن تقسيم هذه العوامل (المحددات) إلى عوامل اقتصادية وعوامل سياسية.

أ-العوامل الاقتصادية

تأتي هذه العوامل الاقتصادية لاستقلالية البنك المركزي أساسا من منطلق أن الهدف

الأساسي من تطبيق هذه الاستقلالية هو الحفاظ على استقرار الأسعار.

يمكن تحديد أهم العوامل الاقتصادية لاستقلالية البنك المركزي في النقاط التالية:

- المعدل الطبيعي للبطالة: يؤدي ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في دولة ما إلى تزايد معدل التضخم بدافع رفع مستوى التوظيف في هذه الدولة، وهو ما يعني انخفاض التزام صانعو

¹ - زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص: 284.

السياسة النقدية بالحفاظ على استقرار الأسعار ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدل التضخم، فإذا افترضنا ثبات معدل البطالة المرغوب فيه فإن ارتفاع معدل البطالة الطبيعي في دولة ما يؤدي إلى تزايد الفجوة بين هذا المعدل ومعدل البطالة المرغوب، وهو ما يدفع الحكومة في هذه الدولة إلى زيادة الميل التضخمي للسياسة النقدية بهدف تقليل هذه الفجوة ومحاولة الوصول بمعدل البطالة على المستوى المرغوب، مما يؤدي إلى ضرورة منح البنك المركزي مزيداً من الاستقلالية؛

- حجم الدين الحكومي: يعتبر حجم الدين الحكومي أحد العوامل الاقتصادية لدرجة استقلالية البنك المركزي، فزيادة حجم الدين العام يؤدي إلى رغبة الحكومة في تخفيض الفوائد على هذا الدين، فكلما ارتفع حجم الدين العام تزايدت رغبة الحكومة في الحفاظ على معدلات منخفضة للتضخم وارتفعت بالتالي درجة استقلالية البنك المركزي، حيث أن العلاقة بين معدلات الفائدة ومعدلات التضخم هي علاقة طردية؛

- درجة استجابة مستوى التوظيف للتغيرات في مستوى الأسعار: يؤدي ارتفاع درجة استجابة مستوى التوظيف للتضخم غير المتوقع إلى حدوث انخفاض كبير في معدل البطالة في حالة ارتفاع مستوى الأسعار، الأمر الذي يعني زيادة المنافع التي تعود على المجتمع من ارتفاع مستوى الأسعار وهو ما يعبر عنه "بمنحنى فيليبس" (*).

- مدى حاجة الاقتصاد إلى التمويل الخارجي: إن ازدياد حاجة الدولة إلى الحصول على التمويل الخارجي يدفع الحكومة إلى محاولة إقناع الدول أو المؤسسات الدولية المانحة بسلامة موقفها المالي من خلال منح البنك المركزي قدراً أكبر من الاستقلالية، فارتفاع درجة استقلالية البنك المركزي يعني عدم قدرة الحكومة على الاعتماد على سياسة التمويل التضخمي لتمويل عجز الموازنة، ومن ثم يبرر حاجتها إلى التمويل الخارجي؛

- مستوى التنمية الاقتصادية: كلما كانت الدولة متطورة ولها مستوى مرتفع من التنمية كلما أدى ذلك إلى زيادة درجة استقلالية البنك المركزي والعكس صحيح عندما تكون الدولة متخلفة ولها مستوى متدني من التنمية تؤدي إلى نقص درجة استقلالية البنك المركزي.

* - يعبر منحنى فيليبس عن وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم كمتغير مستقل، ومعدل البطالة كمتغير تابع، فارتفاع معدل التضخم يعني تخفيض الأجر الحقيقي وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج الأمر الذي يشجع المنتجين على زيادة مستوى التوظيف وعلى اعتبار أن ميل منحنى فيليبس يعني مقدار الانخفاض في معدل البطالة نتيجة ارتفاع معدل التضخم بمقدار وحدة واحدة، وهو ما يعكس منافع المجتمع من التضخم.

ب-العوامل السياسية

يمكن تقديم العوامل السياسية لاستقلالية البنك المركزي في النقاط التالية:

- عدم الاستقرار السياسي: هناك من يرى أن ارتفاع درجة عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى ارتفاع درجة استقلالية البنك المركزي، وهناك من يرى أنه في حالة توقع المسؤولين الحاليين في السلطة قرب حدوث تغيير في السلطة السياسية لمدة طويلة؛
- الخلفية الأيديولوجية للحكومة في السلطة: يوضح بعض الاقتصاديين أن درجة استقلالية البنك المركزي في دولة معينة تتأثر بإيديولوجية الحكومة الموجودة في السلطة فيما إذا كانت حكومة يسارية أو حكومة يمينية، فالحكومة اليسارية والمعرفة بميولها الاشتراكية تتميز عادة بتدخلها في الحياة الاقتصادية، ومن ثم ترغب في زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب وإعطاء الأولوية لهدف رفع مستوى الناتج والتوظيف مقارنة بهدف استقرار الأسعار، وبالتالي عادة ما تفضل هذه الحكومات التوسع النقدي وتحمل مخاطر حدوث تضخم مفاجئ، أما في حالة وجود حكومة يمينية في السلطة والمعروفة بميولها المتحفظة في التوسع النقدي يقل احتمال حدوث هذه الضغوط التضخمية ومن ثم تقل الحاجة إلى زيادة استقلالية البنك المركزي، بمعنى آخر أن هذه الحكومات تعتمد على استقلالية أكبر للبنوك المركزية. (1)

3-3- أثر استقلالية البنك المركزي على مسار السياسة النقدية

- بصفته مستقلا عن السلطة التنفيذية وكذا الخزينة، كان لا بد على بنك الجزائر أن يلعب دورا قياديا في النقد والقرض والمصرف، حيث عليه أن يخلق الشروط الملائمة لنمو الاقتصاد الوطني المنتظم والسهر على ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.
- وبعد عشرية من صدور قانون النقد والقرض واعتبار بنك الجزائر مستقلا، فإن هذا الأخير استطاع تحقيق أغلب الأهداف المسطرة خاصة فيما يخص استقرار العملة وتنفيذ السياسة النقدية الملائمة كما يلي:
- أ- الإيجابيات: من الإيجابيات التي ظهرت على الساحة المالية وكذلك المتعلقة خاصة بالسياسة النقدية ما يلي:

¹- بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية -حالة الجزائر (1990-2005)-، أطروحة الدكتوراه، فرع التخطيط،

- بعد صدور قانون النقد والقرض، ظهر بنك الجزائر كسلطة نقدية قوية وذات مصداقية وشفافية؛
- انتهاء مرحلة تشتت السلطة النقدية بين عدة مراكز قرار، والتي كان عليها الحال في السابق (وزارة المالية، بنك الجزائر، الخزينة العمومية...)، وهكذا يتم الفصل بين القطاعين النقدي والمالي؛
- بعدما كان بنك الجزائر لعدة سنوات مؤسسة إصدار نقدي فقط لفائدة الخزينة يمكن الآن من الوصول إلى سلطة نقدية حقيقية ذات نوعية، إلا أن هذا لا يجعلها في منأى عن الضغوط المباشرة وغير المباشرة؛
- فترة تعيين المحافظ ونوابه أعطت ضمان أكثر لاستقرار الأهداف وكذلك تعيين أربعة أعضاء من مجلس النقد والقرض (الذي يقدر مجموعة أعضائه بسبعة) بمرسوم من رئيس الجمهورية ويعيد عن إدارة الحكومة بشكل ضمانا وحماية لبنك الجزائر ضد الضغوط المحتملة من طرف الحكومة مع العلم أن اتخاذ القرار يتم بالأغلبية البسيطة، كما أن إنهاء فترة عمل المحافظ لا يمكن أن تتم إلا في حالة عدم القدرة على المواصلة أو لغش كبير صادرا عنه؛
- تمكن مجلس النقد والقرض من وضع الميكانيزمات الضرورية لممارسة النشاط النقدي حسب ما تقتضيه قواعد السوق.

ب- السلبيات

- تجدر الإشارة على أنه بعد صدور قانون النقد والقرض واستقلالية بنك الجزائر لم تتحقق كل الأهداف مباشرة حيث:
- استمرت البنوك في تمويل مؤسسات مفلسة مما أدى إلى عدم قدرتها على تسيير محفظة لأوراقها المالية؛
- تضاعف إجمالي الائتمان المستحقة للحكومة ثلاث مرات؛
- زيادة حجم الكتلة النقدية ب 22% على مدى الفترة (1992-1993) أو زيادة السيولة المفرطة التي زادت بأكثر من أربع نقاط مئوية من نهاية 1991 إلى نهاية 1994؛
- زيادة سيطرة البنك المركزي خاصة على وزارة المالية؛

- عدم تطور بنك الجزائر الذي لا يخضع لمراقبة لجنة الحسابات. (1)

¹- البحري عبد الله، أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة الماجستير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005، ص 86، 87.

خلاصة الفصل الأول:

وفي الأخير يمكن أن نخلص إلى أن البنك المركزي هو الوحيد الذي يقوم بعملية الإصدار النقدي، إضافة إلى الوظائف الأخرى المتعلقة بالدولة كإدارة احتياطياتها ومستشارها المالي حيث تحتفظ بجميع حساباتها لديه فهو وكيلها في الشؤون النقدية والمالية بل والاقتصادية عموماً.

لذلك هناك العديد من العوامل تدفع الدولة للاقتراض من البنك المركزي كعدم اكتمال الأسواق المالية وضعف المدخرات الوطنية مثلاً إضافة على العوامل الأخرى التي ذكرناها سابقاً.

لهذا يعتبر الدين العام المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وأداة من أدوات السياسة المالية لإدارة الاقتصاد القومي، وهو بذلك يعتبر ظاهرة اقتصادية توجد في جميع الدول على مر القرون.

وأخيراً نستنتج أن الاستقلالية لا تعني الانفصال التام بين الحكومة والبنك المركزي حيث أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة حكومية تعمل في الإطار المؤسسي للدولة، ولكن يجب أن تكون قراراتها وخصوصاً فيما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة وأن تكون السياسة النقدية متناسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية للدولة.

أما عن أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية يكمن في كون أن البنك المركزي متى تمتع بقدر عال من الاستقلالية كلما انعكس ذلك إيجاباً على أداء السياسة النقدية، ومن ثمة المساهمة في تحقيق الأهداف النهائية.

وتختلف درجة الاستقلالية من دولة إلى أخرى حسب مدى تحقق معايير الاستقلالية.

عرفت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة تطورات وتغيرات في المجال الاقتصادي ولاسيما الجهاز المصرفي، بما أنه المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي الوطني فهو يدفع بعجلة النمو نحو التقدم، وقد عرف هذا القطاع عدة إصلاحات بهدف تحسينه وتماشيه مع أهداف البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى غاية آخر عام 1990م بصدر قانون النقد والقرض الذي كان البنك المركزي الجزائري أول من استفاد منه، حيث منحه هذا القانون استقلاله فصار يهدف أساسا بعد استرجاع مكانته الحقيقية إلى المحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية والمحافظة على استقرار الأسعار.

وبناء على هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين حيث تناولنا في أولهما إلى تحليل علاقة الحكومة ببنك الجزائر في ظل قانون النقد والقرض والأمر 11/03 من خلال ثلاثة مطالب الأول تعريف ومضمون قانون النقد والقرض والثاني أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض وأخيرا واقع استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 11/03.

أما المبحث الثاني فتناولنا فيه حالة تطور الدين العام للحكومة وعلاقته ببنك الجزائر من خلال التطرق إلى حالة الاقتراض الحكومي في الجزائر (تطور الدين العام في الجزائر) في المطلب الأول، أما المطلب الثاني القروض الموجهة للحكومة (الكتلة النقدية) أما المطلب الثالث والأخير فتطرقنا فيه إلى حدود اقتراض الحكومة من بنك الجزائر.

لقد منح قانون النقد والقرض 10/90 البنك المركزي صلاحيات أوسع لكن الثغرات التي حدثت في النظام البنكي الجزائري مؤخرا أدت بالسلطات إلى إعادة النظر في هذا الجهاز البنكي بصدور قانون 11/03 المتمم والمعدل لقانون 10/90، والذي أعطى البنك المركزي أكثر فعالية من حيث المراقبة والتنظيم والإشراف على السياسة النقدية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث، ففي المطلب الأول تعريف ومضمون قانون 10/90 أما المطلب الثاني أهدافه ومبادئه وأخيرا واقع استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 11/03.

المطلب الأول: تعريف ومضمون قانون النقد والقرض 10/90

كل الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأتي بنتائج مرضية حيث أنها لم تسمح المؤسسات بتحسين وزيادة إنتاجها ولا للبنوك بالقيام بمهامها كوسيط مالي، مما استدعى السلطات النقدية إلى تعزيز وتقوية النظام قصد تحقيق أكبر فعالية وهذا من خلال إصدار قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990.

أولا- تعريف قانون النقد والقرض

كل الجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني، مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات وذلك من خلال قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990، رغم أنها تواجدت في ظروف نوعا ما صعبة إلا أن الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الأولى.⁽¹⁾

فقد جاء هذا القانون من أجل ما يلي:

- منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى "بنك الجزائر"، واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته؛

¹ - بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة بشار، العدد 16(2012): 88-111، ص: 98.

الفصل الثاني.....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

- تعديل مهام البنوك العمومية وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي.⁽¹⁾

ثانيا: مضمون قانون النقد والقرض

أ- **استقلالية بنك الجزائر:** في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.⁽²⁾

فأصبح بنك الجزائر يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا وتعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، بالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع أيضا لأحكام القانون 01/88 المؤرخ في 11 جانفي 1988 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، بالإضافة إلى أنه يستطيع أن يفتح فروعاً له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضرورياً.⁽³⁾

فتتمثل مهام بنك الجزائر في إطار قانون 10/90 فيما يلي:

- يقوم بتنظيم التداول النقدي، تسيير ومراقبة منح الائتمان، تسيير المديونية الخارجية ومراقبة تنظيم سوق الصرف؛
- كما أن له الحق في احتكار الإصدار النقدي والذي يجب أن تقابله سبائك ذهبية و عملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية؛
- يستطيع القيام بجميع عمليات البيع والشراء، الرهن وإقراض العملات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية، كما تستطيع الشركات أن تفتح لديه حسابات بالعملة الصعبة؛
- يستطيع القيام بجميع العمليات المتعلقة بإعادة الخصم وإقراض البنوك والمؤسسات المالية؛
- تحديد التسبيقات التي يقدمها بنك الجزائر للخزينة العمومية بنسبة 10% من الإيرادات العادية لآخر سنة مالية تقاديا للإصدار النقدي الزائد.⁽⁴⁾

¹- إكن لونيس، مرجع سلق ذكره، ص: 152.

²- بحوصي مجذوب، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

³- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 200.

⁴- بحوصي مجذوب، مرجع سبق ذكره، ص: 99.

الفصل الثاني.....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

ب- **مجلس النقد والقرض**: يسمى مجلسا لأنه يؤدي دور مجلس الإدارة بالنسبة لبنك الجزائر ويعمل كعضو إداري حيث أنه يؤطر الأسس النقدية والبنكية ويتكون من: المحافظ كرئيس للمجلس، نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء المجلس، ثلاثة موظفين سامين معينين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة بحكم كفاءتهم وقدراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين إذا اقتضت الضرورة. (1)

فصلاحيات المجلس واسعة جدا في مجال النقد والقرض ومن أهم هذه الصلاحيات ما يلي:

- صلاحيات المجلس بصفته مجلس إدارة

يتمتع المجلس بأوسع الصلاحيات لإدارة شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في هذا القانون، حيث يجوز له أن يشكل من بين أعضائه لجانا استشارية ويحق له أن يستشير أية مؤسسة أو أي شخص إذا رأى ضرورة في ذلك كما أن من صلاحياته كذلك حسب المادتين 42-43 ما يلي:

- فتح الفروع والوكالات المصرفية وإقفالها؛
- يحدد كل سنة ميزانية البنك المركزي وتعديلها إذا اقتضى الأمر؛
- توزيع الأرباح ضمن شروط المنصوص عليها؛
- له حق الإطلاع على جميع الأمور المتعلقة بالبنك المركزي. (2)

صلاحيات مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية

يعمل هذا المجلس من خلال تحقيق أهداف البنك المركزي من خلال:

- إصدار أنظمة الصرف وذلك بإصدار النقد وعمليات الخصم وقبول السندات وشروط فتح البنوك ومراقبة الصرف وتنظيم السوق النقدية؛
- الترخيص بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية وفتح فروع لها وتطبيق نظام الصرف. (3)

¹- عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة 11-12 مارس 2008، جامعة ورقلة، ص: 12.

²- بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي "دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، أبريل 2004، ص: 246.

³- رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008، ص: 96.

الفصل الثاني....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

- **اللجنة المصرفية:** يتمثل الجديد الذي أضفاه القانون 10/90 على المنظومة المصرفية في تأسيس سلطة مراقبة البنوك والهيئات المالية مجهزة بسلطة المعاقبة، وهي اللجنة المصرفية التي لها دور رقابي في السهر على حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية والمعاقبة على المخالفات المثبتة، ومن أهم أدوار هذه اللجنة احترام البنوك لقواعد الحذر المحددة من طرف بنك الجزائر فيما يخص:

- تقييم وتغطية الأخطار؛

- تصنيف الديون حسب درجة الخطر؛

- تشكيل احتياطي لمخاطر الصرف. (1)

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض

لقد جاء قانون النقد والقرض 10/90 بأفكار جديدة تنصب معظمها في إعطاء المنظومة المصرفية مكانتها الرئيسية كمحرك أساسي للاقتصاد كما وضع السلطة النقدية تحت إشراف مجلس النقد والقرض.

أولاً- أهداف قانون النقد والقرض

لقد تم سن هذا القانون ليكون جهازاً تشريعياً لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها السلطات العمومية والتي كانت تهدف إلى: (2)

- وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛

- رد الاعتبار لدور البنك المركزي؛

- استرجاع قيمة الدينار الجزائري بوضع حد لمختلف الأنظمة الخاصة بالعملة في مختلف دوائر الصفقات؛

- تنويع مصادر تمويل الأعوان الاقتصاديين، لاسيما المؤسسات عن طريق إنشاء سوق مالية.

¹- رسول حميد، مرجع نفسه، ص: 97.

²- عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008، ص: 59.

ثانيا - مبادئ قانون النقد والقرض

تتمثل مبادئ قانون النقد والقرض في الآتي:

أ - الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية وإقامة نظام مصرفي ذو مستويين

في النظام السابق الذي كان يتبنى التخطيط المركزي للاقتصاد، كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة.

وقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط، ولكن تتخذ بناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف السلطة النقدية، إن تبنى مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

- استعادة البنك المركزي لدوره قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛
- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة؛
- تحريك السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي. (1)

كما أن قانون النقد والقرض قد كرس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، وذلك من خلال التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقروض وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل بنك البنوك والمقرض الأخير فأصبح مجبرا على مراقبة نشاطها وعملياتها. (2)

¹ - ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة -دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير، فرع نقود وتمويل جامعة بسكرة، 2003، ص:103.

² - عزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

ب- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الخزينة

لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض كما كانت في السابق تلجأ إلى البنك المركزي لتمويل العجز وهذا اللجوء إلى الموارد عن طريق الإصدار النقدي الجديد، هذا الأمر أدى إلى التداخل بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية وخلق تداخل بين أهدافها التي لا تكون متجانسة بالضرورة وجاء هذا القانون ليفصل بين الدائرتين فأصبح تمويل الخزينة قائم على بعض القواعد.

ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف الآتية:

- استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة وتراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد؛
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتركمة عليهما؛
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال. (1)

ج- الفصل بين دائرة الخزينة ودائرة القرض

تم إبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى تمويل الاستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة وأصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التنفيذية. (2)

د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة

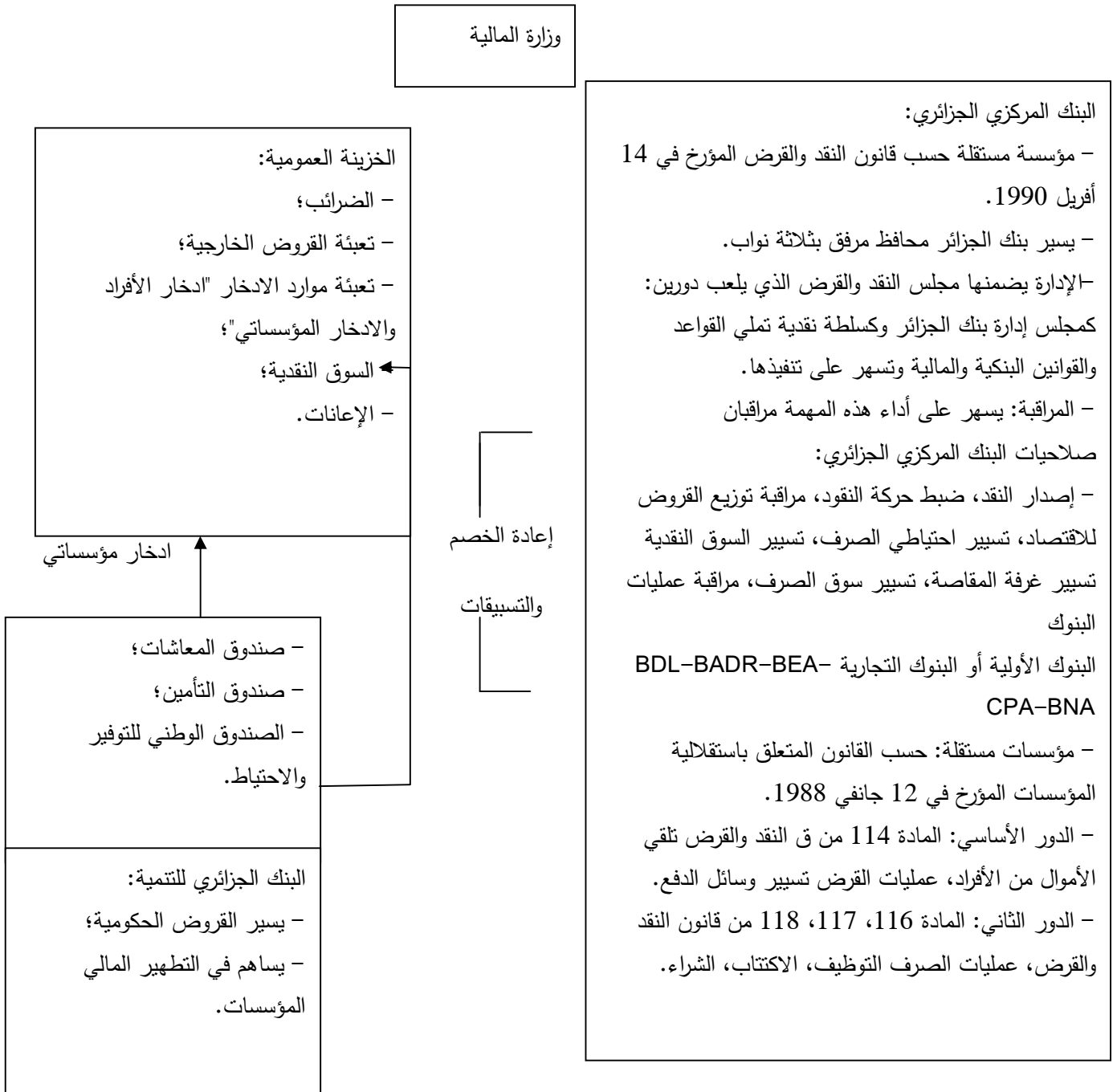
جاء هذا القانون ليبلغى التعدد في مراكز السلطة النقدية، وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة سماها "مجلس النقد والقرض"، حيث كانت هناك هيئات عمومية عديدة في السابق تحاول احتكار هذه السلطة. (3)

¹- سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007، ص:150.

²- عزوز علي، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

³- بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي "حالة الجزائر 1990-2009"، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، 2010، ص: 132.

شكل رقم (2-1): الجهاز المصرفي والمالي الجزائري بعد قانون النقد والقرض



المصدر: قمرى حجيبة، تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 48.

المطلب الثالث: واقع استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 11/03

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظروف تتميز بتخبط الجهاز البنكي في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري والذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية⁽¹⁾، وربما تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي كان واضحا في ذلك حينما حدد طبيعة الإصلاح بإتباع الخطوات التالية: (2)

- وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لتأطير هذه الوظيفة: وهذا من خلال تطهير محافظ البنوك العمومية.

- إعادة تنظيم الجهاز البنكي بعد تطهيره مباشرة: وهذا حتى يتكيف مع كل النشاطات والوظائف التي نجدها في البنوك عالميا من خلال إستراتيجية طموحة تعتمد على تكوين الموارد البشرية وادخال وسائل المعلوماتية وسياسة تسويق مصرفي اتجاه العملاء تسمح بتعبئة ادخار العائلات وتوفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات المنتجة، كما يتحتم على الجهاز البنكي التوجه إلى التخصص وإضفاء التنافسية، من خلال مختلف المنتجات المالية التي يطرحها في السوق لتلبية كل الاحتياجات التمويلية للاقتصاد، وهذا ما يعني فتح المجال للمشاركة الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية.

- إعادة تنظيم النظام البنكي بالاستناد على نواة صلبة من البنوك العمومية المطهرة ماليا والعصرية: ذلك أنها ستتحمل عبء إعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية للمشاركة في إعادة انطلاق الاقتصاد الوطني.

- العمل على وضع منتجات مالية جذابة: وهذا يسمح باحتواء الأموال المكتنزة، خاصة عند القطاع الخاص وتكثيف الجهودات اتجاه أسواق البورصات الأجنبية.

- أهمية إيجاد بورصة للقيم باعتبارها مرحلة مالية مهمة في مواكبة إعادة البناء الاقتصادي: إذ أن البلد الذي هو في حاجة كبيرة إلى أموال للتنمية الاقتصادية يصبح لوجود مؤسسات فيه، مثل البورصة

¹ - جديني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الشلف، 2006 ص:100.

² - عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص:62.

الفصل الثاني.....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

والسوق المالية أهمية بالغة في استيعاب الأموال المدخرة الضرورية للاستثمارات والهيكل القاعدية الحيوية.

يتطلع الأمر الجديد إلى مجموعة من الأهداف:

* السماح للبنك المركزي بممارسة أفضل لمهامه وذلك

- الفصل على مستوى بنك الجزائر ما بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض؛

- توسيع مهام مجلس النقد والقرض؛

- تدعيم استقلالية لجنة البنوك. (1)

* تدعيم التشاور والتنسيق ما بين البنك الجزائري والحكومة فيما يخص الجانب المالي: وذلك من خلال

- إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والمالية؛

- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الحقوق والدين الخارجي؛

- تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي تقع في البلد؛

- العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية. (2)

* ضمان حماية أفضل للبنوك والساحة المالية والادخار العمومية وذلك بـ

- دعم شروط ومقاييس اعتماد البنوك ومسيريها، والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات؛

- زيادة العقوبات التي يتعرض لها المخالفون للتشريع والتنظيم القانوني المتعلق بممارسة النشاطات المصرفية؛

- منع تمويل نشاطات المؤسسات التابعة لمؤسسي البنك ومسيريها؛

¹- منصورى زين، مرجع سبق ذكره، ص: 431.

²- بن الدين محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص: 149.

- تعزيز وتوضيح شروط سير مركزية المخاطر. (1)

وعليه فنجاح تطبيق التشريع الجديد يتوقف على ثلاثة شروط: (2)

- نشاط إشراف بنك الجزائر مرهون بتكوين عدد هام من المشرفين الأكفاء في أقرب الآجال؛
- قدرة البنوك على تطوير نظمها المحاسبية والإعلامية؛
- وجود أنظمة عالية الأداء لدى نشطاء الساحة المالية قائمة على دعائم تقنية تكون موثوقة وسريعة وأمنة لإيصال إعلامي.

جدول رقم (2-1): مقارنة بين القانون رقم (10/90) والأمر رقم (03-11) والمتعلقين بالنقد

والقرض

القانون رقم (10-90) الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم	الأمر رقم (03-11) الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض
قيمة الدينار الجزائري تحدد بموجب قانون وطبقا للاتفاقيات الدولية (المادة 02)	
- يقوم بتسيير بنك الجزائر وإدارته، ومراقبته محافظ يساعده ثلاثة نواب له ومجلس الإدارة ومراقبان (المادة 19-الفقرة 01).	- يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب له (المادة 13)
- يتكون مجلس الإدارة بالإضافة إلى المحافظ ونوابه الثلاثة، من ثلاثة موظفين ذوي الكفاءة في المجال الاقتصادي والمالي، ويتم تعيين هؤلاء الموظفين بموجب مرسوم من رئيس الحكومة (المادة 32)	- يتم تعيين الثلاثة موظفين السامين بموجب من رئيس الجمهورية (المادة 18)
- تقتطع وجوبا نسبة 15% من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني، ولا يكون هذا الاقتطاع إلزاميا عندما يبلغ الاحتياطي القانوني قيمة رأس المال، ويصبح إلزاميا إذا انخفضت هذه النسبة (المادة 103-الفقرة 02)	- تقتطع نسبة 10% من الأرباح لصالح الاحتياطي القانوني، وتتوقف إلزامية هذا الاقتطاع بمجرد بلوغ الاحتياطي قيمة رأس المال (المادة 28-الفقرة 02)
- تتألف اللجنة المصرفية من المحافظ أو نائبه وقاضيان ينتدبان من المحكمة العليا، وعضوين يتم اختيارهما نظرا لكفاءتهما في الشؤون المالية والصرفية وخاصة المحاسبية (المادة 144-الفقرة 01)	- تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ وثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي، وقاضيان ينتدبان من المحكمة العليا (المادة 106-الفقرة 01)

المصدر: حورية حماني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها - حالة الجزائر -، مذكرة الماجستير، فرع بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2006، ص ص: 18، 19، 20، 21.

¹ - بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص: 251.

² - بن عبد الفتاح دحمان، مرجع نفسه، ص: 252.

المبحث الثاني: حالة تطور الدين العام للحكومة وعلاقته ببنك الجزائر

يعتبر الاقتراض من البنك المركزي الوسيلة الأكثر ملائمة لتوفير السيولة يوميا للخزانة وذلك لمواجهة احتياجاتها، كما يعتبر الدين العام الداخلي أداة من أدوات السياسة المالية والضبط النقدي تغيرت النظرة إليه بتغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية. وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال تطرقنا إلى حالة الاقتراض الحكومي في الجزائر والقروض الموجهة للحكومة وأخيرا حدود اقتراض الحكومة من بنك الجزائر.

المطلب الأول: الاقتراض الحكومي في الجزائر " تطور الدين العام في الجزائر "

يعتبر الدين العام المحلي المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وأداة من أدوات السياسة المالية لإدارة الاقتصاد القومي، وهو بذلك يعتبر ظاهرة اقتصادية توجد في جميع الدول على مر القرون.

أولا: الدين العام قبل 1990م

حسب تقرير البنك العالمي فإن الديون الجزائرية انتقلت من 937 مليون دولار عام 1970م إلى 15073 مليون دولار عام 1980م ، ثم 17929 مليون دولار عام 1986م إلى أكثر من 19 مليار دولار في نهاية 1988م.

والجدول الموالي يوضح:

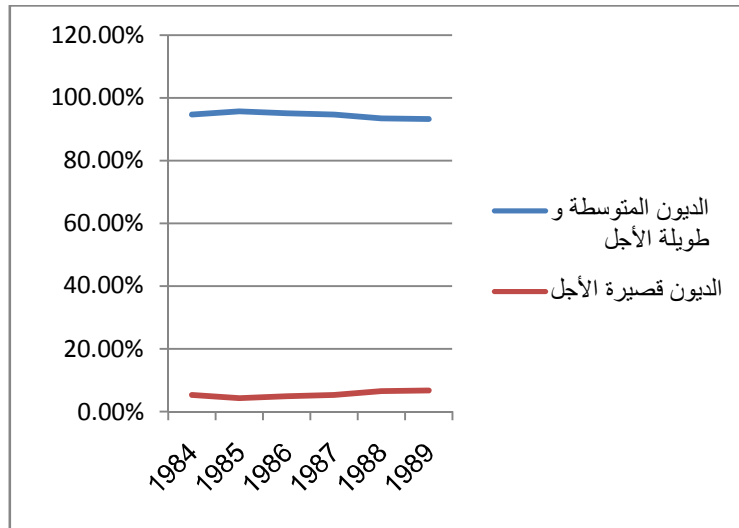
جدول رقم: (2-2): جدول يوضح تشكيل الديون الجزائرية خلال الثمانينيات

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الديون المتوسطة و طويلة الأجل	الديون قصيرة الأجل	المجموع
1984	13972	794	14766
1985	16323	746	17064
1986	19566	1000	20566
1987	23286	1315	24601
1988	23420	1621	25041
1989	23608	1717	25325

المصدر: علي حمزة ، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة الماجستير ، فرع نقود ومالية ، 2001-2002، ص288.

منحنى بياني يوضح تشكيل الديون الجزائرية خلال الثمانينيات



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (2-2).

من خلال الجدول يتبين لنا أن إجمالي الديون الجزائرية في تزايد مستمر خلال الثمانينيات من 14766 مليار دولار سنة 1984م إلى 25325 مليار دولار سنة 1989م.

ونستنتج من الجدول الارتفاع المستمر لحجم المديونية من خلال السنوات المذكورة ويعود ذلك

إلى: (1)

¹ - علي حمزة، مرجع سبق ذكره ، ص 289.

- انخفاض مداخل الصادرات الناتجة عن انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى عدم القدرة على دفع مستحقات الديون.
- أجهزة الإنتاج والتوزيع تعرف حالة معقدة.

ثانيا: الدين العام في ظل الإصلاحات الاقتصادية "هيكل الدين الداخلي وتطوره"

1-هيكل الدين الداخلي

تحليل الدين الداخلي يتطلب إظهار هذا الدين وذلك لمعرفة ما إذا كانت معظم مديونية الدولة هي عبارة عن ديون متوسطة وطويلة الأجل، وهذا ما يعكس طبيعة التمويل (تمويل هيكلي يتعلق بالتممية مثلا أو أنها ديون قصيرة الأجل) وبالتالي تكون أمام ما يسمى بالتمويل الوظيفي، بالإضافة إلى تحديد مختلف أصناف حملة سندات الدين وذلك لمعرفة ما إذا كانت الدولة تعتمد فعلا على تجميع الإدخارات السائلة أو أن عمليات اقتراضها لم تكن سوى عملية مقنعة للتوسع في الإصدار النقدي عن طريق اعتمادها على الجهاز المصرفي.

إن هذا التحليل يفترض أن يكون أمام مديونية عادية تتكون في مجملها من الديون الجارية، لكن عندما يتعلق بوضع خاص مثل حالة الجزائر التي تتكون معظم مديونيتها من ديون التطهير والتي هي انعكاس للاختلال المالي الذي عرفه الاقتصاد الوطني، فإننا سنحاول إبراز هيكل هذه المديونية باعتبار أن معظم ديون التطهير هي ديون طويلة الأجل

وفقا لاتفاقيات إعادة شراء ديون المؤسسات اتجاه الجهاز المصرفي كما سنرى فيما بعد⁽¹⁾، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹ - محمد معيوف حميدات، الدين العمومي الداخلي وتدخلات الخزينة في السوق النقدية، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

الوحدة: 10⁹ دج

1994		1993		1992		1991		1990		السندات البيان
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
79.13	438.50	80.20	483.50	70.00	298.10	42.75	105.4	40.70	100.1	- ديون التطهير
10.68	59.20	12.05	72.60	19.65	83.70	42.80	105.5	47.25	116.3	-الديون الجارية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-قرض التضامن
10.19	56.40	7.75	46.66	10.35	44.02	14.45	35.62	12.05	29.6	لفائدة العمال الذين لم تدفع أجورهم -الدين النقدي تحت الطلب (حسابات الخزينة +حسابات بريدية)
100	554.10	100	602.76	100	425.82	100	246.52	100	246.00	المجموع

الفصل الثاني.....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

1999		1998		1997		1996		1995		السندات البيان
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
-	887.16	78.65	580.48	78.77	532.70	82.95	522.20	80.61	400.80	- ديون التطهير
-	87.40	9.45	69.74	9.08	61.40	6.46	40.70	7.62	37.90	-الديون الجارية
-	2.00	0.27	2.00	0.44	3.00	0.39	2.40	-	-	-قرض التضامن
-	-	11.63	85.80	11.71	79.10	10.20	64.20	11.77	58.50	لفائدة العمال الذين لم تدفع أجورهم -الدين النقدي تحت الطلب (حسابات الخزينة +حسابات بريدية)
-	976.56	100	738.02	100	676.30	100	629.50	100	497.20	المجموع

المصدر: وزارة المالية.

ONS:Annuairestatistique de l'algérie; N⁰18,résultat 96-98 ed ,1998,p331.

ONS:rapportsur la situation économique et sociale, sept 98,p37.

من خلال الجدول أعلاه وابتداءً من سنة 1992، يتضح لنا بأن أكثر من 70% من الدين الداخلي هو عبارة عن ديون التطهير وهذا ما يشير إلى أن معظم الديون هي ديون مثبتة، الأمر الذي يجعل إمكانية تسديد مستحققاتها تتطلب موارد مالية معتبرة قد تنعكس مستقبلاً على الوضعية المالية العامة، وإذا أخذنا بمعيار تصنيف الدين حسب مختلف أصناف الدائنين فإننا نستطيع تسجيل الملاحظات التالية:

الفصل الثاني.....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

- بما أن معظم ديون التطهير حافظات البنوك وإعادة رسملتها، فإننا نستطيع القول بأن معظم سندات الدين تتمركز لدى الجهاز المصرفي، وهذا ما يطرح إشكالية التوسع في الائتمان ومن ثم زيادة الكتلة النقدية وما ينجم عن ذلك من تضخم ولتلافي هذه الآثار فإن الخزينة لجأت إلى اتخاذ إجراءات وتدابير من شأنها أن تحد من توسع البنوك التجارية في الائتمان، وذلك عن طريق جعل سندات التطهير غير قابلة للتداول بالنظر إلى آجال استحقاقها؛

- لا زالت الديون الجارية التي تتكون معظمها حالياً من سندات الخزينة قصيرة الأجل والمتداولة في السوق النقدية في مستويات محدودة، وهذا ما يعكس ضعف الوساطة المالية بفعل نقص السيولة لدى البنوك التجارية من جهة، وضيق السوق النقدية فيما يخص سوق قيم الخزينة التي لازالت تعتمد على البنوك التجارية وشركات التأمين والضمان الاجتماعي والتقاعد من جهة ثانية، والذين ينبغي أن ينظم إليهم متدخلون جدد بصفاتهم اختصاصيين في قيم الخزينة، خاصة بعد ظهور البنوك الخاصة؛

- يعتبر الدين النقدي تحت الطلب كمتغير مهم لتوازنات الخزانة، غير أن مستوياته كانت محدودة خلال الفترة (90-94) بالنظر إلى نسبته ضمن هيكل الدين الداخلي، إلا أنه وابتداءً من سنة 1995 بدأت هذه النسبة في الزيادة، وهي تعتبر كمؤشر إيجابي لإعادة تمويل الدين قصير الأجل، خاصة بعدما أصبحت الخزينة تعتمد في اقتراضاتها قصيرة الأجل ابتداءً من أكتوبر 1995 على السوق النقدية التي لا تزال تعاني من نقص السيولة.

يمكن أن نرجع سبب تزايد نسبة الدين النقدي تحت الطلب في الآونة الأخيرة إلى تزايد النفقات العامة من جهة وتزايد عدد متعاملي الحسابات البريدية الجارية من جهة ثانية، باعتبار أن معظم مداخل القطاع الحكومي تتم عن طريق التحويل إلى هذه الحسابات.

جدول رقم : (2-4) هيكل الديون الداخلية (%) للفترة (1990-2000)

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السندات البيان
32.5	41.3	42.6	36.4	26.8	41.5	60	70	68	63.6	70	ديون قصيرة الأجل
60.5	58.7	57.4	63.6	73.8	58.5	40	30	32	36.4	30	ديون متوسطة و طويلة الأجل
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: رفيق ساعد، تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر (1990-2005)، مذكرة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، 2009، ص 187.

من خلال الجدول أعلاه يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

- انخفاض معتبر في حجم الديون على الخزينة " قروض قصيرة الأجل" فقد بلغت 39.5% في سنة 2000 بعد ما كانت تمثل 70% سنة 1990، ويرجع تفسير ذلك إلى تخفيض عجز الموازنة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخلي الدولة عن تمويل قطاع واسع من المؤسسات الاقتصادية.

أما القروض المتوسطة وطويلة الأجل أي قروض الاقتصاد فقد عرفت تغيرا معاكسا حيث ارتفعت إلى 60.5% سنة 2000 من إجمالي الديون الداخلية، وقد كانت لا تتجاوز نسبة 30% في سنة 1999 ويعود سبب ذلك إلى السياسة المالية الصارمة وإلى استمرار الخزينة في دفع ما عليها من ديون منذ سنة 1994م باتجاه الجهاز المصرفي وخاصة ديون البنك المركزي.

2-تطور الدين الداخلي

إن دراسة تطور الدين الداخلي، تقتضي إبراز ومتابعة هذا التطور ليس فقط من حيث معدل النمو من سنة إلى أخرى، والذي يفقد معناه بسبب نمو ثروة الأمة، وبالتالي زيادة مقدرة الخزينة على الاقتراض، وإنما تحليل هذا التطور وباستعمال مجمع (agrégat) يكون أكثر دلالة.

ولهذا الغرض سوف نحاول تحليل هذا التطور باستعمال الناتج الداخلي الخام (نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الخام) باعتباره المجمع الأكثر تعبيراً والمستعمل بكثرة في المقارنات الدولية.¹

¹ - محمد معيوف حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 83.

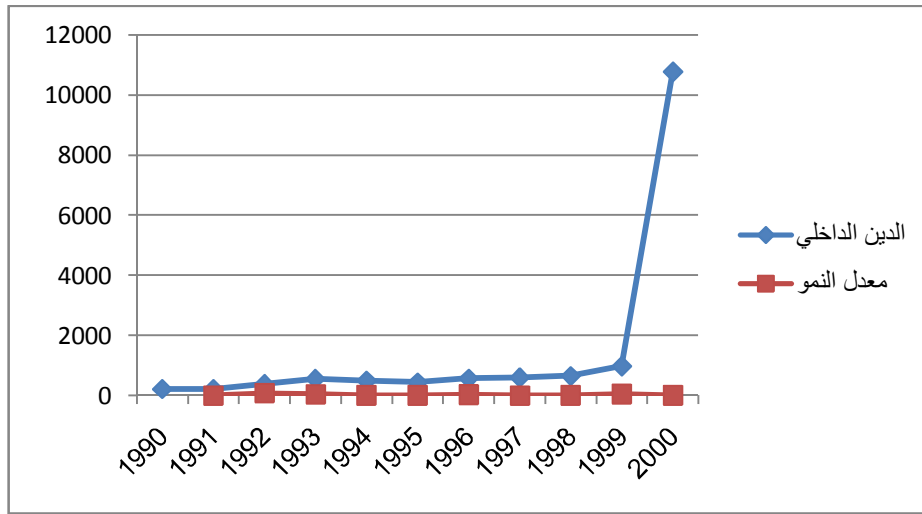
جدول رقم: (2-5) تطور الدين الداخلي (1990-2000)

الوحدة: 10⁹ دج

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات البيان
10775	976.20	652.22	597.10	565.30	438.70	497.70	556.10	381.80	210.90	216.40	الدين الداخلي*
10.37	49.67	9.21	5.64	28.85	11.85	10.50	45.65	81.03	2.54	-	معدل النمو
28.92	30.60	23.26	21.55	22	21.88	33.54	48.88	37.06	25.15	40.86	نسبة الدين الداخلي إلى الناتج الداخلي الخام

المصدر: وزارة المالية

منحنى بياني يوضح تطور الدين الداخلي (1990-2000)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (2-5)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- نسبة الدين الداخلي سنة 1990 تقدر بـ 40.86% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة معتبرة، غير أن هذه النسبة انخفضت إلى حوالي 25.15% من الناتج الداخلي الخام سنة 1991؛
- شهدت الفترة من 1994 إلى 2000 تذبذب في نسبة الدين الداخلي، حيث بلغت سنة 1994 نسبة 33.54% من الناتج الداخلي الخام، أما سنة 2000 فوصلت إلى 28.92% من الناتج الداخلي الخام؛
- نلاحظ أن أعلى نسبة سجلها الدين الداخلي بالنسبة للناتج الداخلي الخام خلال عشرية التسعينات التي عرف فيها تطورا كبيرا، كانت سنتي 1992، 1993 حيث بلغت نسبته 37.06% و 48.88% على التوالي.

ثالثا: الدين العام في برامج التنمية

إن معرفة تطور الدين الداخلي يستلزم تحليله من خلال حساب نسبة الدين الداخلي إلى الناتج الداخلي الخام، باعتباره المجمع الأكثر تعبيراً على مدى قدرة الدولة على الاقتراض، ونظراً للخصوصية التي تتميز بها المديونية الداخلية للجزائر.

الفصل الثاني.....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

جدول رقم: (2-6) الدين العمومي الداخلي للإدارة المركزية للفترة (2004-2009)

الوحدة:بملايير الدينارات نهاية الفترة

2009	2008	2007	2006	*2005	2004	السنوات البيان
816.3	7340.0	1103.9	1847.3	1038.9	1000.0	إجمالي الدين الداخلي:
580.8	356.4	436.2	403.3	351.1	280.5	الدين الجاري
527.7	285.5	317.3	281.8	240.4	189.5	أذون الخزينة والسندات المماثلة
53.1	70.9	118.9	121.5	110.7	90.8	أخرى
235.5	377.6	667.7	1444.0	687.8	719.5	دين التطهير
00	00	00	101.4	109.4	117.2	قروض طويلة الأجل من بنك الجزائر
00	00	00	627.8	00	00	تسبيقات استثنائية من بنك الجزائر
179.3	321.4	616.5	663.6	523.2	554.5	ديون معاد شرائها*
56.2	56.2	51.2	51.2	55.2	25.2	تسوية الأموال الخاصة بالبنوك
00	00	00	00	00	00	سندات الصندوق الوطني للتقاعد
00	00	00	00	00	22.6	سندات الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي
8.1	6.7	11.9	11.9	13.7	16.3	للتذكير:
10034.5	10993.8	9306.2	8520.6	7563.6	6150.6	الدين الداخلي بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي
						إجمالي الناتج المحلي

المصدر: تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، تقارير مختلفة، 2008، 2011.

*إعادة شراء الديون نهاية 2005 (54.5 مليار دينار) غير مأخوذة من مجموع 2005 بل في 2006.

الفصل الثاني.....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

جدول رقم (2-7) الدين العمومي الداخلي للإدارة المركزية للفترة (2010-2014).

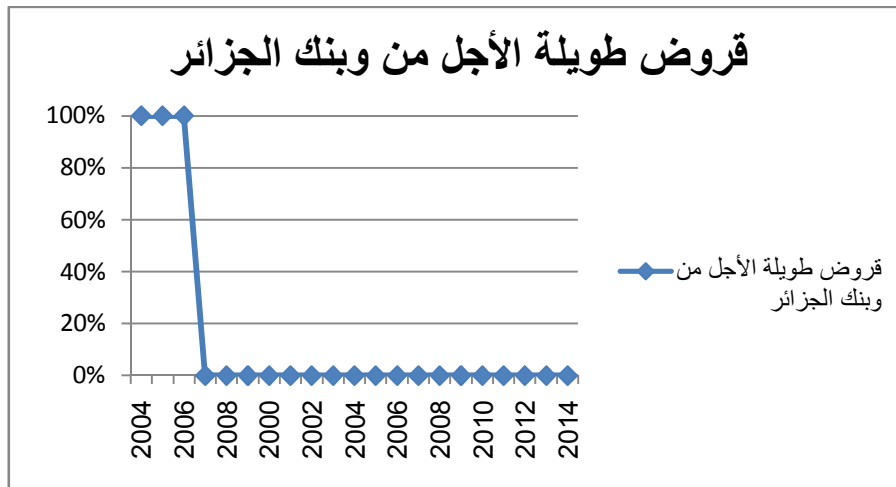
الوحدة: بملايير الدينارات نهاية الفترة.

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات	البيان
1239.0	1301.4	1312.1	1214.8	1107.4		إجمالي الدين الداخلي:
775.5	592.1	602.8	570.5	579.7		الدين الجاري
775.1	590.2	600.9	554.8	548.9		أذون الخزينة والسندات المماثلة
0.4	1.9	1.9	15.7	30.8		أخرى
463.5	709.3	709.3	644.3	527.7		دين التطهير
00	00	00	00	00		قروض طويلة الأجل من بنك الجزائر
00	00	00	00	00		تسبيقات استثنائية من بنك الجزائر
365.3	611.1	611.1	546.1	471.5		ديون معاد شرائها
98.2	98.2	98.2	98.2	56.2		تسوية الأموال الخاصة بالبنوك
00	00	00	00	00		سندات الصندوق الوطني للتقاعد
00	00	00	00	00		سندات الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي
						للتذكير:
7.2	7.9	8.3	8.4	9.2		الدين الداخلي بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي
17205.1	16569.3	15843.0	14384.8	12049.5		إجمالي الناتج المحلي

المصدر: تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، تقارير مختلفة، 2012، 2013.

Rapport 2014, evolutioneconomique et monetaire en algerie ,p 158.

منحنى بياني يوضح الدين العمومي الداخلي للإدارة المركزية للفترة (2004-2014).



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدولين رقم (2-6)(2-7).

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين ما يلي:

بالنسبة لإجمالي الدين الداخلي

نلاحظ من الجدول الأول والثاني لإجمالي الدين الداخلي من الفترة (2004-2006)

ما يلي:

- ارتفاع إجمالي الدين الداخلي من الفترة (2004-2006) بمبلغ قدر بـ: 1000.00 مليار دينار نهاية 2004 بنسبة 16.3% من إجمالي الناتج المحلي، إلى 1847.3 مليار دينار نهاية الفترة 2006، ليسجل انخفاضا ملحوظا سنة 2007 قدر بـ: 1103.9 مليار دينار بنسبة 11.9% من إجمالي الناتج المحلي، ليرتفع من جديد سنة 2008 إلى 7340.0 مليار دينار بنسبة 8.9% من إجمالي الناتج المحلي، ليعاد تسجيل الانخفاض سنة 2009 انخفاضا كبيرا قدر بـ: 816.3 مليار دينار نهاية السنة، ليرتفع من جديد خلال السنوات (من 2010 إلى 2014) من 1107.4 مليار دينار إلى 1239.0 مليار دينار وبنسبة 9.2% من إجمالي الناتج المحلي نهاية الفترة، وهذا حسب البيانات الواردة في التقرير السنوي 2008-2011-2012-2013.

بالنسبة للدين الجاري

نلاحظ من خلال الجدولين ارتفاع الدين الجاري من 2004 إلى 2007 من 280.5 مليار دينار إلى 436.2 مليار دينار نهاية الفترة، ليسجل انخفاضا خلال 2008 و2011 قدر بـ: (356.4 و 579.1) مليار دينار، أين سجل ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات المتبقية ليصل إلى 775.5 مليار دينار نهاية سنة 2014 .

بالنسبة لدين التطهير

نلاحظ أنه سجل انخفاضا مستمرا خلال السنوات 2005-2007-2008-2009-

2010 قدر بـ: (687.8-667.7-377.6-235.5-463.5) مليار دينار نهاية السنة.

بالنسبة لأذون الخزينة والسندات المماثلة

شهدت سنة 2008 انخفاضا نسبيا في قائم الخزينة المصدرة عن طريق المناقصة في السوق النقدية، ارتفع مبلغ هذا القائم إلى 285.5 مليار دينار في نهاية 2008، مقابل 317.3 مليار دينار نهاية 2007، بعدما كان هذا القائم في نهاية 2006، 281.8 مليار دينار يمثل ارتفاعا قويا مقارنة بالقائم في نهاية 2004، 189.7 مليار دينار.

شهدت سنة 2010 أيضا ارتفاعا طفيفا في قائم سندات الخزينة العمومية المصدرة عن طريق المناقصة في السوق النقدية، ارتفع مبلغ هذا القائم 548.90 مليار دينار في نهاية 2010 مقابل 527.7 مليار دينار في نهاية 2009.

كما شهدت أيضا سنة 2011 ارتفاعا طفيفا في قائم سندات الخزينة العمومية المصدرة عن طريق المناقصة في السوق النقدية مثلما كان عليه الحال في 2010، ارتفع مبلغ هذا القائم إلى 554.8 مليار دينار في نهاية 2011، فضلا عن ذلك فإن سنة 2012 سجلت ارتفاعا قدره 8.03% في قائم سندات الخزينة العمومية المصدرة عن طريق المناقصة في السوق النقدية، مثلما كان عليه الحال في 2011، يواصل هذا القائم الاتجاه التصاعدي الذي عرفه منذ 2009 ليبلغ 600.90 مليار دينار في نهاية 2012، وللتذكير فقد انتقل هذا القائم من 285.5 مليار دينار في نهاية 2008 إلى 527.7 مليار دينار نهاية 2009 (خلال سنة واحدة)، فضلا عن ذلك فإن سنة 2013 سجلت انخفاضا طفيفا 1.7% في قائم سندات الخزينة العمومية المصدرة عن طريق المناقصة في السوق النقدية، بعدما استمر في التصاعد، بدأ من 2009 إلى نهاية 2012، بلغ هذا القائم 590.37 مليار دينار في نهاية 2013 مقابل 775.1 مليار دينار نهاية 2014.

بالنسبة للقروض طويلة الأجل من بنك الجزائر:

نلاحظ انخفاضا مستمرا طوال الفترة (2004-2006) قدر بـ: (117.2-109.4-101.4) مليار دينار، كما نلاحظ أنها ابتداء من سنة 2007 إلى غاية 2014 بقية ثابتة ومساوية الصفر.

بالنسبة لتسبيقات استثنائية من بنك الجزائر:

قدر ب627.8 مليار دينار نهاية سنة 2006، أما السنوات المتبقية أيضا فبقية ثابتة ومساوية الصفر كذلك .

بالنسبة للديون معاد شرائها:

نلاحظ انخفاضا ملحوظا خلال السنتين 2004-2005 حيث قدرت بـ: (554.5 و 523.2) مليار دينار على التوالي في نهاية الفترة أين سجل ارتفاع خلال السنتين الموالتين 2006-2007 بمبلغ قدره (663.6-616.5) مليار دينار نهاية الفترة، ثم شهد تدهورا ملحوظا سنة 2008-2009-2010-2011-2014 بمبلغ قدره-365.3 (321.4-179.3-471.5-546.1 مليار دينار نهاية كل فترة على التوالي لتعاود الارتفاع مجددا خلال السنتين 2012-2013 بمبلغ ثابت قدر بـ: 611.1 مليار دينار نهاية الفترة.

تسوية الأموال الخاصة بالبنوك:

نلاحظ ارتفاعا تدريجيا ونمو مستمر بمعدل تقريبي خلال السنوات (2004-2005-2006-2007-2008-2009-2010) بمبلغ قدر بـ: (25.2-55.2-51.2-51.2-56.2-56.2-56.2) مليار دينار نهاية كل فترة على التوالي، أما ابتداء من سنة (2011 إلى غاية 2014) فبقية ثابتة وبمبلغ 98.2 مليار دينار نهاية كل فترة.

بالنسبة لسندات الصندوق الوطني للتقاعد: فقد سجل الصفر خلال جميع السنوات.

بالنسبة لسندات الصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي:

سجل 22.6 مليار دينار نهاية 2004 أما ابتداء من 2005 إلى غاية 2014 فبقية ثابتة ومساوية الصفر أيضا.

إجمالي الناتج المحلي:

نلاحظ ارتفاعا في إجمالي الناتج المحلي تدريجيا خلال جميع السنوات من (2004 إلى 2014) أين سجل: 6150.6 مليار دينار نهاية 2004 ليصل إلى 17205.0 مليار دينار نهاية 2014.

المطلب الثاني: القروض الموجهة للحكومة " الكتلة النقدية"

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية إصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية، هذه المقابلات هي صافي الأصول الخارجية، والقروض المقدمة للاقتصاد، والقروض للخرينة.¹

- صافي الأصول الخارجية

تشمل الأصول الخارجية مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من الذهب والعملات الأجنبية، أما تطورها في الاقتصاد الوطني فكان مرتبطا أساسا بالصادرات من البترول.

- القروض المقدمة للاقتصاد

هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم، وتشمل نوعين من القروض هما:

- القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية حاجاتها من السيولة النقدية، في إطار عمليات الاقتراض منه وسياسة إعادة الخصم؛
- القروض المقدمة من البنوك التجارية لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب.

- القروض المقدمة للخرينة

تتمثل قروض الخرينة في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخرينة العامة، الاكتتاب في سندات الخرينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخرينة والتي منها الحسابات البريدية.

¹ - علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000، 2013، مجلة الرؤى الاقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، جامعة سوق أهراس، ص 30.

جدول رقم: (2-8) جدول مبسط لميزانيتي البنك المركزي والقطاع المصرفي

أ/ميزانية البنك المركزي

الموجودات	الالتزامات
الموجودات ذهب و عملات أجنبية OD قروض للخرينة العامة CTP إعادة تمويل الاقتصاد REF	الأوراق النقدية B الاحتياطات الإجبارية RO

ب/ميزانية القطاع المصرفي

الموجودات	الالتزامات
الاحتياطات الإجبارية RO قروض C	الودائع بأنواعها إعادة تمويل الاقتصاد REF

المصدر: صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 51.

عندما يتم دمج هاتين الميزانيتين تظهر لنا الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها، ونحصل على الميزانية الموحدة للنظام المصرفي (الذي يشمل البنك المركزي والقطاع المصرفي).

مجموع الموجودات (الأصول) = مجموع الالتزامات (الخصوم)

إجمالي الموجودات المتضمن في الميزانيتين: OD+CTP+REF+RO+C

إجمالي الالتزامات المتضمن في الميزانيتين: B+RO+D+REF .

وبمقابلة الطرفين بما أنها متطابقة ينتج لدينا: الالتزامات = الموجودات

$$OD+ CTP+ REF+ RO+ C = B+RO+D+REF$$

يصبح لدينا: OD+ CTP+ C = B+ D

الكتلة النقدية = المقابل للكتلة النقدية

جدول رقم: (2-9) الميزانية الموحدة للنظام المصرفي

الموجودات	الالتزامات
العناصر المقابلة للكتلة النقدية: الذهب والعملات الأجنبية OD القروض المقدمة للخرينة CTP القروض المقدمة للاقتصاد C	الكتلة النقدية: الأوراق النقدية B الودائع D

المصدر: مستنتج من المعلومات السابقة

الفصل الثاني.....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

نلاحظ من خلال الميزانية الموحدة للنظام المصرفي أنه تم استبعاد الموجودات والالتزامات المتبادلة بين أجزاء النظام المصرفي وهي النقدية الجاهزة لدى كل من القطاع المصرفي والبنك المركزي، أرصدة القطاع المصرفي لدى البنك المركزي، القروض التي يقدمها البنك للبنوك التجارية، وأرصدة البنوك المحلية.

وبالتالي فإن الميزانية الموحدة للنظام المصرفي تظهر لنا موجودات والتزامات النظام المصرفي اتجاه الأعوان الأخرى المصرفية، كالأفراد والمؤسسات والحكومية.

فالكتلة النقدية تظهر في التزامات النظام المصرفي، وهي تمثل جزءا من موجودات أو أصول الأعوان الاقتصاديين غير الماليين وكما يقابل الكتلة النقدية عناصر أخرى، وتتكون من البنود التالية:

- الذهب والعملات الأجنبية؛
- تسبيقات (قروض) للخبزينة العامة؛
- قروض مقدمة للاقتصاد.¹

¹ - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص52.

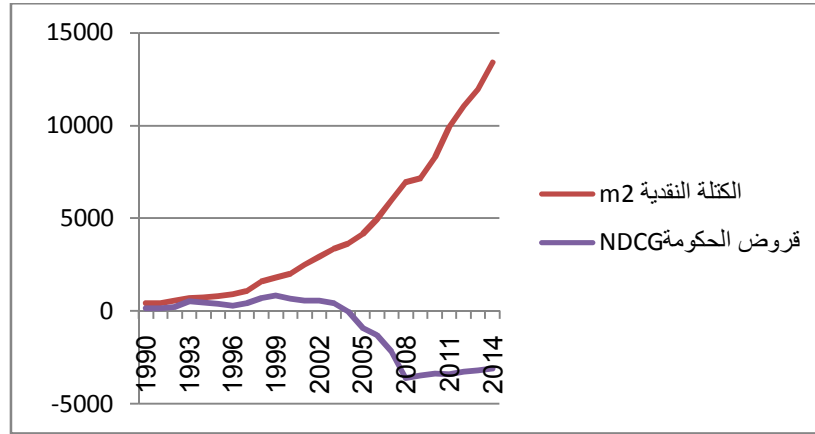
جدول رقم:(2-10) جدول تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر " 1990-2014 "

الوحدة: مليار دج

السنوات	النقود m1	الكتلة النقدية m2	قروض الاقتصاد CCB	قروض الحكومة NDCG	صافي الأصول الخارجية NFA
1990	270.1	420.539	246.948	167.043	6.5
1991	325	415.27	325.85	158.97	24.28
1992	369.7	559	412.31	226.93	22.64
1993	446.9	676.42	220.25	527.83	19.61
1994	475.83	723.51	305.84	468.53	60.4
1995	519.1	799.56	565.64	401.58	263
1996	589.1	915.05	776.84	280.54	133.9
1997	671.57	1081.5	741.28	423.65	350.3
1998	826.37	1592.46	906.18	723.18	280.7
1999	905.18	1789.35	1150.73	847.9	174.5
2000	1048.18	2022.5	993.7	677.5	775.9
2001	1238.5	2473.5	1078.4	569.7	1310.8
2002	1416.34	2901.53	1266.8	578.6	1755.7
2003	1630.38	3354.42	1380.2	423.4	2342.6
2004	2160.6	3644.3	1535	-20.6	3119.2
2005	2421.4	4157.6	1779.8	-933.2	4179.7
2006	3167.6	4933.7	1905.4	-1304.1	5515.05
2007	4233.6	5994.6	2205.2	-2193.1	7415.5
2008	4964.9	6955.9	2615.5	-3627.3	10246.9
2009	4944.2	7173.1	3086.5	-3488.9	10885.7
2010	5756.4	8280.7	3268.1	-3392.9	11996.5
2011	7147.7	9929.2	3726.51	-3406.6	13922.41
2012	7737.8	11067.6	4297.46	-3289.7	14940.4
2013	8252.85	11945.81	5154.24	-3216.4	15281.16
2014	9045.94	13412.75	5456.43	-3110.8	16309.78

المصدر: علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص 39.

منحنى بياني يوضح تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر " 1990-2014 "



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (2-10)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

• صافي الأصول الخارجية

كان مقدار الأصول في سنة 1990م يقدر بـ 6.5 مليار دج، ووصل بعد ذلك سنة 1993م إلى 19.61 مليار دج، ثم أنه شهد تدهورا ملحوظا في سنة 1994م، أين سجل ارتفاعا بلغ 60.4 مليار دج، وفي سنة 2000م تضاعفت الأصول الخارجية بـ 4.45 مرة عن سنة 1999م (في ظرف سنة واحدة)، ونتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط وارتباط عائدات الجزائر الخارجية حيث بلغت 1755.7 مليار دج في نهاية 2002م وصل إلى (2342.6 - 3119.2) مليار دج في 2003م و2004م على التوالي.

وفي السنوات الأخيرة عرف نمو مستمرا بمعدل تقريبي ثابت في مستوى 33% وبمبلغ 5515.05 و 7415.5 سنتي 2006م و2007م، على التوالي، بينما كانت أدنى نسبة نمو لهذه الأصول بعد سنة 2000م هي 6.23% سنة 2008م و7.31% سنة 2011م وكان ذلك نتيجة الأزمة المالية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي رافقها انخفاض في الطلب على المحروقات وكذلك انخفاض قيمة الدولار، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا، بل عاود الارتفاع سنة 2012م إلى غاية سنة 2014م.

• قروض الاقتصاد

أما فيما يخص القروض المقدمة للاقتصاد فقد شهدت هي الأخرى نموا مستمرا حيث كانت سنة 1990م تقدر بـ: 246.948 مليار دج، هذا وقد استمرت في الارتفاع إذ نجد أنها بلغت مقدار: (1535.0 - 1380.2 - 1266.8 - 1078.4 - 993.7 - 1150.73) مليار دج في الفترة من 1999م إلى غاية 2004م على التوالي لتصل نهاية سنة 2013 إلى 515.24 مليار دج، وهو ما يؤشر على طلب الأشخاص للقروض المصرفية وكذا الدور الكبير الذي أصبحت تلعبه الاستثمارات الممولة بالقروض المصرفية، إضافة إلى التسهيلات الائتمانية التي اعتمدها بعض البنوك، سواء لتمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أولتمويل الإنفاق العائلي (قروض استهلاكية) خاصة في مجال العقار والسيارات.

وقد تدرت معدلات نمو القروض المقدمة للاقتصاد في المتوسط بـ: 12.93% خلال الفترة: 2001-2008 مسجلا ارتفاعا قدر بـ: 1537.1 مليار دج لتميل في السنوات الأخيرة إلى نوع من الاستقرار حيث سجل معدل النمو لها 18% سنتي 2008 و 2009 ثم 14.5% بين سنتي 2011 و 2014.

• القروض المقدمة للخزينة

وقد عرفت قروض الخزينة ارتفاعا تماشيا مع منهج التمويل والسياسة المالية المتبعة من فترة لأخرى، وقد بلغت هذه القروض (167.043 - 158.97 - 226.93 - 527.83 - 468.53 - 401.58 - 280.54 - 423.65 - 723.18 - 847.9 - 677.5 - 569.5 - 578.6 - 423.6 - 20.6) مليار دج. خلال الفترة من 1990م إلى 2004م على التوالي، والملاحظ أن حجم هذه القروض انخفض في السنوات الأخيرة ابتداءً بشكل ملفت للانتباه ابتداءً من سنة 2005م، أين أصبحت قيمتها سالبة وذلك نظرا لتحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار البترول وتقليل دور الخزينة في عملية التنمية.

كذلك عرفت معدلات نمو سالبة ابتداءً من سنة 2000م إلى غاية 2007م، وصلت إلى نسبة -4430.1 سنة 2005م أما قيمتها فقد أصبحت سالبة ابتداءً من 2004م على النحو التالي (-20.6، -933.2، -1304.2، -2193.1) مليار دج في

الفصل الثاني.....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

السنوات: 2005، 2004، 2006، 2007 على التوالي في حين شهد معدل نمو القروض للخرينة في السنوات الأخيرة ابتداء من 2008م إلى غاية 2014م معدلات نمو منخفضة ومستقرة نوعا ما حيث لم تتجاوز 3.8- وذلك نتيجة الدور الذي تلعبه الخزينة العمومية في هذه الفترة في عمليات تمويل السلع الاستهلاكية والقروض الممنوحة للشباب في إطار مناصب شغل⁽¹⁾

جدول رقم: (2-11) مقارنة بين القروض الموجهة للقطاع العام والقروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (2000-2014)

القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع السنوات
291.7	701.8	2000
337.9	740.3	2001
551	715.8	2002
588.5	791.4	2003
675.4	859.3	2004
896.4	882.5	2005
1055.7	848.4	2006
1214.4	989.3	2007
1411.9	1202.2	2008
1599.2	1485.9	2009
1805.3	1461.4	2010
1982.5	1742.3	2011
2244.9	2040.7	2012
2720.2	2434.3	2013
3121.7	3382.3	2014

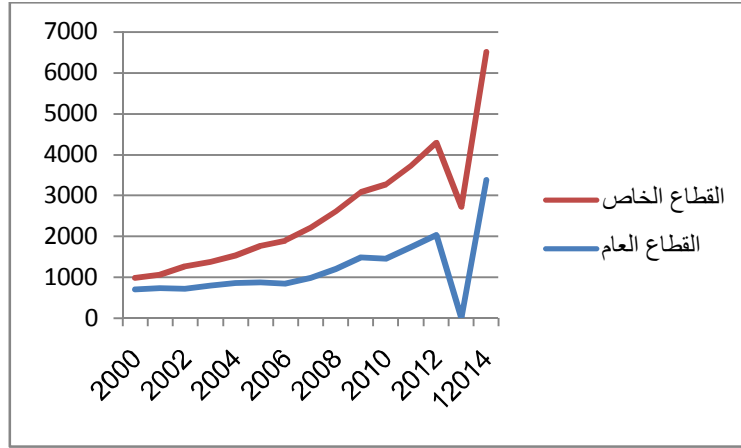
المصدر: برحومة عبد الحميد، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها (1994-2004)، أطروحة

دكتوراه، فرع الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، ص: 192.

تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، تقارير مختلفة للسنوات: 2008، 2010، 2014.

¹ - علي صاري، مرجع سبق ذكره، ص 32، 33.

منحنى بياني يوضح مقارنة بين القروض الموجهة للقطاع العام والقروض الموجهة للقطاع الخاص للفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول (2-11).

نلاحظ من الجدول أن (2001-2004) عرفت ارتفاعا ملحوظا في الطلب على القروض حيث سجل لها في سنة 2001 حوالي 740.3 مليار دج، وفي سنة 2004 بلغت 859.3 مليار دج بالنسبة للقطاع العام، وما يلاحظ بالنسبة لهذا القطاع أن معدلات نمو متذبذبة رغم التحفيزات المقدمة وخاصة بانخفاض أسعار الفائدة للبنوك التجارية، أما القطاع الخاص فقد سجل ما قيمته 675.4 مليار دج في سنة 2004م أي زيادة بقيمة 383.7 مليار دج، وهذا راجع إلى برامج خصصة المؤسسات العمومية وبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004).

أما في الفترة (2005-2007)م انتقل مجموع القروض من 1778.9 مليار دج من نهاية 2005م إلى 2203.7 مليار دج في نهاية 2007م أي سجلت ارتفاع بواقع 15.2% في هذه السنة مقابل 18.6% في سنة 2008م، أما القروض الممنوحة للقطاع الخاص فقد ارتفعت بنسبة 16.2% مقابل 15% في 2007م، بينما ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع العمومي بنسبة 21.5% مقابل 16.6% في 2007م، وتمثل هذه الأخيرة بنسبة 46% من مجموع القروض المقدمة للاقتصاد.⁽¹⁾

¹ - برحومة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 193.

الفصل الثاني.....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

وقد واصلت حصة القطاع الخاص ارتفاعها نسبيا من إجمالي القروض الموزعة وذلك بنسبة 13.2% في نهاية 2010م مقابل 12.1% في نهاية 2009م، أما بالنسبة لزيادة القروض الإجمالية فسجلت بواقع 18.3% في 2010م مقابل 5.9% في 2009م.

أما سنة 2011م فقد واصلت نسبة القروض بالنسبة للقطاع الخاص، حيث قدرت بـ: 14.3%، أما القطاع العمومي فقد شهد ارتفاعا بنسبة 20% لسنة 2011م.

أما سنة 2012م فقد عرفت حصة القطاع الخاص استقرارا ملحوظا حيث قدرت النسبة بـ: 13.3% أما حصة القطاع العام فقد شهدت كذلك ارتفاعا قدر بنسبة 17.1% أما الزيادة في القروض المصرفية فقد قدرت بـ: 15.3% والقروض الموجهة للقطاع الخاص قد ارتفعت بنسبة 12.2%.

أما في سنة 2013م فقد استقرت نسبة حصة القطاع الخاص من القروض عند 13.5% أما القطاع العام فقد شهد ارتفاعا بنسبة 19.3% وهي تمثل نسبة 47.2% من مجموع قروض الاقتصاد، هذه الأخيرة التي شهدت ارتفاعا بواقع 20.3% في هذه السنة.⁽¹⁾

المطلب الثالث: حدود اقتراض الحكومة من بنك الجزائر

لقد أعاد قانون 90-10 الاعتبار لبنك الجزائر ومنح لمجلس النقد والقرض صلاحيات واسعة باعتباره المسؤول الأول والأخير على رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وبهدف معرفة ما مدى استقلال السلطة النقدية عن السلطة التنفيذية.

سنقوم خلال هذا المطلب معرفة درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض وكذا الأمر 03-11.

إضافة إلى معرفة تطور هيكل الالتزامات النقدية للخرينة (90-98) عمليات المزايدة على سندات الخرينة (96-2000).

تطور المبالغ المعروضة والمكتتب بها على مستوى السوق الأولية.

¹- تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، تقارير مختلفة، 2008-2010-2011-2012-2013، ص 107-1019-1012-101-126.

أولاً: حدود الإقتراض في ظل قانون النقد والقرض

تقاس الاستقلالية الفعلية لهذه الهيئة من خلال المهام والأهداف المكلفة بها كما تعمل السلطة النقدية المجسدة في مجلس النقد والقرض، ذات الأغلبية المكونة من بنك الجزائر على تحديد المعايير وضمان التنفيذ الخاص بها.

جدول رقم: (2-12) قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق القانون 10/90

درجة الترتيب	الوزن	توصيف المتغير
0.129	0.20	المحافظ
1.00		فترة الوظيفة
0.00		تعيين المحافظ
0.83		الرفض أو الطرد
1.00		هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة
0.0665	0.15	صياغة السياسة النقدية
0.33		من يصوغ السياسة النقدية
1.00		من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض
0.00		دور المصرف في عملية إعداد الموازنة
0.09	0.15	أهداف البنك المركزي
0.28175	0.15	الحدود على الإقتراض
0.33	0.15	التسليف الغير المورق
0.67	0.10	التسليف المورق
0.33	0.10	شروط الإقتراض
1.00	0.05	المقترضون المحتملون من المصرف
0.33	0.025	حدود إقتراض المصرف
0.67	0.025	استحقاق القرض
0.50	0.025	أسعار الفائدة على القروض
0.00	0.025	المصرف المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية حكومية
0.56725	1	درجة الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض
		10-90

المصدر: جدابني ميمي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- أ- المحافظ: الوزن النسبي له (0.2).
- فترة الوظيفة: ستة (06) سنوات (حسب المادة 22 من قانون النقد والقرض 90-10) ومنه فدرجة الترتيب تساوي 0.75.
- الجهة التي تعين المحافظ: من قبل رئيس الجمهورية (حسب المادة 20 من قانون النقد والقرض 90-10) ومنه درجة الترتيب تساوي 0.00.
- الرفض أو الطرد للمحافظ: لأسباب لا تتعلق بالسياسة (المادة 22 من قانون النقد والقرض 90-10) ومنه درجة الترتيب تساوي 0.83.
- هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة: لا يسمح له بشغل مناصب عمل أخرى ما عدا محافظ البنك المركزي (حسب المادة 23 من قانون النقد والقرض 90-10) ومنه درجة الترتيب تساوي 1.00.

وبذلك يمكن حساب درجة الاستقلالية بالنسبة لمعيار المحافظ كما يلي:

$$\text{درجة استقلالية المحافظ} = (0.25 \times 0.83) + (0.25 \times 0.00) + (0.25 \times 0.75) = 0.129 = 0.2 \times [(0.25 \times 0.1)]$$

وبنفس الطريقة نحسب درجة الاستقلالية بالنسبة لكل معيار (صياغة السياسة النقدية، أهداف البنك المركزي، فرض حدود إقراض الحكومة)، ونأخذ درجة استقلالية كل معيار ثم نضربها في أوزانها لنحصل على درجة الاستقلالية.

ب- صياغة السياسة النقدية: الوزن النسبي (0.15).

- الجهة الموكل لها صياغة وإعداد السياسة النقدية حسب المادة 56 من القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض فإن البنك المركزي يوصي الحكومة فقط، ومنه درجة الترتيب تساوي 0.33.

حل النزاع: حسب المادة 46 من القانون 90-10 فإن الكلمة الأخيرة في حالة التضاد في القرارات تعود للمصرف، ومنه درجة الترتيب تساوي: 1.00.

- دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة هذا الأمر غير المنصوص عليه في القانون، وبالتالي فإن درجة الترتيب تساوي 0.00.

وبالتالي يمكننا حساب درجة الاستقلالية لهذا المعيار كما يلي:

$$\text{درجة الاستقلالية} = (0.33 \times 0) + (0 \times 1.33) + (0.33 \times 0.33) = 0.0665 = 0.15 \times$$

ج- أهداف البنك المركزي: الوزن (0.15).

الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها البنك المركزي، حسب نص المادة 44 من أحكام القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، أهداف تدعم الاستقرار النقدي، واستقرار قيمة العملة ، وبالتالي فإن الدرجة الترتيبية تساوي: 0.66.

$$\text{درجة الاستقلالية في رسم الأهداف ومحاولة بلوغها} = 0.66 \times 0.15 = 0.09$$

د- حدود الإقراض الحكومي: الوزن النسبي (0.50).

- التسليف غير المورق: حسب قانون 90-10 فإن التسليف مسموح بحدود مرنة وبالتالي فإن درجة الترتيبية تساوي 0.33؛

- إقراض توريقي: حسب قانون 90-10 فإنه يمكن للبنك المركزي أن يخصم أو يقبل خصم الأوراق المالية تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر، وبالتالي فإن درجة الترتيبية تساوي 0.67؛

- شروط الإقراض: حسب قانون 90-10 فإنه متفق عليها بين المصرف والسلطة التنفيذية، وبالتالي فإن درجة الترتيبية تساوي 0.33؛

- المقترضون المحتملون من البنك المركزي: حسب قانون 90-10 فإن المقترضون المحتملون من البنك المركزي الحكومة المركزية فقط، وبالتالي فإن درجة الترتيبية تساوي 1.00؛

- حدود إقراض البنك المركزي: حسب قانون 90-10 فإنها عبارة عن نسبة من إيرادات الحكومة، وبالتالي فإن درجة الترتيبية تساوي: 0.33؛

- استحقاق القرض: حسب قانون 90-10 فإنه استحقاق القرض خلال سنة، وبالتالي فإن درجة الترتيبية تساوي: 0.67؛

الفصل الثاني....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

- أسعار الفائدة على القروض: حسب قانون 90-10 فإنها غير مذكورة ، وبالتالي فإن درجة الترتيبية تساوي 0.50؛
- المصرف المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة: حسب قانون 90-10 فإنه غير مسموح له، وبالتالي فإن درجة الترتيبية تساوي: 0.00.

درجة الاستقلالية لعنصر حدود الإقراض الحكومي = 0.28175.

ثانيا: حدود الإقراض في ظل الأمر 11/03.

لنتمكن من معرفة مدى استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 11/03 يجب أن نستعمل مختلف مؤشرات ومعايير الاستقلال التشريعي للمصرف المركزي السابقة، وهذه المعايير لا تعني بالضرورة إمكانية قياس درجة الاستقلالية بدقة كبيرة، وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم: (2-13) قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفق الأمر 11/03

درجة الترتيب	الوزن	توصيف المتغير
0.0915	0.2	المحافظ
0.00		فترة الوظيفة
0.00		تعيين المحافظ
0.83		الرفض أو الطرد
1.00		هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة
0.1	0.15	صياغة السياسة النقدية
1.00		من يصوغ السياسة النقدية
1.00		من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض
0.00		دور المصرف في عملية إعداد الموازنة
0.09	0.15	أهداف البنك المركزي
0.237	0.50	الحدود على الإقراض
0.33	0.15	التسليف الغير المورق
0.67	0.10	التسليف المورق
0.33	0.10	شروط الإقراض
1.00	0.05	المقترضون المحتملون من المصرف
0.33	0.025	حدود إقراض المصرف
1.00	0.025	استحقاق القرض
0.50	0.025	أسعار الفائدة على القروض
0.00	0.025	المصرف المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية حكومية
0.56725	1	درجة الاستقلالية الكلية لبنك الجزائر وفق قانون النقد والقرض 10-90

المصدر: جديني ميمي، مرجع سبق ذكره، ص104.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- أ- المحافظ: الوزن النسبي له (0.2).
- فترة الوظيفة: غير منصوص عليها ومنه درجة الترتيبية تساوي: 0.00
- تعيين المحافظ: من قبل رئيس الجمهورية (حسب المادة 13 من الأمر 11/03) ومنه درجة الترتيبية تساوي 0.00.
- الرفض أو الطرد: لأسباب لا تتعلق بالسياسة (المادة 15 من الأمر 11/03) ومنه درجة الترتيبية تساوي 0.83.

- هل تقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة: لا يمكن للمحافظ تقلد مهام أو وظائف أخرى، وبذلك يمكن حساب درجة الاستقلالية بالنسبة لمعيار المحافظ كما يلي:

$$\text{درجة استقلالية المحافظ} = (0.25 \times 0.83) + (0.25 \times 0.00) + (0.25 \times 0.00) = 0.2075$$

وما يمكن ملاحظته هو كون أن درجة الاستقلالية قد ضاقت ونقصت في الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض مقارنة بالقانون 90-10، وهذا المعيار الأول المتعلق بالمحافظ، هو معيار يشير إلى درجة الاستقلالية العضوية أو الشخصية، ولكن هذا لا يعكس درجة الاستقلالية الكلية وبالتالي يجب حساب باقي المعايير الأخرى، وبنفس الطريقة نحسب درجة الاستقلالية بالنسبة لباقي مؤشرات (صياغة السياسة النقدية، أهداف البنك المركزي، فرض حدود على إقراض الحكومة).

ب- صياغة السياسة النقدية: الوزن النسبي له (0.15).

- من هو المشرف على صياغة السياسة النقدية: اعتمادا على نص المادة 62 الفقرة "ج" من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، فإن البنك المركزي هو الوحيد المخول له صلاحية إعداد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعتها، وبالتالي فإن درجة الترتيبية تساوي 1.00؛

- من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض: طبقا لأحكام المواد 62 و63 الفقرة "د" من الأمر 11/03 فإن البنك المركزي هو الذي تعود له الكلمة الأخيرة في سيادة القرار، حتى وإن منح لوزير المالية حق الطعن، إلا أن الذي يكون ساري المفعول في المداولة الثانية حتى وإن لم يرض الحكومة، وهذا نفسه بالنسبة للقانون 90-10 ما عدا توسيع في عدد الأيام اللازمة للطعن والاجتماع الثاني اللازم لعملية التداول للمرة الثانية، ومنه درجة الترتيبية تساوي 1.00؛

- دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة: هذا الأمر غير منصوص عليه في الأمر 11/03 كما هو الشأن بالنسبة للقانون 90-10، وهذا مؤشر على أن البنك ليس له دور في عملية الإعداد، وهذا بالرجوع لأحكام القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، ومنه درجة الترتيبية تساوي 0.00، ومنه يمكننا حساب درجة الاستقلالية بالنسبة لهذا المعيار كما يلي:

$$\text{درجة الاستقلالية} = [0 \times 0.33 + 1 \times 0.33 + 1 \times 0.33] = 0.15 \times 0.1 = 0.015$$

ج- أهداف البنك المركزي: الوزن النسبي له (0.15) تعتبر الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها، أهدافا تتناغم مع استقرار العملة، بحكم أنه لا يوجد هدف العمالة أو التشغيل، ولكنها أهداف متعددة، وهذا طبقا لأحكام المادة 62 الفقرة "ج" من الأمر 11/03 ومنه درجة الترتيبية تساوي 0.60.

درجة الاستقلالية في رسم الأهداف ومحاولة بلوغها = $0.15 \times 0.66 = 0.099$. وبالتالي يمكننا القول بأن الأهداف المرجوة من البنك المركزي تحقيقها عديدة ومتنوعة، وليست مقتصرة على هدف استقرار الأسعار، ولكنها إلى حد ما لا تتعارض مع أهداف السياسة النقدية عموما.

د- حدود الإقراض الحكومي: الوزن النسبي (0.50).

- الإقراض غير المورق: مسموح به في حدود مرنة، حسب نص المادة 46 الفقرة "أ" من الأمر 11/03 ومنه درجة الترتيبية تساوي 0.33؛

- الإقراض التوريقي: مسموح به في حدود صارمة، حسب نص المادة 47 من الأمر 11/03 ومنه درجة الترتيبية تساوي 0.67؛

- شروط الإقراض: يكون حسب اتفاقية بين السلطة والبنك المركزي حسب أحكام المادة 46 الفقرتين "ب" و "د" ومنه درجة الترتيبية تساوي 0.33؛

- الجهة المقترضة: هي الحكومة المركزية حسبما تنص عليه المادة 46 ومنه درجة الترتيبية تساوي 1.00؛

- حدود الإقراض: تكون بنسبة من الإيرادات العادية المثبتة في الموازنة العامة للدولة، وهذا وفقا لأحكام المادة 46 الفقرة "أ" ومنه درجة الترتيبية تساوي 0.33؛

- مدة القرض أو استحقاقية القرض: تكون خلال مدة زمنية قدرها 240 يوم وهي بالتالي مستحقة الوفاء لأقل من سنة حسب المادة 46 الفقرة "أ" ومنه درجة الترتيبية تساوي 1.00؛

- حدود أسعار الفائدة: هي أقل من الحدود الدنيا إذ لا يتجاوز 1% حسب نص المادة 49 من الأمر، ومنه درجة الترتيبية تساوي 0.50؛

الفصل الثاني....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

- إمكانية دخول البنك المركزي للسوق الأولية في البورصة: حسب المادة 40 من الأمر 11/03 فإن البنك المركزي غير ممنوع من الدخول للسوق الأولية، وبالتالي فإن درجة الترتيبية تساوي 0.00.

ومنه يمكننا حساب درجة الاستقلالية لهذا المعيار كما يلي:

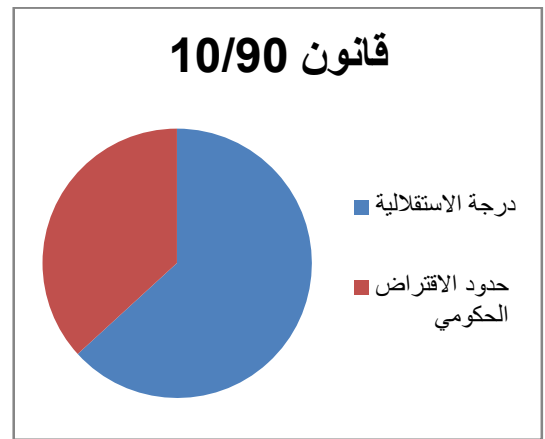
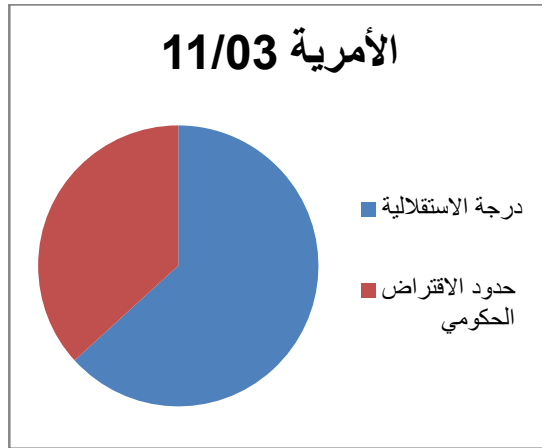
$$\text{درجة الاستقلالية} = [(0.1 \times 0.33) + (0.1 \times 0.67) + (0.15 \times 0.33)] + (0.025 \times 0.5) + (0.025 \times 1.00) + (0.025 \times 0.33) + (0.05 \times 1.00) + (0.025 \times 0.00) = 0.237$$

جدول رقم: (2-14) درجة استقلالية بنك الجزائر وحدود الاقتراض الحكومي حسب قانون 10-90 والأمرية 11/03 المعدل له.

القوانين والأوامر	درجة الاستقلالية	حدود الاقتراض الحكومي
قانون النقد و القرض 10-90	0.56725	0.33
الأمر 11/03	0.56725	0.33

المصدر: من إعداد الطالبة.

منحنى بياني يوضح درجة استقلالية بنك الجزائر وحدود الاقتراض الحكومي حسب قانون 10/90 و الأمرية 11/03



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (2-14).

الفصل الثاني....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض أكبر من درجة استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر 11/03 ، حيث كانت تساوي 0.56725 حسب قانون النقد والقرض، بينما حسب الأمر 11/03 فكانت تساوي 0.56225 ، أما بالنسبة لحدود الاقتراض الحكومي فبقي ثابتا يساوي 0.33 حسب قانون 90-10 والأمر 11/03.

ثالثا: تطور هيكل الالتزامات النقدية للخرينة للفترة (1990-1998)

إن الالتزامات النقدية للخرينة تشكل إحدى مقابلات الكتلة النقدية، وهي تتمثل في ديون بنك الجزائر، ديون البنوك التجارية والودائع المتمثلة في الحسابات المفتوحة لدى محاسبي الخزينة ومركز الصكوك البريدية.

وهذا ما سنلاحظه في الجدول التالي:

جدول رقم: (2-15) تطور هيكل الالتزامات النقدية للخرينة (90-98)

الوحدة: 10⁶ دج

1994		1993		1992		1991		1990		السنوات	البيان
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ		
25.5	246.3	51.3	270.8	53.3	160.4	59.1	94.6	55.9	93.49	الالتزامات النقدية للخرينة اتجاه بنك الجزائر	
7	2	1	5	8	5	6	0	6			
35.3	165.8	39.8	210.3	31.9	96.10	18.5	29.6	26.3	43.36	الالتزامات النقدية للخرينة اتجاه البنوك التجارية	
9	2	5	2	7		6	8	2			
12.0	56.40	8.84	46.66	14.6	44.03	22.2	35.6	17.7	29.59	الدين النقدي تحت الطلب (ح ج ب/ الخزينة)	
4				5		8	2	2			
100	468.5	100	527.8	100	300.5	100	159.	100	167.0	مجموع الالتزامات النقدية للخرينة	
	4		3		8		9		4		

الفصل الثاني.....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

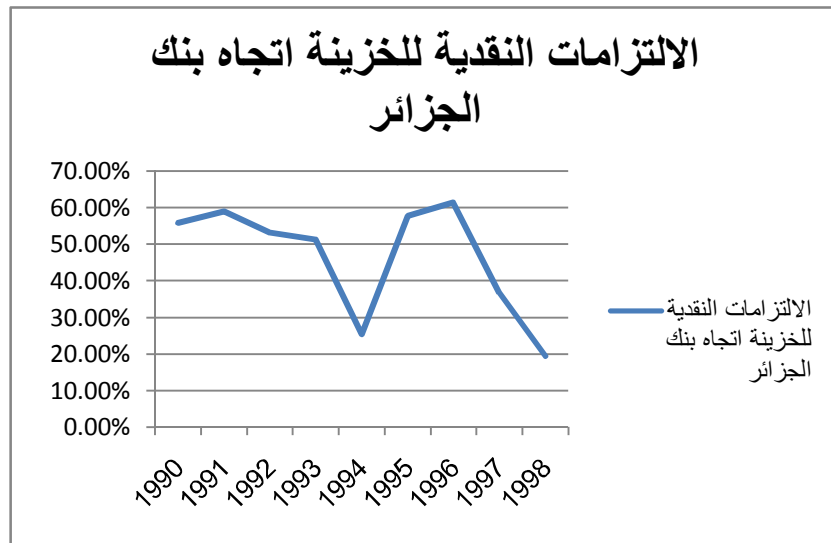
1998		1997		1996		1995		السنوات	البيان
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ		
19.51	99.30	36.76	155.70	61.48	172.50	57.76	231.90	الالتزامات النقدية للخرينة اتجاه بنك الجزائر	
63.64	324.10	44.57	188.80	15.64	43.90	27.67	111.10	الالتزامات النقدية للخرينة اتجاه البنوك التجارية	
16.85	85.80	18.67	79.10	22.88	64.20	14.57	58.50	الدين النقدي تحت الطلب (ح ج ب/ الخزينة)	
100	509.20	100	423.60	100	280.60	100	401.50	مجموع الالتزامات النقدية للخرينة	

Source:ONS:Annuaire statistique de l'algérie; N⁰18,résultat 92-94 ed 94,p410.

ONS:Annuaire statistique de l'algérie; N⁰18,résultat 94-96 ed,p331.

ONS:l'algérie en quelques chiffres résultat, p 34.

منحنى بياني يوضح تطور هيكل الالتزامات النقدية للخرينة (90-98)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (2-15).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

عرفت الالتزامات النقدية للخرينة خلال الفترة (90-98) تطورا محسوسا من حيث بنية هذه الالتزامات، خاصة فيما يتعلق بتسيقات البنك المركزي التي شكلت أكثر من 50% من مجموع التزامات الخرينة خلال (90-96)، ثم بدأت في الانخفاض، حيث بلغت بنهاية 98 حوالي 19.51% ، وبالتوازي مع ذلك نجد التزامات الخرينة اتجاه البنوك التجارية عرفت تطورا محسوسا في السنوات الأخيرة، حيث بلغت 44.47% و 63.34% بنهاية سنتي 97 و 98 على التوالي، بعدما كانت في حدود 15.64% بنهاية 1996، ويعود هذا التطور أساسا إلى التحسن الذي عرفته السوق النقدية فيما يخص قيم الخرينة، بعدما أصبحت سندات الخرينة تتمتع بسيولة تامة بانطلاق عمليات السوق الثانوية لقيم الخرينة التي بدأت في 24 مارس 1998م.

بالنسبة للالتزامات النقدية تحت الطلب، فإن بنيتها ضمن مجموع الالتزامات النقدية لا تزال محدودة وهذا ما يشير إلى أن الخرينة لا تزال تعتمد على الدين النقدي قصير الأجل أكثر من اعتمادها على الدين النقدي تحت الطلب المتمثل في ودائع المرسلين.

رابعاً: عمليات المزايدة على سندات الخرينة للفترة 1996-2000

(السندات ذات الاستحقاق 13، 26، 52 أسبوع)

إن معدلات الفائدة على سندات الخرينة (المعدلات الاسمية) تحدد من طرف الخرينة قبل الشروع في عملية المزايدة، غير أن إجراءات المزايدة تتطلب نوع من المرونة حتى تصبح هذه المعدلات تعكس شروط السوق، ولكن كيف تحدد الخرينة هذه المعدلات مسبقا وما هو المرجع الذي تستند إليه؟.

جدول رقم (2-16) عمليات المزايمة على سندات الخزينة (96-2000)

(السندات ذات الاستحقاق 13 و 26 أسبوع)

الوحدة: 10⁶ دج

2000		1999		1998		1997		1996		السندات	البيان
26 أسبوع	13 أسبوع	26 أسبوع	13 أسبوع	26 أسبوع	13 أسبوع	26 أسبوع	13 أسبوع	26 أسبوع	13 أسبوع		
14.70	14.20	13.30	26.50	6.400	13.00	6.000	10.50	3.900	7.200	1-مجموع المبالغ المعروضة للاكتتاب	
0	0	0	0	13.77	0	12.43	0	8.712	16.43		
63.74	35.59	31.63	58.24	3	28.53	0	19.30	4.861	26.43	2- مجموع مبالغ التعهدات	
0	3	0	6	5.855	9	4.260	6	223.3	928.2	3-مجموع المبالغ المكتتب بها	
36.88	17.89	29.80	522.4	215.2	14.83	207.1	5.916	8	222	4-نسبة تغطية التعهدات للمبالغ المعروضة 2/1 %	
8	9	2	53	0	4	6	183.8				
433.6	25.65	237.8	219.8		219.5		6			5-نسبة تغطية الاكتتاب للمبالغ المعروضة 3/1 %	
0		1	0		3			124.6	89.43		
				91.48		71		4		6-معدل الفائدة المرجح (المعدل الاسمي %)	
	50.28						56.34				
57.87		94.22	90.05		114.1				20.49	7-المعدل الحقيقي الوسيطى المرجح % ^(*)	
				10.12	0	14.84			19.67		
	9.61							14.61	21.60		
9.65		9.17	9.89	10.66		16.02			20.69		
	9.85										
10.14		9.62	10.14								
					10.53						

Source:Ministère des finances émergence du marché de valeurs du trésors, p 54.

- Direction général de trésor, bulletins du marche des valeurs du trésor: 99- 2000.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

بعد تطبيق تقنية المزايمة على سندات الخزينة قصيرة الأجل، فإن معدلات التغطية والمعبر عنها بنسبة التعهدات التي يتقدم بها متدخلوا السوق إلى المبالغ المعروضة من طرف الخزينة للاكتتاب، خلال السنوات الأولى عرفت مستويات جد معتبرة، بحيث فاقت في معظمها نسبة 200%، وإذا أضفنا إلى هذا العامل معدلات أسعار الفائدة التي هي الأخرى

(*)- المعدل الحقيقي الوسيطى المرجح ثم حساب على أساس أن من شروط وإصدار هذه السندات لفائدة تدفع مسبقاً لحظة الاكتتاب.

الفصل الثاني.....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

بلغت حدها الأقصى بنهاية 1995 حيث وصلت إلى 22% لتتنخفض إلى حدود 10% بنهاية 1998.

هذه العوامل (معدل التغطية، أسعار الفائدة...) تعتبر كمؤشرات إيجابية تعكس استقرار وضعية الاقتصاد الكلي، وما يؤكد هذا الاستقرار هو تراجع معدل التضخم الذي بلغ 1993 نسبة 39% ليصل إلى 6% بنهاية 1997 وإلى 5% بنهاية 1998.

ويعود السبب في ذلك إلى سياسة الانضباط المالي التي انتهجتها الجزائر في إطار اتفاقيات الاستقرار المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، بهدف كبح الطلب عن طريق التقييد الصارم للإنفاق العام، والذي اعتبر الدعامة الأساسية للسياسة النقدية المتشددة المطبقة في نفس الإطار، والتي نتج عنها هبوط نسبة السيولة من 49% سنة 1993 إلى 36% سنة 1996، مؤديا بذلك إلى إزالة السيولة الزائدة التي تراكمت خلال الفترة 93-95 بسبب عجز الخزينة الذي بلغ 9.1% و 4.4% و 1.4 من الناتج الداخلي الخام¹ بنهاية سنوات هذه الفترة على الترتيب.

خامسا: تطور المبالغ المعروضة والمكتتب بها على مستوى السوق الأولية لقيم الخزينة للفترة (1995-2000) "السندات ذات الاستحقاق 13، 26، و 52 أسبوع"

السوق الأولية أو ما تسمى بسوق الإصدار هي عبارة عن السوق التي تنشأ فيها علاقة مباشرة بين مصدر السندات والمكتتب فيها، أو بين المقترض والمقرض، وبهذا فإن السوق الأولية لقيم الخزينة هي عبارة عن السوق التي يتقابل فيها عرض الفوائض النقدية للمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية في المدى القصير، مع طلب الخزينة العمومية لهذه الفوائض، بحيث تتنازل هذه المؤسسات على سيولتها الزائدة للخزينة مقابل اكتتابها في سندات هذه الأخيرة.

¹-colloque bilan du programme d'ajustement structurel et perspectives pour l'économie algérienne, CREAD, juillet 98, p 243.

الفصل الثاني....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

جدول رقم (2-17) تطور المبالغ المعروضة والمكتتب بها على مستوى السوق الأولية لقيم الخزينة للفترة (1995-2000) "السندات ذات الاستحقاق 13،26 و 52 أسبوع".

الوحدة: 10⁶ دج

1997			1996			1995			الفترات و طبيعة السندات
52s	26s	13s	52s	26s	13s	52s	26s	13s	البيان
-	6.000	10.500	-	3.900	7.200	-	-	900.00	1-المبالغ المعروضة من طرف الخزينة
-	124.30	19.306	-	8.712	16.432	-	-	943	2-المبالغ المعروضة من طرف الوسطاء الماليين
									3-المبالغ المكتتب بها عن طريق المزايمة
									4-معدل تغطية عروض الوسطاء لعروض الخزينة
-	4.260	5.916	-	4.861	6.439	-	-	943	%1/2
-	207.16	183.86	-	223.38	228.22	-	-	104.77	5-معدل تغطية الاكتتاب لعروض الوسطاء 3/2%
-	34.27	30.64	-	55.80	39.18	-	-	100.00	

2000			1999			1998			الفترات و طبيعة السندات
52s	26s	13s	52s	26s	13s	52s	26s	13s	البيان
2.200	14.700	14.200	4.500	13.300	26.500	3.000	6.400	14.000	1-المبالغ المعروضة من طرف الخزينة
26.209	63.740	35.593	15.817	31.630	58.246	5.371	13.77	285.39	2-المبالغ المعروضة من طرف الوسطاء الماليين
									3-المبالغ المكتتب بها عن طريق المزايمة
									4-معدل تغطية عروض الوسطاء لعروض الخزينة
16.587	36.888	17.899	15.719	29.802	52.453	2.423	3	14.834	%1/2
119.13	433.60	250.65	351.48	237.81	219.80	179.03	5.855	203.85	5-معدل تغطية الاكتتاب لعروض الوسطاء 3/2%
63.28	57.87	50.28	99.38	94.22	90.05	45.11	215.2	51.98	

Source:- Ministère des finances op, cité ,pp 73.69

- Direction général de trésor, bulletins du marche des valeurs du trésor: 99- 2000.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

منذ انطلاق السوق الأولية لقيم الخزينة، فإن عمليات المزايمة على سندات الخزينة في السوق النقدية عرفت تطورات كبيرة سواء من حيث المبالغ المعروضة من طرف الوسطاء الماليين، أو من حيث معدلات الفائدة التي عكست مستوى التحسن على مستوى الاقتصاد الكلي، من خلال التحكم أكثر في معدل التضخم وجعل أسعار الفائدة تعكس المكافأة الايجابية لرأس المال ابتداء من سنة 1996، عندما أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية موجبة، وفي هذا السياق نشير إلى مستوى التطور الذي عرفته سندات الخزينة

الفصل الثاني....تحليل العلاقة بين بنك الجزائر بالحكومة الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

قصيرة الأجل فيما يخص معدلات الفائدة التي بلغت أقصى حد لها بنهاية 1995 وبداية 1996، ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا وفي نفس الاتجاه حيث أصبحت بنهاية 2000 تقارب معدل الخصم وبفارق نقطة ونصف إضافية والنتائج التالية تدل على ذلك.⁽¹⁾

- بالنسبة لسندات الخزينة ذات الاستحقاق 13 أسبوع، فقد بلغت معدلات الفائدة عليها في شهر ديسمبر 2000، وقد كان أكبر % في شهر 1995، لتتخفض إلى 5.90%، 22.50% إلى 6.5%، انخفاض لها في شهر نوفمبر 2000 حيث انتقلت في نفس الشهر إلى 8%؛
- بالنسبة للسندات ذات الاستحقاق 26 أسبوع، هي الأخرى عرفت نفس الاتجاه، حيث بلغت 20% في أول مزايدة على هذا الصنف، وذلك بتاريخ 6 مارس 1996، لتتخفض إلى 6.20% نهاية 2000؛
- بالنسبة للسندات ذات الاستحقاق 52 أسبوع كان معدل الفائدة عليها 10.38% بآخر مزايدة إصدار لها بتاريخ 24 جوان 1998 ثم بدأ في الانخفاض، وفي نفس الاتجاه ليصل إلى 7.95% لعام 2000.

بالنسبة للمبالغ المعروضة والمكتتبه بها على مستوى السوق الأولية هي الأخرى عرفت تطورات ملحوظة خلال الفترة (1995-2000) سواء تعلق الأمر بالمبالغ المعروضة من طرف الخزينة أو تلك المعروضة من طرف متدخلي السوق، حيث كانت معدلات تغطية عروض الوسطاء الماليين لاحتياجات الخزينة في معظمها باستثناء سنة 1995 والتي تعبر كتجربة أولى بحيث اقتصر فيها الإصدار على السندات % تفوق 200 ذات الاستحقاق 13 أسبوع فقط غير أن تغطية المبالغ المكتتبه بها عن طريق المزايدة للمبالغ المعروضة من طرف اختصاصي قيم الخزينة بقيت محددة باستثناء سنة 1999 حيث سجلت أعلى نسبة لها والتي فاقت 90% وهذا ما يعبر عن الوضعية المالية العامة للدولة والتي تستلزم عدم الاقتراض أكثر.

¹ - محمد معيوف ، مرجع سبق ذكره، ص 157.

خلاصة الفصل الثاني

وفي الأخير يمكن القول أنه بموجب قانون النقد والقرض تم توسيع السوق المصرفية في الجزائر، ولكن حسب التحليل الذي قام به المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عن النظام المصرفي فإن البنوك العمومية هي التي تسيطر على التمويلات في الاقتصاد وهذا راجع ربما إلى المعايير الصارمة التي تطبقها البنوك الخاصة.

- الأمر 11/03 المعدل للقانون 10/90 جاء لتفادي الثغرات القانونية التي ظهرت بعد التجربة الميدانية والتأكيد على ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية من أجل أداء اقتصادي أفضل؛
- الدين العام الداخلي الجزائري استتجنا أنه يتكون من عدة عناصر من بينها: الدين الجاري، أذون الخزينة والسندات المماثلة التي قد تكون قصيرة الأجل أقل من سنة أو طويلة الأجل لأكثر من سنة حيث تقوم الحكومة ببيعها في سوق المال لتمويل عجز موازنتها؛
- أما بالنسبة للقروض الموجهة للحكومة فتمثل في التسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العامة، الاكتتاب في تلك السندات من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، ودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة؛
- أن السوق النقدية عرفت تطورا محسوسا بالنسبة لالتزامات الخزينة تجاه بنك الجزائر والبنوك التجارية، وأنها تعتمد على الدين النقدي قصير الأجل أكثر من اعتمادها على الدين النقدي تحت الطلب المتمثل في ودائع المراسلين؛
- معدلات أسعار الفائدة إضافة إلى معدلات التغطية تعتبر من بين المؤشرات الايجابية التي تعكس استقرار وضعية الاقتصاد الكلي؛
- منذ انطلاق السوق الولية لقيم الخزينة، فإن عمليات المزايدة على سندات الخزينة في السوق النقدية عرفت تطورات كبيرة سواء من حيث المبالغ المعروضة من طرف الوسطاء الماليين، أو من حيث معدلات الفائدة التي تعكس مستوى التحسن على مستوى الاقتصاد الكلي.

إن المقصود من وراء قيامنا بهذه الدراسة إبراز العلاقة القائمة بين البنك المركزي والحكومة، إذ تطلب منا هذا البحث تناول المفاهيم والتعاريف المختلفة للبنك المركزي والحكومة وكذلك السياسة النقدية، ويمكن الإشارة أنه لا بد أن تعمل السياسة النقدية كأداة للبنك المركزي جنباً لجنب مع السياسة المالية كأداة للحكومة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

اختبار الفرضيات

أ- اختبار الفرضية الأولى: البنك المركزي يمتاز باستقلالية شبه تامة عن الحكومة حيث أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية من خلال إصدار القروض العامة وتنظيم الاكتتاب فيها وكذلك إدارة الدين العام وإصداره والقيام بخدماته واستهلاكه إضافة إلى تقديم المشورة والنصح للحكومة والاحتفاظ بحساباتها، وذلك بإيداع إيراداتها طرفه وتنظيم مدفوعاتها عن طريقه؛

ب- اختبار الفرضية الثانية: أهم عوامل لجوء الحكومة للاقتراض من البنك المركزي وضع وضع المدخرات الوطنية بالإضافة إلى عدم استقرار الموارد المالية للحكومة في الأجل القصير وقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية حيث تعددت العوامل الدافعة بالدولة إلى تفضيل الاقتراض من البنك المركزي على بقية المصادر التمويلية الأخرى (الداخلية والخارجية) لمواجهة التزايد في إنفاقها العام حيث تتمثل هذه العوامل في تنامي ظاهرة التضخم المرتبطة بالاقتراض من القطاع غير المصرفي، اشتداد ثقل أعباء الاقتراض الخارجي، عدم اكتمال الأسواق المالية وضعف المدخرات الوطنية؛

ج- اختبار الفرضية الثالثة: طبيعة العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة هي علاقة غير مستقرة على المدى البعيد وذلك راجع إلى عدم استقرار الموارد المالية التي

تعتمد عليها الحكومة الجزائرية في تمويل ميزانيتها ومشاريعها التنموية وقد نفت هذه الدراسة صحة الفرضية وذلك لأن طبيعة العلاقة واتجاهها يتحدد من خلال الظروف الاقتصادية والسياسية خاصة، وكذلك طبيعة القوانين من طرف السلطة النقدية والحكومة الجزائرية.

نتائج الدراسة

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى النتائج التالية:

أ- نتائج الجانب النظري

- البنك المركزي هو عبارة عن تلك المؤسسة التي تقف على قمة الجهاز المصرفي في الدولة والتي تتولى إصدار أوراق النقد والرقابة على المصارف الأخرى والرقابة على الائتمان، فهو لا يسعى من وراء نشاطه إلى تحقيق ربح تجاري وإنما يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، والتي تتحد على شكل أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها مثل: النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، المحافظة على سعر صرف العملة؛
- البنك المركزي لا يتعامل مع الأفراد والقطاع الخاص، وإنما يتعامل مع مؤسسات الحكومة والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية الأخرى.
- للبنك المركزي وظائف ذات علاقة بالحكومة من بينها: إصدار العملة، إدارة احتياطات الدولة، البنك المركزي مؤسسة الحكومة المالية؛
- أن وسائل الاقتراض الحكومي من البنك المركزي تتم من خلال عملية السحب على المكشوف، وهو ما يعرف بالاقتراض المباشر فضلا عن لجوء الحكومة إلى إصدار السندات الحكومية وأذون الخزينة الذي يعرف بوسائل الاقتراض غير المباشرة؛

- تتعدد العوامل الدافعة بالدولة إلى تفضيل الاقتراض من البنك المركزي على بقية المصادر التمويلية الأخرى (الداخلية والخارجية) لمواجهة التزايد في إنفاقها العام، حيث تتمثل هذه العوامل في تنامي ظاهرة التضخم المرتبطة بالاقتراض من القطاع غير المصرفي، اشتداد ثقل أعباء الاقتراض الخارجي، عدم اكتمال الأسواق المالية وضعف المدخرات الوطنية.

ب/ نتائج الجانب التطبيقي

- مع صدور قانون النقد والقرض 10/90 تم الفصل بين بنك الجزائر وكل من الحكومة فأصبح مستقلا عنها وكذا الخزينة العمومية بعد إبعاد هذه الأخيرة عن دائرة الائتمان ووضع سقف لتسليف بنك الجزائر لها من أجل تمويل عجز الموازنة ولجبارية استرجاع الدين؛
- إن توفر بنك الجزائر على الاستقلالية الكبيرة يعطي فعالية أكبر للسياسة النقدية لأنه يكون قادرا على رفض الأوامر (أوامر الحكومة) التي يراها غير مناسبة؛
- تم إدخال تعديلات جديدة على قانون 10/90 هدفها تقليص صلاحيات البنك المركزي التي جعلته غير قادر على تحمل مهامه الأساسية؛
- هناك تراجع في درجة استقلالية بنك الجزائر في الأمر 11/03 مقارنة مع 10/90.
- يعتبر العجز الميزاني الشرط الأول والأساسي الذي ينجم عنه الدين العام.

الاقتراحات

من خلال بحثنا هذا ارتأينا تقديم جملة من الاقتراحات التي تتمثل فيما يلي:

- اعتماد سياسة استقلالية البنك المركزي وعدم خضوعه لضغوط أية جهة مهما كانت مكانتها في الدولة وذلك من خلال إصدار تشريعات تنظم ذلك؛
- العمل على تجسيد استقلالية البنك المركزي وضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية خاصة فيما يتعلق بتحقيق التوازنات الاقتصادية منها التوازن المالي؛
- العمل على إضفاء التوازن بين سياسة الحكومة والأداء النقدي المستقل البعيد عن الضغوطات الظرفية التي قد تسبب اختلالا خطيرا للتوازنات الكلية للاقتصاد الكلي الوطني بالرغم من أن القانون قد حدد مختلف العلاقات بين الطرفين.

آفاق الدراسة

نرى أن دراستنا لا تزال مجال خصب للبحث وذلك لما يمتاز به البحث العلمي من قصور، وعليه نقترح بعض الدراسات التي يمكن أن تكون دراسات مستقبلية في هذا المجال ومن أهمها:

- 1- الموازنة بين الأهداف النقدية والمالية في الاقتصاد الجزائري؛
- 2- التوجهات الحديثة لتمويل العجز الحكومي؛
- 3- انعكاس استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة المالية.

قائمة المصادر والمراجع أولاً: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
2. أحمد عبد العزيز الشرقاوي، برنامج المحاسبة المالية "المدخل في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، المستوى الثالث، جامعة المنوفية.
3. أحمد فريد مصطفى وآخرون، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، الإسكندرية، مصر.
4. إسماعيل محمد عيسى، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، دار البازوري الأردن، 2012.
5. إسماعيل محمد عيسى، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
6. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ للنشر، السعودية، 1987م.
7. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م.
8. حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
9. حمزة الزبيدي، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق الأردن، 2000.
10. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، "مفاهيم، تحاليل، تقنيات"، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008م.
11. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
12. زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، مصر 2007.

13. زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
14. زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
15. سلمان أبو دياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.
16. سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، ديوان المطبوعات الجامعية ورقة، 2015.
17. صبحي تادريس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1984.
18. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد "نقود وبنوك و دورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011م.
19. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006.
20. طاهر فاضل البياتي وآخرون، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
21. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
22. عبد الله الطاهر وآخرون، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر 2004م.
23. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية "تحليل جزئي وكلي للمبادئ"، الدار الجامعية طبع، نشر، توزيع، شركة جلال للطباعة، مصر، 2000.
24. عبد المنعم السيد علي وآخرون، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
25. عبد المنعم السيد علي، دنزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
26. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط2، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.

27. العلواني عديلة، المسير في الاقتصاد النقدي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2014م.
28. فضيل فارس، التقنيات البنكية، محاضرات البنوك التجارية وتطبيقات، مطبعة الموساك رشيد، الجزائر، 2013م.
29. محمد زكي شافي، مقدمة في النقود والبنوك، ط7، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1952.
30. محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع الأردن، 2002م.
31. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان 2002.
32. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، ط2، دار وائل للنشر الأردن، 2008.
33. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة 2003م.
34. محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية (اختيار محفظة الأوراق المالية سعر الفائدة في سوق النقد، سعر الفائدة في أسواق السندات، البنوك التجارية السياسة النقدية)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013م.
35. مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن 2015.
36. مفيد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار الجزائر، 2007.
37. ميرا ندا زغلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنها، التعليم المفتوح، 2009.
38. نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
39. نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2001.

40. هيفاء غدیر، السياسة المالية والنقدية ودورها التتموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010.
41. هیل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الجامعة الهاشمية، 2014.
42. هیل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان: النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
43. يسرا السامرائي وآخرون، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

2- المذكرات والأطروحات:

44. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر (2000-2009)، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 201103.
45. باسم محمد تركي العواد، تحليل العوامل المحددة لسياسة الاقتراض العام، "مصر حالة دراسية"، مذكرة الماجستير، جامعة بغداد، 2007.
- البحري عبد الله، أثر العولمة على فعالية السياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2005.
46. بن الدين محمد أمين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي "حالة الجزائر 1990-2009"، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم، 2010.
47. بن عبد الفتاح دحمان، السياسة النقدية ومدى فعاليتها في إدارة الطلب الكلي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، أبريل 2004.
48. بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة ماجستير، فرع اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2009.
49. بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية -حالة الجزائر (1990-2005)-، أطروحة دكتوراه، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2008.
50. جدايني ميمي، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الشلف، 2006، ص:100.

51. رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008.
52. سليم موساوي، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية، حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007.
53. سليمان شيباني، سعر الصرف و محدداته في الجزائر (1963-2006)، مذكرة ماجستير، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2009.
54. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (حالة الجزائر 1990-2000)، أطروحة دكتوراه، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2003.
55. عفراء هادي سعيد، البنك المركزي والاقتراض الحكومي، أطروحة الدكتوراه، جامعة بغداد، 2004.
56. عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، 2008.
57. ماجدة مدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة -دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، فرع نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2003.
58. محمد معيوف حميدات، الدين العمومي الداخلي وتدخلات الخزينة في السوق النقدية، مذكرة دكتوراه، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2001، 2002.
59. حورية حماني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، فرع بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2006.
60. قمري حجيللة، تطوير أداء وكفاءة الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 48.
61. حورية حماني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها -حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، فرع بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2006.

62. علي حمزة ، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، فرع نقود ومالية ، 2001-2002.

63. رفيق ساعد، تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر (1990-2005)، مذكرة ماجستير ، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

64. برحومة عبد الحميد، محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها (1994-2004) ، أطروحة دكتوراه، فرع الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة.

3- المجالات:

65. بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر (مؤسسة الرقابة الأولى) بين قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة بشار العدد 16 (2012): 88-111.

66. علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000، 2013 ، مجلة الرؤى الاقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، جامعة سوق أهراس.

4- المقالات والملتقيات:

67. رشيد إدريس، بوبكر مصطفى، تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات المالية، جماعة سكيكدة.

68. عباس قويدر وإبراهيمي عبد الله ، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات-، جامعة الأغواط.

69. عزوز علي، قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة مداخل في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة 11-12 مارس 2008، جامعة ورقلة.

70. منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية "واقع وتحديات"، جامعة الشلف.

71. تقارير بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، تقارير مختلفة، 2008-2010-2011-2012-2013-2014.

72. تقارير وزارة المالية.

5- المواقع الإلكترونية

73. WWW.ONS.DZ الديوان الوطني للإحصائيات

74. Direction général de trésor, bulletins du marche des valeurs du trésor: 99-2000

6- المراجع باللغة الأجنبية:

75. colloque bilan du programme d'ajustement structurel et perspectives pour l'économie algérienne, CREAD, juillet 98.

76. Michel R.E dginand, Macroeconomics, theory and policy.

الملخص

من خلال دراستنا لعلاقة البنك المركزي بالحكومة "حالة الاقتصاد الجزائري" فإننا نرى بأن البنوك المركزية تحتل في مختلف بلدان العالم مكانة هامة بين مختلف المؤسسات الحكومية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ برامجها وسياساتها المختلفة ويرجع ذلك الدور إلى الذي تأمل الحكومات أن تؤديه هذه البنوك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة من خلال إدارتها للسياسة النقدية.

لذلك هناك العديد من العوامل تدفع بالدولة للاقتراض من البنك المركزي كعدم اكتمال الأسواق المالية وضعف المدخرات الوطنية مثلا إضافة إلى العوامل التي ذكرناها سابقا.

لهذا يعتبر الدين العام المصدر الرئيسي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة وأداة من أدوات السياسة المالية لإدارة الاقتصاد القومي، وهو بذلك يعتبر ظاهرة اقتصادية توجد في جميع الدول على مر القرون.

وبعد قانون النقد والقرض 10/90 بمثابة شهادة ميلاد لاستقلالية البنك المركزي الجزائري ومرحلة السياسة النقدية في الجزائر لكن هذا القانون أدخلت عليه تعديلات من بينها الأمر 11/03 الذي جاء لتفادي الثغرات القانونية التي ظهرت بعد التجربة الميدانية والتأكيد على ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية من أجل أداء اقتصادي أفضل.

الكلمات المفتاحية : البنك المركزي، السياسة النقدية ، الاقتراض الحكومي ، الدين العام، الكتلة النقدية.

Summary

As we study relationship between the central bank and the government (Algerian economy state 1990–2014) we see that central banks occupy, all over the world, general place among the different governmental enterprises on which the state accounts to execute programs and policies. The reason is the role that the governments expect these banks to play in order to enable the economy stability thanks to the monetary policy managing.

Therefore, many factors urge the state to borrow from the central bank such as the non-ripening of the financial markets and the weakness of the national reserves, besides factors above mentioned.

Thus, the public dept is considered as the main resource to finance the national budget weaknesses. It is one of the state financial policy tools that allows manage the national economy. The public dept is an international phenomenon since many centuries ago.

At last, the monetary and loan 90/10 is considered as the birth act for the Algerian central bank independence. It is also a new stage of monetary policy to Algeria. But this cod has been modified by, for example, the order 03/11 in order to avoid the law gapes that appeared after the field stud; and by affirming the necessity of the coordination between the monetary policy and the financial one. All that leads a good economic performance.

Key words: central bank–monetary policy– governmental loan– public dept– money suppl.